**حركات المعارضة في العالم العربي:**

**الشبكات والمنظمات خارج أطر السياسة الشرعية**

**جفينور روتانا – بيروت**

**14 – 15 ديسمبر 2009**

**اليوم الأول**

***الجلسة الافتتاحية:***

تم التركيز في الجلسة الافتتاحية على أن ورشة العمل هذه تشكل مقدمة لبحث جديد بالنسبة لباحثي كارنيغي. لقد سبق أن تم التركيز في موضوع الإصلاح السياسي في العالم العربي على الحكومات والأحزاب الممثلة في السياسة الشرعية (البرلمانات) بينما لم يتم التركيز على فاعلي المجتمع المدني . وستشكل الفاعلين خارج الأطر الرسمية/ الشرعية محور الاهتمام البحثي بالنسبة لباحثي كارنيغي للسنين القادمة.

هناك ثنائية واضحة بالنسبة للمشاهد السياسية في المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن والكويت والبحرين.

1- هناك حياة رسمية تتصف بجمود شديد ولم تقدم للمواطن العربي ما وعدت به منذ الثمانينيات من إصلاح (سواء حضرت الآليات السياسية البرلمانية والأطر التعددية أم غابت). نحن أمام مشاهد سياسية عربية تغيب عنها المشاركة الشعبية ونسب المشاركة في الانتخابات تتسم بهبوط. يبدو المشهد السياسي العربي لا يختلف كثيراً عمّا كان عليه قبل بدء التعددية السياسية المقيّدة.

لا تزال هناك نخب حكم قوية تسيطر على الحياة البرلمانية والاختلال بين السلطات مستمر حيث تسيطر السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.

2- إزاء هذا المشهد الجامد وغير الفعّال هناك حيوية غير مسبوقة في المجتمعات العربية ترتبط بالسياقات غير الرسمية (خارج البرلمانات).

هناك مساحة من الاحتجاج الاجتماعي بعضها ذو بعد سياسي وبعضها ذو بعد اقتصادي واجتماعي وبعضها يتعلق بالحقوق والحريات المدنية. تطورت هذه الاحتجاجات بصورة كبيرة على مستويين:

كمي: عدد الفاعلين تضاعف وتزايد بسرعة كبيرة

- نوعي: هناك درجة من التعقّد والتنوع غير مسبوقة

تحاول ورشة العمل التعرف على هذه الحركات الاحتجاجية عبر عدد من الأسئلة:

في اليوم الأول:

- ما هي الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحركات والفاعلين الاحتجاجيين

- ما هي الهويات السياسية المختلفة لهذه الحركات وهل تمكنت من تطوير أجندات مشتركة للفعل، أم حالت الانقسامات دون ذلك؟

في اليوم الثاني:

- تفصيل في أشكال التعاون/ التنافس/ التعاون مع الفاعلين في الأطر الرسمية.
- هل هناك تمتلك القدرة على التفاعل والحوار مع الفاعلين في الأطر الرسمية من أحزاب ونخب سياسية أم أن العلاقة فقط تنافسية. وما هي التطورات التي حصلت في هذا الإطار.
- هل تضع البيئات القانونية والتشريعية في البلدان المذكورة المزيد من القيود والتشريعات في وجه الحركات الاحتجاجية أم تتراجع القيود مع المزيد من الفاعلية المجتمعية والسياسية؟
- هل هناك وزن حقيقي لهذه الاحتجاجات المتزايدة وما هو تقييم الفاعلين والباحثين؟

***الجلسة الأولى***

رضا الرداوي – استمرت أحداث الحوض المنجمي في تونس، وهي منطقة في الجنوب التونسي، لمدة 8 أشهر تخللها احتجاجات ومسيرات.

لا بد للتطرق للإطار السياسي العام في تونس قبل شرح الإطار الخاص الذي نشأت فيه الحركة.

فرغت السلطة في تونس الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات من مضمونها وتعاني الأخيرة من مآزق عدّة. على سبيل المثال، حاولت السلطة تقسيم الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وهي منظمة جماهيرية تعمل منذ 1977. واستعملت السلطة في هذا الخرق أداة قانونية حيث عدلت قانون الجمعيات في عام 1992 بجعلها مفتوحة لجميع المنخرطين وبالتالي فقدت الهيئة الإدارية سلطتها الخاصة في اختيار منخرطيها. أيضاً، أوقفت السلطة نشاطات الرابطة ومنعت الراغبين في الانخراط فيها. دفعت السلطة بعض الراغبين في الانخراط إلى رفع 35 قضية ضد الرابطة من أجل إيقاف مؤتمراتها وبالتالي أصبحت معطلة النشاط منذ آخر مؤتمر لها عام 2000. حصل مأزق آخر بجمعية القضاة الشرعيين عندما ساند القضاة تحركات المحامين والمجتمع المدني. وكانت هناك تركيبة قضائية مستقلة قامت السلطة بالانقلاب عليها عبر افتعال مؤتمر موازٍ لقضاة مقربين من السلطة . كما أغلقت مقر الجمعية وشرّدت القضاة في مدن الجمهورية. وبهذا الإجراء فرضت السلطة على القضاة النساء الإقامة بعيداً عن عائلاتهن.

خلقت السلطة حالة من الخواء في الجمعيات الحقوقية والسياسية وعانت الأحزاب السياسية أمراً مشابهاً.

هناك أحزاب ثانوية ولكن لا يستطيع أحد من غير المنخرطين الدخول إليها. وفي بعض الأحيان تم منع الصحافيين من دخول مقرات الأحزاب وهذا يشكل حظر واقعي وليس قانوني. وأيضاً يفرض الحظر على الناشطين السياسيين.

وضع الحوض المنجمي: يقع الحوض في منطقة قفصة جنوب البلاد وهي منطقة منسية بامتياز فيها مصنع واحد للفوسفات (شركة فوسفات قفصة). لقد أدى التلوث البيئي الناجم عن الشركة إلى منع القيام بأي نشاط

فلاحي. كما لا يملك سكان المنطقة منازلهم كون المدينة أنشأت على أرض تملكها الدولة. بالتالي لا يستطيع الناس التصرف بالأملاك التي يسكنون فيها.

نشأت هذه الحركة إثر حادث بسيط هو ظهور نتائج امتحانات لمناظرة شركة فوسفات قفصة في عملية لم تحترم الشفافية ولا النزاهة. انطلقت الاحتجاجات في يوم 5 يناير في مقر الاتحاد الجهوي للشغل في مدينة الرديف.

فاجأت هذه الحركة ثلاث جهات:

- السلطة السياسية التي لم تستوعب التحرك وهو ما جعلها تراقب الوضع لمدة 6 أشهر دون أخذ أي قرار
- الأحزاب السياسية التي أراد بعضها إثبات براءته من الاحتجاجات بينما أراد البعض الآخر الالتحاق بالحركة ونسبتها إليه.
- المجتمع المدني الذي لم يتحرك لمدة 3 أشهر دون أخذ موقف.

بقي موقف السلطة متردداً بين التفاوض مع الحركة أو حسم الموقف بالقوة. قبلت في المرحلة الأولى بين 5 يناير حتى 7 أبريل بالتفاوض مع القادة الجهويين الذين شكلوا هيكلاً تنظيمياً/ لجنة تفاوض. وقد أبرمت اتفاقات بين لجنة التفاوض ومسئولي السلطة المحليين وثقت الاجتماعات بمحاضر.

تم الاتفاق على جملة من الخطط:

- تشغيل قسم من العاطلين عن العمل بحسب إجازاتهم العلمية
- تقسيم آلية الانتداب ووضع قواعد منظمة له في الجهات

تعاملت السلطة مع جهة غير منظمة سياسياً ولا نقابياً. تألفت لجنة التفاوض من 20 شخصاً من النقابيين السابقين والمثقفين والرموز الجهوية. تمّ التفاوض مع أركان عليا في الدولة شارك في الحركة الاحتجاجية 8000 مواطن من 37000 (وهو مجمل عدد سكان الحوض). وانضم إليها بشكل رئيسي العاطلون عن العمل الشباب وغير المتعلمين والنقابيين السابقين والشيوخ.

كان مهماً في هذه الحركة الخروج إلى الشارع و هو ليس بالهيّن في تونس.

كان رمز الحركة عدنان حاجي يلقي خطابا أسبوعياً يحدد فيه هداف الحركة.

انضم النساء إلى الحركة واعتصمن في خيم لتشغيل أبناء ضحايا المناجم.

تمكنت الحركة من تحقيق بعض المطالب كتشغيل نسبة ثابتة من أبناء المنطقة تحترم سنويا في كل مناظرة وأنشأت شركات مناولة تهتم بمعالجة التلوث البيئي وإعادة تشجير المنطقة.

في 7 أبريل تم الاستيعاب وبدأت المواجهة. في يومي 7 و8 أبريل تم اختطاف أعضاء التنسيقية من النقابيين وحجزهم. تم الإفراج عنهم لاحقاً دون توجيه تهم لهم وأعيد التفاوض معهم في شهر مايو بعد أن أعيد تشكيل الهيكل التنظيمي بطلب من السلطة.

قوى المجتمع المدني: لم تكن هذه القوى سنداً حقيقياً لأن الحركة لم تكن منظمة وليس لها معالم واضحة. بعد اعتقالات أبريل قررت قوى المجتمع المدني دعم هذه الحركة.انقسمت الأحزاب السياسية حول الحركة ولم

تفهمها. حاولت أحزاب السلطة إثبات براءتها من الحركة للحفاظ على علاقاتها مع السلطة ومصالحها الانتخابية. بينما حاول البعض الآخر من الأحزاب تطويع الاحتجاجات لمصالحها السياسية والإيديولوجية. فشل الاحتواء بسبب اختلاف الشرائح العمرية في الحركة الاحتجاجية وبالتالي بقيت الأحزاب عل هامشها. عيب الحركة أنّها محلية جدّاً.

انقضّت السلطة على الحركة في شهر يونيو 2008 بواسطة القضاء ولجأت إلى استخدام نصوص استعمارية وضعها ظهير العلي عام 1870 لتجريم التجمعات . إضافة إلى ذلك، قامت السلطة بخطوات إجرائية وأمنية للانقضاض على الحركة حيث تدخلت السلطات التنفيذية لمنع القضاة من إصدار دعاوى قضائية ضد ممارسي التعذيب أثناء السجن والاستجواب. كما حلت السلطة التنفيذية في إصدار الأحكام بدل القضاة في المحاكم وشارك البوليس مباشرة بالإدعاء داخل المحكمة.

تم إفراج جزئي عن ناشطي الحركة في نوفمبر 2009 وكان ذلك بدعم من المنظمات الحقوقية مثل لجنة معتقلي الحوض المنجمي ولجنة مناهضة التعذيب. عادت الحركة اليوم إلى نقطة الصفر بعد طرد المزيد من التوظيف العمومي الذين انضموا إلى الحركة الاحتجاجية.

واليوم الحركة على مفترق طرق فإمّا أن تقبل بخسارتها وإما أن تنطلق من جديد.

أسئلة:

- لماذا لم تكن هناك محاولات منذ البداية لتوسيع مظلة الاحتجاج وتحويلها الى حالة وطنية والخروج بها من الطابع المحلي المحدد المطالب لأن هذه هي إحدى آليات الحماية والتغيير في المجتمع؟
  - محمد العجاتي: من هي القوى التي تضامنت مع هذه الحركة داخل وخارج تونس؟
  - سمير ديلو: ما تفسير انتقال السلطة من التفاوض والحوار مع الحركة إلى الانقضاض عليها؟
  - عمرو حمزاوي: هل ابتدعت السلطة أساليب قمع جديدة غير تلك التقليدية المعهودة في التعامل مع الأحزاب السياسية.

مريان مزيان –

- تاريخ الاحتجاج في الجزائر منذ الاستقلال: كان هناك 3 نقابات وهي الاتحاد العام للعمال الجزائري، الإتحاد العام للطلبة المسلمين، والإتحاد العام للطلبة الجزائريين في الجامعة.
  - الانفتاح عام 1988 والتعددية السياسية والنقابية
  - الأزمة من 1992 حتى 2002
  - الحركة الاحتجاجية من 2003 حتى 2009

1963 كان هناك مؤتمر للنقابة المركزية UGTA ودفع نحو استقلال النقابات عن حزب جبهة التحرير الوطني. انقضت السلطة على القاعة التي اجتمع فيها المناضلين وخسرت النقابة استقلاليتها. كذلك دافعت UNEA عن استقلال النقابات. في 1971 أمر الرئيس هواري بومدين بحل النقابات وسجن طلاب الUNEA وحرموا من التحصيل في الجامعة. أدى ذلك إلى ظهور نقابات مستقلة في الجامعات تعمل في السر.

عام 1988 أنشأت الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان التي أسسها مناضلو النقابات الذين فرّوا من السجن.

في عام 1988 و هي مرحلة الانفتاح السياسي والنقابي قام الرئيس شاذلي بن جديد بمناورة وقام الوزير الأول أحمد حمروش بالانقلاب على السلطة محاولاً تحريك الشارع. ظهر في ذلك الوقت 60 حزباً و53 نقابة مستقلة لم تكن تجمع بين جميع الشرائح العمالية ولكنها كانت قطاعية، الأمر الذي أراح الدولة كونها تتعامل مع مطالب محددة.

تحركّت النقابات في 1995 من أجل مطالب ولكنها فشلت بسبب رفض وزارة العمل وبقي الوضع على ما هو عليه.

2001: حصدت أحداث العروش أكثر من 130 طفل وسادت فيها أحداث دموية انتقلت إلى مناطق أخرى من الجزائر. لطالما تجاهلت السلطة المطالب في منطقة العروش بحجة أن الجزائر في خطر. ما حصل في منطقة العروش حفّز باقي المناطق للمطالبة بالحقوق.

في 2003، حدثت أزمة بخصوص رفض الدولة إعطاء الترخيص للنقابة المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي وأساتذة التعليم الثانوي والتقني الذين احتجوا طيلة 60 يوم. قابلت السلطة التحركات بالقمع المباشر وأحكام قضائية بالإقامة الجبرية لأكثر من عامين. تقدمت النقابات بعدها بطلب تسجيل قوبل بالرفض.

حاولت الأحزاب الممثلة في البرلمان في 2003 إجراء تحقيق حول رفض تسليم الترخيص لتنسيقية النقابات وكان هناك اتهام من قبل الحكومة بأن التسنيقية ذات خلفية إسلامية مع المفارقة أن حزب النهضة الإسلامي برئاسة جاب الله هو الذي رفض التحقيق.

في 2007، قمنا بإنشاء تجمع لنقابات التوظيف العمومي يضم 14 نقابة: هي التعليم الثانوي، والتعليم التقني، التعليم الجامعي، والطب البيطري وغيرها وقمنا بتنظيم احتجاجات دورية كل شهر أو شهرين. وفي أبريل 2008 كان هناك زيارة للوزير الأول لولاية قسطنطينية ألغيت بسبب قوة الاحتجاج.

في سبتمبر 2009، أصدر رئيس الحكومة مرسوماً يلغي مرسوم المفعول الرجعي للتعويضات وهو يناقض ما تم إصداره في يناير 2009. أدى ذلك إلى احتجاج دام ل3 أسابيع وحققنا الهدف الأول بإلغاء القرار وإعادة تطبيق المفعول الرجعي.

تم الاعتراف بالتنسيقية والنقابات مؤخراً نتيجة الضغط والاحتجاجات المتواصلة.

عبد السلام أديب – وقع المغرب على اتفاقات المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عام 1977، نصّت على الحق بالرعاية الصحية والتعليم مجاناً وبأعلى جودة. المفارقة أن المغرب اليوم نقض هذه الاتفاقية وتجري عملية خوصصة تطال هذه الخدمات. لقد أصبح التعليم والصحة طبقيان إذ ليس بإمكان الطبقة الكادحة الحصول على هذه الخدمات. أردنا أن نتدخل مع هيئات سياسية ونقابية وحقوقية ومؤسسات مجتمع مدني وحقوق إنسان. في16 سبتمبر2006، اجتمعنا في مركز الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وأسسنا تنسيقية مناهضة الغلاء وتدهور الخدمات العمومية في الرباط. في 21 سبتمبر قمنا بوقفة أمام البرلمان وتم الاتصال بوسائل الإعلام ووجهت دعوات عبر الإنترنت و5 رسائل إلى الوزير الأول ووزير مالية ووزير التشغيل ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. أدت التغطية الصحافية إلى إنشاء تنسيقيات مشابهة في المدن

الأخرى ووضعت خطط عملها بمفردها. بعد ذلك نظّمت وقفات احتجاجية وندوات تشرح الخطط الاقتصادية آثارها كما تحدد المطالب الاجتماعية بشكل دوري، كل شهر تقريباً. (إذاً كان هناك جانب احتجاجي وآخر تثقيفي). نشأ 74 فرع للتنسيقية على الصعيد الوطني.

انعقد الملتقى الوطني الأول في أكتوبر 2006 وصدر عنه لجنة متابعة. نظمت وقفات احتجاجية موحّدة التوقيت متفرقة الأماكن في 14 ديسمبر 2006 بمشاركة 74 تنسيقية. وفي 24 ديسمبر 2006 نظمت أول مسيرة وطنية ضد الغلاء وليس للوقفة مع فلسطين أو العراق. أعادت المسيرة إلى الذاكرة مشهد مسيرة 1981 ضد الغلاء. تم تنظيم مسيرة في الدار البيضاء بحضور 13000 مشارك في 25 مارس 2007، حوصرت لأربع ساعات ثم فكت. وكذلك قمنا بتحرك احتجاجي في 2 سبتمبر 2007 أي قبل 5 أيام من الانتخابات التشريعية. استمرت الاحتجاجات طيلة سنة كاملة وارتفع عدد التنسيقيات إلى 90.

وجد المواطن في التنسيقيات منبراً ليعبر عن نفسه كما انضم النساء إليها وأصبحت تعبر عن مطالب اقتصادية واجتماعية كالتعليم والصحة. أثّر الغضب الذي تراكم ذلك العام بشكل سلبي على انتخابات 2007. أتت نسبة المقاطعة ب 83% وبالتالي فإن الحكومة في المغرب اليوم هي حكومة أقلية لأنها تمثّل أقل من 10% بينما يمثّل البرلمان 17%. أدت الاحتجاجات إلى توقيف قرارات غير شعبية وضد مصالح المواطنين وخصوصاً إقرار مشروع القانون المالي في 2007. مثلاً، الضريبة على القيمة المضافة لها أربعة مستويات تصاعدية هي: 7% و10% و14% و20%. 7% كانت تطبق على المواد الأساسية كالخبز والزيت وكل من الضرائب الأخرى تطبق على مواد معينة. أوقف تعديل يقضي باختزال كل هذه المعدلات بضريبتين: 10% و20% وهي محاولة ذكية لزيادة جميع الأسعار. أيضاً تم إيقاف محاولة إنزال نسبة الضريبة على الشركات من 35% إلى 20%. تخدم هذه التعديلات رأسَ المال والشركات وترفع الأسعار على الطبقة الكادحة. أوقفت التعديلات خوفاً من أثرها السلبي على الانتخابات. أيضاً، كانت هناك وعود بخفض أسعار بعض الخدمات. في الدار البيضاء التي تحتوي على 6 مليون نسمة، تم الاتفاق بين عمدة المدينة وشركة الماء لتخفيض تسعيرة الماء. تراجعت الحكومة عن هذه التسعيرة لخوفها من عودة احتجاجات 1981 التي سقط فيها قتلى. تم تحسين هذه الأمور ولكن ليس لنهاية المطاف.

المشكلة في التنسيقيات و أنا كنت رئيسها أنها مكونة من يسار جذري ومكونات نقابية ومنظمات حقوقية إلى جانب حقوقيين. لا يوجد قيادات ضمن المكونات بل مجرد مناضلين وهذا ما دفع المكاتب السياسية لأحزاب اليسار إلى النظر إلى هذه التنسيقيات على أنها أمر خطير ومهم بنفس الوقت.

- هي مهمة لاكتساح الساحة وإعادة إحياء اليسار عبر إعادة إطلاق العناوين والمطالب اليسارية الكبرى.
- هي خطيرة لأنه يمكن أن تفشل اليسار في الانتخابات

أفشلت الحركة الاحتجاجية قيادات اليسار في الانتخابات التشريعية في 2007 وأدى ذلك إلى عقاب جماعي للشعب المغربي بزيادة ثمن الخبز. حدثت في 8 سبتمبر 2007 احتجاجات في مدينة سفرون تخلله إحراق لمراكز الأمن. هددت السلطات الأحزاب اليسارية والتنسيقيات والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقمع.

حاول اليسار الثلاثي، حزبان مشاركان في الانتخابات والثالث مقاطع، السيطرة على التنسيقيات. انطلقت التنسيقيات بمطالب حقوقية اجتماعية وثقافية ولكنها خفتت بعد تدخل الأحزاب. مؤخراً، هناك وعي بخطورة سياسة الفج وأهمية التنسيقيات لتبليغ حقوق الشعب المغربي.

الأسئلة:

سمير ديلو – هل هناك شبه بين الحركة الاحتجاجية في الحوض المنجمي وتلك التي في سيدي أفني؟

Marina Ottaway - Is the movement suggesting alternative policies for prices or just working to break the prices?

محمد العجاتي - هناك تشابه بين المغرب ومصر بما يتعلق بخفض الضرائب من 35 إلى 20% ولكن في مصر سارت الأمور ولم نعرف كيف نوقفها.

هل هناك آلية للتنسيق بين التنسيقيات أو أنها تعالج مطالب مختلفة وليس هناك ما يجمعها؟ ما هو الرابط بينها؟ هل وجود النشطاء في أكثر من تنسيقية يؤثر على سلبا أم إيجاباً؟

مريان مزيان – هل هناك توجه إنشاء ملكية دستورية في المغرب؟

حسن مشيمع - هناك تشابه في كل الدول العربية. أليس للبرلمان في المغرب دور في كبح الفساد الإداري والسياسي؟ تنقلون صورة سيئة عن البرلمان وكأن لا معنى له.

رضا الرداوي – أغلب الحركات الاحتجاجية لها علاقة مباشرة بالمنتدى الاجتماعي المغربي والمنتدى الاجتماعي المغاربي. أين دور هذان المنتديان في الاحتجاجات وهل شاركا بها بشكل جدي أم لا؟

عصام الخواجا – ما هو الرابط بين دور القوى اليسارية في التنسيقيات وفشلها في الانتخابات؟

فاخر الدعاس – هل صحيح أن البرلمان في المغرب لا يشرع وله وظيفة إستشارية فقط؟ ماذا عن نسبة 17% مشاركة في الانتخابات هل هي الإعلان الرسمي؟

عمرو حمزاوي – العلاقة بين أحزاب اليسار والتنسيقيات: أسرت في البداية إلى أن التنسيقيات انطلقت على خلفية عدم فاعلية الأحزاب اليسارية والنقابات. هناك مفهومان هامان:

– الأحزاب جزء من التركيبة السياسية ولا فاعلية لها. والنقابات تعاني من بيروقراطية. ربما على مستوى القواعد هناك شيء من النشاط ولكن الإدارة البيروقراطية تحول بين النقابات والاهتمام بمطالب المواطنين.

– أحزاب اليسار حاولت اللحاق بالتنسيقيات لاستغلالها في الانتخابات. وفهمت من عرضك أن الحكومة دفعت الأحزاب اليسارية للتدخل لكبح جماح حركة التنسيقيات في الاحتجاجات الاجتماعية.

يوجد هنا ثلاثة مستويات للعلاقة:

1- علاقة بالسلب: هي التي شجعت التنسيقيات للاضطلاع بالمهمة وهنا نقترب من الحالة المنجمية في تونس.

2- هناك مساحة من الانفتاح السياسي وعدم معرفة الأحزاب كيف تنفتح على الحركات الاحتجاجية مثل حالة الجزائر.

3- تحولت الأحزاب اليسارية إلى أداة للسيطرة.

الملاحظة الثانية تتعلق بالمطالب: الملفت للنظر أن المطالب اقتصادية واجتماعية ولكنها طالت السياسات العمومية للدولة. أنت أشرت إلى زيادة الإنفاق على الأمن وتراجع في معدلات الإنفاق الحكومي على الخدمات العمومية. كيف استطاعت أن تدمج التنسيقيات بين المطالب الجهوية الخاصة وبين السياسات العمومية. كيف تم التعرض للمستويين؟ ما هي التداعيات على الحركات الاحتجاجية.

أحمد ماهر – تعود بدايات 6 أبريل ل2003. شارك الشباب في تحركات 20 و21 مارس ضد غزو العراق ونزل الكثير من الشباب غير المسيّس إلى الشارع لسماعه بمظاهرة كبيرة في ميدان التحرير. منهم من أكمل في اللجنة الشعبية ومنهم من اعتكف. في 2004 ظهرت المطالب النخبوية بتعديل الدستور فخرجت كفاية بشعار :"لا للتمديد لا للتوريث". في 2005، نشأت حركة شباب من أجل التغيير ومعظمها شباب مستقل ويساري ثم انضمت المعارضة الليبرالية الجديدة مثل حزب الغد وكان الهدف تغيير نظام مبارك.

لم يلتفت أحد إلى الاختلافات الإيديولوجية والمذهبية في ذلك الوقت. كانت هناك مراهنة على انضمام الناس إلى هذه الاحتجاجات عندما تجد بأن هناك مطالب تعنيها وثم تتوسع لتصل إلى عصيان مدني.

كان هناك خوف عند الناس وكانت نسب المشاركة في حركتي كفاية وشباب من أجل التغيير محدودة. حشدت مظاهرة كفاية في القاهرة 10000 مواطن. بعد انتخابات الرئاسة لم يكن هناك خطة مما أدى إلى فقدان الناس الأمل وتوقف الشباب عن مشاركتهم في العمل السياسي. خلال مرحلة انتخابات مجلس الشعب، انطوت التيارات على نفسها للتحضير لها وكانت هناك خلافات بين حزب التجمع والإخوان المسلمين مما أدى إلى فشل إنشاء ائتلاف معارض موحّد.

ظهر المدوّنون في 2005 وبدأ التدوين يزداد بعد ذلك.

في 2006، تحرك القضاة احتجاجاً على الانتخابات المزورة وأصدروا قائمة سوداء بأسماء القضاة الذين شاركوا في عملية التزوير. عاقبتهم الحكومة بتحويلهم إلى لجنة تحقيق. رداً على ذلك، اعتصم القضاة في نادي القضاة، وقامت حركة شباب من أجل التغيير باعتصام موازٍ واجهته الحكومة بالقمع وملاحقة المشاركين واعتقالهم وتعذيبهم.

نزل الإخوان المسلمون بأعداد كبيرة دعماً لتحرّك القضاة ولكنهم ووجهوا بالقمع أيضاً. كان ذلك الإنذار الأول من قبل السلطات لعدم النزول إلى الشارع. وبالفعل تم منع أي تحرك في الشارع لفترة طويلة جدّاً. عندها اتجه الشباب إلى التدوين كسلاح أساسي للانتشار بين الناس ونشر الأفكار بين الشباب. فوجئنا في 2007 بظهور الإضرابات العمالية، وأتى ذلك نتيجة التأثر باحتجاجات السياسيين 2005.

أضرب عمال المحلة وموظفو الدوائر العقارية بالإضافة إلى لعديد من المصانع والفئات. ألهمت هذه الإضرابات العديد من الشباب. تحرك الناس من أجل مطالب اجتماعية ولكن بالتأكيد يمكن تسييسها. حصل تضامن وتواصل مستمر بين الشباب والمدونين والحلقات الاجتماعية المحتجة. أدى ذلك فيما بعد إلى إعلان إضراب 6 أبريل في

2008. وذلك نتيجة نجاح إضرابات 2007. نشأت عندها فكرة لدى السياسيين بضرورة مخاطبة الجمهور بلغته. بمجرد إعلان عمال المحلة عن إضرابهم في 6 إبريل 2008 أيّد العديد من المدونين والنشطاء هذه الدعوة وطوروها من مجرد إضراب في مصنع غزل المحلة إلى إضراب في مصر كلها. كانت الدعوة محصورة بين السياسيين بشكل كبير جداً. لكن الجديد في هذه الدعوة هو ابتكار أساليب جديدة في الإعلام عنها. ربط الشباب هذه الدعوة بمطالب اقتصادية واجتماعية فقط وتعمد الشباب تجاهل أي مطالب سياسية في البداية وذلك لاستغلال الظرف الآني حينها المتمثل في غضب الناس الشديد من تزايد أسعار السلع الأساسية. كانت الفكرة في إنشاء مجموعة على فيسبوك في يوم 23 مارس، أي قبل الإضراب بأيام قليلة. انضم إلى هذه المجموعة على فيسبوك بين 2000 و3000 شاب بشكل يومي غير منتمين لأي تيار سياسي. وصل عدد المنتسبين إلى هذه المجموعة في 1 أبريل إلى 77000 بخلاف مجموعات ومدونات ومنتديات الكترونية أخرى. انتشرت الفكرة بشكل كبير ونشأت سؤال لدى الشباب حول "ماذا نفعل؟". الرد:أنشر الفكرة بين أهلك وجيرانك، أكتب على العملة، أكتب على الجدران، وأرسل sms لكل الأرقام على هاتفك."أيضاً استخدمنا bar sms على الفضائيات و Twitter ووزعت منشورات في الجامعات. تحرك الشباب من ذاته في نطاقه الاجتماعي والجغرافي.

فوجئت الداخلية بسرعة انتشار الدعوة وحذرت من المشاركة في الإضراب. وبالفعل في يوم 6 أبريل كانت الشوارع فارغة ولم يذهب أحد إلى الجامعات وأماكن العمل. وقعت في منطقة المحلة التي انطلق منها الإضراب مواجهات قوية بين الأمن والعمال وانضم الأهالي إلى الإضراب واستمرت لأيام تلت وسقط عدد من القتلى والجرحى. تجددت الدعوة إلى إضراب آخر في يوم عيد مبارك ولكنه لم ينجح بسبب لجوء السلطة إلى اعتقالات استباقية، وإعلان علاوات على الرواتب في يوم الإضراب بالإضافة إلى خوف المشاركين من البطش والقمع.

أراد الشباب متابعة العمل فتأسست حركة سياسية تضم المستقلين والمسيّسين الذين اشترط انتسابهم بفصل أجنداتهم الحزبية عن الحركة الشبابية الجديدة. لم تختلف مبادئ الحركة الأساسية كثيراً عن المطالب السابقة التي أطلقها مفكرون مصريون. في البدء كان هناك مطالب اجتماعية. كالوقوف مع الفلاحين الطلبة. تكلمنا في الجامعات عن قضايا طلابية تم تسييسها فيما بعد لأن الناس في مصر تهلع من السياسة. نتعرض لقضايا الدخل والبطالة ومستوى التعليم ثم نربطها تدريجياً بالمنظومة السياسية في مصر. بالإضافة إلى الربط بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي نقوم بأنشطة شبابية مبتكرة كمسرح الشارع والأغاني في الأماكن العامة مما أدى إلى هلع الأجهزة الأمنية. خلقنا إعلام بديل من مهمته نشر الأحداث المتعلقة بالحركة والتبليغ داخل وخارج مصر عن الاعتقالات.

على المستوى التنظيمي، أنشأنا لجان نوعية لأنشطة النقابات والجامعات.

لم يكن في البداية هناك إيديولوجيا محددة للحركة فكانت المطالب السياسية تميل الليبرالية والمطالب الاجتماعية والاقتصادية تميل لليسار كما أن هناك مطالب للحفاظ على القيم الدينية. تحتوي الحركة على أفراد من جميع الأفكار والتيارات لتصبح جميع التيارات معنا.

كان هناك غيرة من بعض الأحزاب السياسية التي نظرت باستخفاف إلى الحركة ولكننا انتشرنا في مصر وملأنا الفراغ السياسي الموجود. بعض الأحزاب الأخرى حاولت مساعدتنا عبر تقديم المقرات والمطبوعات بالإضافة إلى الدعم السياسي والحقوقي عند الاعتقال. توجد مشاكل مع المدونين والأحزاب الكبيرة ولم يتم تعاون وثيق. نحن اليوم نركز على الانتشار الشبابي وطوّرنا أشكالنا التنظيمية.

نركز في مطالبنا اليوم على تعديل مواد دستورية، وترشيح شخصيات مستقلة يتم التوافق عليها للانتخابات الرئاسية. حالياً نتواصل مع محمد البرادعي ونرى فيه شخصية مناسبة للانتخابات الرئاسية القادمة ونقوم بإعداد حملة انتخابية له على طريقتنا.

نحاول إقامة تحالفات وإن كانت متعثرة نحاول إقامة تنظيم شبكي.

أسئلة:

عصام الخواجا - أي حركة اجتماعية تبدأ بمطالب متواضعة وفي النهاية لن تنجح إن لم تنضم إلى إطار سياسي واجتماعي شامل. أنت ذكرت الانطلاق من حركة شبابية مستقلة وتوصلت إلى الحديث عن تعديل الدستور وخوض الانتخابات الرئاسية وهذا غرض السياسة.

فاخر الدعاس – هناك هلامية في الحركة. لا يوجد شيء تنظيمي يمكن الركون إلى استمراريته.

حركة سياسية شبابية مستقلة: الفكرة أن الشباب لديهم نزعة نحو الاستقلالية وعدم وجود جماعات تفرض آراء عليهم. ولكن هذا يؤدي إلى مراهقة ثورية. هل يعني البعد الشبابي أن السياسيين الكبار غير معنيين بالتغيير الشبابي.

بول سالم – كيف تقرأ خريطة للإنتشار عبر الفيسبوك في مصر، جغرافياً بين الريف والمدينة، شمال جنوب، وشرائحياً؟ مثلاً، سمعنا عن مشاركة الشيوخ في الحالة التونسية.

ما هي علاقة الحركة بالسياسة العامة. إذا ما قارنا بين 2008 و2009 نرى أن العناوين الرئيسية في 2008 هي غلاء أسعار الغذاء والطاقة بينما في العام 2009 أصبح السؤال المطروح هو الأزمة المالية والاقتصادية الذي وضع منظومة الدول الليبرالية في العالم العربي تحت علامة استفهام كبيرة. هل هناك مطالبة بإعادة النظر بدور الدولة والدور الرعائي لها؟ خاصة وأنّ مفاهيم الدولة اليوم هي في طور التقييم الجذري.

حسن مشيمع – هل تأثرت حركتكم بحركة الشباب في البوسنة حيث بدأ الشباب بالحركة السياسية ثم التحقت بها الأحزاب. هل يوجد لديكم إستراتيجية واضحة بهذا الصدد. إن لم يكن هناك هدف استراتيجي ستكون الحركة عرضة للضياع وخاصة بسبب تعرضها للضغوط المتلاحقة.

سمير ديلو – شعرت أن هناك انقطاع في المسار التأسيسي والهيكلي. هل هناك قدر أدنى من المأسسة أم أن المسار نحو حزب سياسي؟

Marina Ottaway – what are the chances for the movement to go on once the government comes out of its surprise and understands what is happening?

طارق المطيري – هل بدأت الفكرة اتفاقاً عشوائياً أم أن هناك تحضير مسبق لها. ثم من هي قيادات الحركة؟ هل هم ناس مؤدلجون وينتمون إلى تيارات سياسية أخرى وإن كان هذا هو الواقع فكيف بإمكانكم القيام بفعاليات ونشاطات لا تتعارض مع أجندة تياراتهم السياسية. هل هناك تصوّر لعمل سياسي منظم لهذه الحركات الشبابية وما هو إطارها العام

رضا الرداوي – إذا كانت هذه الحركة فعلاً مستقلة عن التيارات السياسية والإيديولوجية ومفتوحة بنفس الوقت، ألا يعتبر هذا موقفاً سياسياً رخواً يسمح باستيعابها وسقوطها في أي من الاتجاهات المتناقضة الموجودة فيها طالما ليس هناك ضوابط وقيود واضحة تسمح بأن تأخذ مسارات محددة حتى ولو كانت غير ديمقراطية؟

ألا تعتبر سياسة تداخل الإيديولوجيات مساحة لتدخل الأحزاب والتيارات السياسية واستثثارها بهذا الكم الكبير من الشباب واستغلاله لأهدافها؟ ما هي الحصانات الخاصة التي وضعتها حركة 6 أبريل لنفسها لكي لا تسقط يميناً أو يساراً ولا تراوح في هذا الوسط دون إيديولوجية خاصة بها؟

عمرو حمزاوي – هل يمكن أن تفصّل لنا في الشكل الهيكلي التنظيمي للحركة والتطور الذي طرأ عليه منذ الدعوة إلى الإضراب حتى يومنا هذا؟ لم أفهم ما هي المستويات التنظيمية وكيف يتم تنظيم العلاقة بالشباب الذين يتم تعبئتهم؟ تبدو العلاقة مرتبطة بأحداث محددّة.

الأخبار في الصحف عن حركة شباب 6 أبريل في الفترة الأخيرة هي نفس أخبار الأحزاب السياسية وحركة كفاية (صراعات وانقسامات). هل هذا سببه الاختلاف والتنوع الإيديولوجي والسياسي أم أنّه حول أجندة العمل وميكانزمات اتخاذ القرار؟

نقاش عام:

عصام الخواجا – الورشة قد تشكل نقطة انطلاق لتطوير آليات عملنا. تكمن نقطة الضعف في غياب الإطار والخلفية السياسية المرجعية الثابتة التي يمكن أن تنهض بهذه الحركات للمشاركة بالتغيير الحقيقي. هذه الحركات هي جزء من الحراك وليست مستقلة كلياً عنه وتؤشر إليه ولكن يجب أن ترتبط بخلفية ثابتة ورابط برامجي لتتمكن من التأثير.

باسم شيت – يؤخذ الإضراب بأنه حركة احتجاجية بشكل عام ولكنه في الواقع فعل احتجاج اقتصادي موجه ضد الدولة أو رب العمل من أجل مطالب تتعلق بالأجور. هناك أسئلة حول الإمكانية الفعلية لشباب أن ينجحوا بإضراب عام طالما أنّ الإضراب مرتبط بمشاركة قطاعات اقتصادية قادرة أن تؤثر على الاقتصاد بإضرابها.

يبدو عدم الانحياز إلى تيارات سياسية أنه محاولة إنتاج بديل سياسي دون الاعتراف بأنّه بديل سياسي. هذا النمط جرّب في لبنان بين 1994 و2004 وباء بالفشل. السبب بسيط: أنت تواجه جسم سياسي موجود في السلطة وله أطر سياسية وفكرية. إن لم تجد أطر المواجهة فستفشل في تقديم البديل وتصبح مجرد حركة احتجاجية. إن فزت في هذه المعركة ما هو البديل الذي يمكن أن تطرحه لاحقاً؟

عمرو حمزاوي – في المداخلات ال4 هناك ثنائية أساسية:

مجموعة من الحركات ذات علاقة مطلبية محددة وعندما تنتهي هذه اللحظة تتراجع الحركة كما في حالة الحركة المنجمية في تونس وتنسيقيات الغلاء في المغرب. الحالة في الجزائر ومصر فيها حركات أشمل ولكن هل هناك

علاقة بين خصوصية المطلبية وفاعلية الحركات وهل العمومية تغيّب الفاعلية أم لا؟ الحركات الاحتجاجية في الحوض المنجمي ومناهضة الغلاء في المغرب فرضت على النخب الحاكمة في البلدين التنازل على الأقل لفترة محددة بينما أنا لا أعلم ما هو النجاح في مصر (حركة 6 أبريل). النشاطات التي تلت الإضراب في 6 أبريل كانت بعيدة عن المشاركة الشعبية وهناك تراجع.

في ما خص العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والأحزاب السياسية، نحن أمام خبرات مختلفة، رغم أن السلطوية حاضرة في الحالات الأربع. هناك حالات تشكك تجاه النقابات والأحزاب في المغرب يعبر عنها عبد السلام أديب وهناك رغبة للانفتاح على الأحزاب والتيارات المنظمة وإيجاد برامج مشتركة حول تعديلات دستورية ومرشح رئاسي مستقل يعبر عنها أحمد ماهر في تجربة 6 أبريل في مصر. هل هناك علاقة بين القرب والبعد عن الحركات السياسية وفاعلية الحركات الاحتجاجية؟ أم هي علاقة بالسلب؟ هل تنتقل مشاكل وتعقيدات الأحزاب السياسية إلى الحركات الاحتجاجية؟

بول سالم – هل هذه ظاهرة جديدة قد تؤدي إلى نتائج جديدة أم أنها حركات احتجاجية وانتفاضات مطلبية طبيعية في هذه العقود والقرون الأخيرة. هل هناك معالم سوسيولوجية وسياسية تؤكد وجود ظاهرة جديدة (غير وجود تقنية جديدة كالFacebook). هل يوجد تحدي جديد للسلطات المتمكنة أم أنّ السلطات تفاجأ في البدء ثم تستوعب الحدث وتقمعه.

سمير ديلو - لماذا يغيب النموذج الليبي؟ كلنا يعرف أن ليبيا هي النقطة السوداء في شمال أفريقيا أي أنها محجوبة. يلاحظ غيابها في هذه المؤتمرات رغم حضورها الفاعل في مؤتمرات وزراء الداخلية العرب. نخشى أن يكرس عدم التوازن هذا بين المجتمع المدني والسلطات الرسمية.

في الجانب الهيكلي هناك مفارقة بين القدرة على جذب قطاعات مهمشة مثل الشباب والعجز الفادح عن استثماره عبر هيكلة ومأسسة هذه الحركات الاحتجاجية بما يجعلها قادرة على الإجابة على التحديات. هناك تحدي في التواصل والتفاعل مع الموجود حتى لا يكون هناك تكريس وإعادة إنتاج لواقع وجد الاحتجاج لتجاوزه. يبقى البعد المؤسسي والهيكلي غائب في العروض التي تقدمت.

حسن مشيمع – من الواضح أن هناك تعاون بين الحكام العرب في قمع وامتصاص النقمة ولكن لا نرى تعاون منسّق أو حتى دعم بين الشعوب. هل هناك آلية لنتعلم كيف يدعم بعضنا بعض؟

Role of think tanks: كثير من الأفكار تقدم إلى الحكومة الأميركية للتعامل مع الحكومات العربية. هل هناك إمكانية لنقل هذه التجارب ليكون هناك ضغط وتأثير على الأنظمة العربية؟

كيف تتعامل دولة ديمقراطية مع دول مستبدة؟ هل يمكن إيجاد مصلحة للولايات المتحدة للضغط نحو الإصلاح؟

عمر إحرشان – هل الحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية تعاني بأنها لا تلاقي تجاوباً جماهيرياً كبيرا؟ الحركات التي تنطلق من مطالب اقتصادية واجتماعية تجد تجاوباً ولكن مشكلتها أنّها تصل إلى أفق مسدود بسبب سقف المطالب الذي يصطدم بالسياسات العمومية. يجب أن نبحث عن حركة احتجاجية تدمج بين المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية لتصل إلى الفاعلية ثم إلى الصبغة الجماهيرية لتحدث تغييراً.

تقف الخلفية السياسية وخصوصاً ذات الطابع الاجتماعي عائق لمناضلي الحركات الاحتجاجية. وذلك بسبب انطلاق هذه المطالب من نسق إصلاحي وكون مناضلو هذه الحركات ثوريون أو جذريون. إذا كانت قيادات الحركات ذات المطالب الاجتماعية بدون خلفية يسهل احتوائها.

نعيش مخاض في الواقع السياسي العربي قد يفرز شكلاً جديداً للممارسة السياسية والتنظيم السياسي والعلاقات السياسية. كما أفرزت الستينيات اليسار الجديد وكما أفرزت بداية التسعينيات الحركات الإسلامية. وبالتالي يجب أن يكون لمناضلي الحركات الاحتجاجية قوة في التشخيص والرصد لكي تبدع شكلاً جديداً ينتج دينامية جديدة في المجتمع.

Marina Ottaway – Protest movements play an important role, by definition, by calling attention to certain issues that are being neglected and in mobilizing people around these issues. Ultimately, they are only successful if changes are made on the ground. I can think of 3 ways of having impact:

1. Putting pressures on governments and here there is an important question: what are the demands that governments are more likely to respond to?

2. The relationship with political parties should force them to put these issues in their agendas. No one mentioned whether this was part of the strategy.

3. Protest movements transform themselves into something else, i.e., becoming a political party or an organized movement. Can you locate trends of these transformations and strategies? (Imposing and finding solutions rather than just exposing the problem.)

عمرو حمزاوي – ما استمعنا إليه يذهب في اتجاه أن الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاجتماعية/الاقتصادية أكثر فعالية. هنا تبدو سلطات الحكم أكثر قدرة على التفاعل التنازلي وليس التفاعل القمعي، على الأقل إلى حين. نشأت الحركات الاحتجاجية على خلفية عدم فعالية المشهد السياسي الرسمي والبعض الآخر تحدّث عن تراجع ثقافة الخوف في الحياة السياسة.

على مستوى آخر يبدو أنّ الأحزاب السياسية لا تنفتح على هذه المطالب. و يبدو تحول حركات احتجاجية إلى أحزاب سياسية أنه لم يحدث في أية حالة رغم أن ذلك حدث في مصر كحركة كفاية. الأثر العام هم الأشمل: هناك حالة من المخاض ولكن المسارات المستقبلية غير واضحة إلى الآن.

طارق المطيري – حالة الاقتصاد والنضال الاجتماعي مؤثر على الواقع العربي عموماً، وذلك أن غرض السلطات هو إلهاء الشعوب العربية في البحث عن تخفيض الضرائب والحالة المعيشية. أدى ذلك إلى سيطرة الشأن الاجتماعي على الحياة السياسية العربية بشكل دائم. أشغل هذا الإلهاء الحركات الاحتجاجية عن التفكير

في سبب وجودها وأسئلتها الفلسفية. الأنظمة العربية ليست طارئة وتمتلك القدرة والإمكانيات الكاملة للتأقلم مع الحركات الاحتجاجية والسيطرة عليها. يجب أن تكون نظرة الحركات الاحتجاجية إلى السلطات نظرة ندية وبديلة. نظرة التعاون والتفاوض تخلف مشكلة.

فاخر الدعاس – هناك شيء مشترك بين الحالات الأربعة:

- التراجع كبير ولافت
- مضادة الأحزاب والخوف منها ربما هو نتيجة الوعي الذي زرعته الأنظمة بأن الأحزاب لا تؤثر. أصبح هذا الاعتقاد جزء من وجهة نظر مؤسسي الحركات الاحتجاجية وجزء من خلفيتها في التعاطي مع المواطن، كما أصبح الابتعاد عن الأحزاب الوسيلة المستخدمة من الحركات الاحتجاجية لتجنّب التشكيك بها.
- هل الأنظمة السياسية تستسهل التعاطي مع حركات اجتماعية غير متجذّرة سياسياً؟

فرح شقير – ما هي علاقة شكل النظام الداخلي بالمطالب وخاصة أن هناك لحظات تتطلب الانتقال من مطالب اجتماعية/اقتصادية إلى مطالب سياسية؟

ما هي مصادر تمويل الحركات الاحتجاجية والاجتماعية؟

أحمد ماهر – الانتقال من المطالب الاجتماعية إلى المطالب السياسية كان مقصوداً لجذب الشباب والقطاعات العريضة أولاً ثم تسييس المطالب. التركيز على المطالب السياسية اليوم أساسي بسبب تمحور السنتين القادمتين حول السياسة.

على المستوى التنظيميً، تتبع الحركة لا مركزية منظمة وتم الاتفاق على هذا الشكل بعد نقاش طويل. حلقة الربط هي المنسّق واللجنة التنسيقية وبعد هذه الحلقة هناك مجموعات وظيفية:

- العمل الجماهيري
- الإعلام
- تأهيل الأعضاء والمتطوعين الجدد

يتم التواصل بين هذه المستويات والمستويات التنظيمية في المحافظات. تعمل المجموعات على حملات كبرى وعلى حملات مثيلة ضمن نطاق المحافظات. ولضمان عدم التبعثر والانشقاق، هناك مجموعة رابطة بين جميع المستويات/المجموعات.

هناك حالة اتصال مع باقي التيارات ذلك نتيجة تجارب سابقة سيئة. وجدنا أنه لا يجب الانفصال التام ولا الاندماج التام. نعتمد على التنظيم الشبكي في بعض الأنشطة وذلك لتعويض نقص التمويل والمقرات. يمكن التعاون مع الأحزاب على بعض القضايا المعينة (الرقابة الانتخابية، تعديل مواد الدستور، إيجاد مرشح رئاسي مستقل). نعمل مع مؤسسات المجتمع المدني ولكنا حريصون على أن نبقى مستقلون كشباب وأن لا نكرر أخطاء الأجيال السابقة. لا نريد الدخول في أي حزب ولا دخول أي حزب فينا.

بالنسبة للخريطة العمرية والجغرافية، للأسف هناك مركزية في القاهرة حيث تتركز النشاطات بسبب تركيز الإعلام والأحزاب عليها ولكن هناك محافظات أخرى ناشطة مثل بور سعيد والمنصورة والإسكندرية. الفئة العمرية: 18 – 35 سنة كحد أقصى والأكثرية طلاب الجامعات بين 18 و20 سنة.

الشكل الاقتصادي: نتجنب الدخول في الصراعات الإيديولوجية حول وجوب أن يكون النظام الاقتصادي الذي نطرحه اشتراكي أو رأسمالي. لكن الورقة الاقتصادية الأخيرة التي أنجزت تقدم نظاماً اقتصادياً مرناً، أي أنه رأسمالي ولكن يحافظ على حقوق العمال، شيء يشبه اليسار الديمقراطي أو الليبرالية الموجّهة. نحن مرنون في شكل الدولة أيضا ولا ندخل في تفاصيل لتجنب الخلافات أيضاً.

علاقتنا مع الأحزاب تتراوح بين: تجاهل شديد من قبل البعض، عداء، وتعاون باستحياء. كما تتعرض المنظمات للتهديد من قبل النظام بضرب مصالحها أو توقيف عملها في مصر إن أرادت التعامل معنا أكانت دولية أو محلية.

التمويل: نعتمد على اشتراكات الطلاب بشكل أساسي ليس لدينا مقرات وتمويل ونعتمد على مساعدة بعض الأحزاب والمنظمات في ذلك. بعض المنظمات الدولية تتبرع لنا من وقت لآخر ولكن بحذر شديد كوننا منظمة غير شرعية.

عبد السلام أديب – ليس هناك علاقة بين حركة عمال الحوض المنجمي في تونس وتحرك عمال سيدي أفني. العلاقة هي مع عمال فوسفات ...(850 عامل تم تسريحهم ووضعهم يشبه وضع عمال الحوض المنجمي).

كان لتنسيقيات مناهضة الغلاء تأثير على السياسات المالية بالأخص. أما التأثير على السياسات الاقتصادية فهو أمر صعب ولكننا ننتقدها بشدة.

العلاقة بين التنسيقيات على المستويات المحلية والوطنية: بدأت التنسيقيات تظهر على المستوى المحلي. في الملتقى الأول انتدبت لجنة متابعة منتخبة من جميع التنسيقيات. ثم قمنا بأربع ملتقيات متتالية وظيفتها تقرير عمل لجنة المتابعة بقضايا محددة على المستوى الوطني. أما التنسيقيات المحلية، تناضل محلياً ضد الغلاء وتدهور الخدمات العمومية ولكنها وسعت مطالبها إلى أشياء أخرى وهنا ألتقي مع السؤال الأخير لأشرح كيف تتم المزاوجة بين المطالب المحلية والوطنية وكيف ترتقي إلى مطالب سياسية. وأتطرق إلى دور أحزاب اليسار داخل التنسيقيات.

منذ البداية كانت هناك أحزاب اليسار الجذري غير المشاركة في الحكومة، البعض في البرلمان والبعض الآخر مقاطع. بنفس الوقت هناك حركات يسارية "سرية" وهي حركات ماركس-لينينية موجودة في المغرب منذ الستينيات داخل الجامعات وثم التنسيقيات. هناك صراع داخلي. منذ البداية لم يعلن أي حزب أنه صاحب التنسيقيات وأنها ملك جميع المواطنين. هذا هو السبب الذي يجعل التنسيقيات ترفض مشاركة جماعة العدل والإحسان بيافطة سياسية. تم الاتفاق مع العدل الإحسان على أن يشارك أفرادها بصفتهم كمواطنين.

تخوفت الأحزاب اليسارية المشاركة في الحكم من التنسيقيات التي تتجه نحو الثورة والرفض وتأسيس تحالف طبقي. أساس طرحنا أن التحاف الطبقي في الحكومة والبرلمان هو واحد، يقرر السياسات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. أدى رفض التنسيقيات للتحالف الطبقي الحاكم إلى خلق حالة سلبية لدى المواطنين بالنسبة للانتخابات.

أدرك مناضلو وليس قياديو الأحزاب اليسارية المشاركة في الانتخابات أهمية التنسيقيات متأخرة. وعندما نوديت هذه الأحزاب من قبل الحكم أرادت السيطرة على التنسيقيات والهيمنة عليها مركزياً. الفكرة الأولى في التنسيقيات هي لامركزيتها. ما هو محلي هو الذي يحكم ما هو وطني. تدخلت وزارة الداخلية على المستوى المركزي حتى لا تفشل الانتخابات.

يوجد اليوم في العالم العربي والعالم ككل موجة تغيير جذري. إن انهيار التوازن الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية مع سقوط جدار برلين في أواخر الثمانينيات أدى إلى سيطرة اليمين المتطرف على العالم. وداخل العالم العربي هناك طبقات سياسية تعبر عن مصالح الطبقات البرجوازية. ليس هناك تعبيرات سياسية عن طبقات العمال والكادحين. حالياً، تدخل الحركات الاحتجاجية في مسار التعبير عن الطبقات الكادحة. هناك صراع طبقي محلياً وعالمياً بدأ في أميركا اللاتينية ويستمر في مناطق أخرى وسيغيّر.

مريان مزيان – أصبحت أهداف نضال النقابة المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني شعاع بالنسبة للأحزاب الجزائرية.

بالنسبة للعلاقات مع النقابات المستقلة في الجزائر هناك مستوين:

- 7 نقابات ضمن "تنسيقية نقابات التوظيف العمومي"
- 14 نقابة ضمن " التنسيقية الوطنية المستقلة لنقابات التوظيف العمومي" ونقابة التعليم الثانوي والتقني هي عضو في التنسيقية وأنا المتحدث الرسمي باسمها.

يتمثل نجاح الإضراب الأخير في 4 عوامل:

- أتت الاستجابة بنسبة 100% في الأدوار الابتدائية والمتوسطة والثانوية على امتداد الجزائر.
- الضغط على أولياء التدابير
- تغطية الصحافة المستقلة
- الصراع بين أطراف سرية في الدولة.

أما رابطة الطلاب المسلمين فهي تحت سيطرة حمس "حركة مجتمع من أجل السلم" وبالتالي تساعدها الدولة أكثر من باقي النقابات. إضافة إلى ذلك، لا يتناسب وضع الرابطة مع استقلالية النقابات لكون حمس موجودة في التحالف الرئاسي.

للتغيير السياسي في أي بلد عربي يجب أن توجد ميكانزمات تكامل بين الأحزاب والنقابات دون سيطرة أي حزب على النقابات. التجربة في الجزائر تظهر أنّه لم يبقى أي حزب في المعارضة. جبهة القوى الاشتراكية زعيمه في سويسرا والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية دخل الحكومة في فترة معينة وبالتالي فقد مصداقيته الشعبية.

**الجلسة الثانية:**

عصام الخواجا – الحياة الديمقراطية والبرلمانية في الأردن معطلة منذ 1957. كان هناك حكومة النابلسي (1956-1957) واستمر الغياب في الحياة البرلمانية حتى 1989 أحدثت يوم هبة نيسان حراكاً في الواقع الداخلي الأردني أجبر السلطة على التراجع والقبول بهامش سياسي جديد في الداخل الأردني. أدّى ذلك إلى عقد أول انتخابات نيابية في 1989. أدت الانتخابات إلى وصول معارضة متنوعة إلى حدٍ ما شغلت بين 25% و30% من المقاعد. لم تشكل المعارضة أغلبية في البرلمان ولكنها شكلت إزعاجاً للسلطة وبالتالي بدأ التحضير لتعديل قانون الانتخابات في 1993 الذي سمي بقانون الصوت الواحد. منذ 1993 حتى 2009، تجري الانتخابات في الأردن وفق قانون الصوت الواحد وهو في الواقع قانون الصوت المجزوء وذلك لأن الدائرة التي فيها 4 مرشحين يمكن للمواطن أن يختار فيها مرشحاً واحداً فقط. أفرز القانون مجالس نيابية يغلب عليها الطابع الطائفي والعشائري. فأصبح بإمكان عشيرة تتركز في منطقة أن توصل نائباً ب4 آلاف صوت بينما لا يستطيع تكتل حزبي أن يوصل أي نائب ب25000 صوت. وبالتالي هناك عملية تقسيم وتراجع إلى الوراء في الحياة البرلمانية في الأردن. وصلنا في الدورتين الأخيرتين إلى تأثير المال السياسي والبرلمان محدود الصلاحيات، يستطيع الملك حلّه دون تقديم المبررات. للبرلمان حصانة فقط خلال دورته. و يقر القوانين ولكنه منزوع الصلاحيات في العديد من الجوانب.

الأحزاب اليسارية والقومية كانت مطاردة ومقيدة في العمل وغير مشروعة قانوناً وسمح تاريخياً بالعمل السياسي للإخوان المسلمين. بعد الإنفراج السياسي، فتح المجال أمام القوى السياسية المختلفة وكان للإخوان الأفضلية بحكم تمرسهم في العمل السياسي وقدرتهم وخبرتهم في استقطاب الناس. ولا أريد هنا أن أدخل في عامل الدين. استطاعت الحركة أن توصل عدد مهم من أعضاءها إلى مجلس النواب بينما كانت القوى اليسارية والقومية منهكة. أستطيع أن أؤكد بالأرقام أن المنتمين إلى الأحزاب اليسارية والقومية هم أضعاف المنتمين إلى الحركة الإسلامية ولكن تم ضرب هذه الأحزاب. طبعاً أنا لا أنكر وجود جهات إسلامية متنورة ولكن الأحزاب اليسارية والقومية تحمل مشروعا اجتماعياً تقدمياً ومتطوراً.

نشأت فكرة الحملة الوطنية من أجل الدفاع عن الخبز والديمقراطية بمبادرة من حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني. نتجنب ذكر الحزب بشكل مباشر في الحملة بسبب الحساسيات التي قد تتشكل عند البعض ولعدم استغلال الصفة الحزبية من قبل النظام لضرب الحركة. دعا الحزب إلى لقاء تشاوري بين كل الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني دون إسقاط للفكرة. وأعطي للمدعوين الحق بطرح الأفكار ووجهة نظرهم حول آلية العمل. تمحور النقاش حل الوضع الداخلي في البعدين الاقتصادي والاجتماعي والحياة الديمقراطية بكل مكوناتها وانعكاساتها.

تم التوافق على تشكيل لجنة متابعة تتألف من 13 عضو وتم توسيعها إلى 20 عضو لاحقاً تشارك فيها مجموعة من المؤسسات والشخصيات الحزبية والنقابية المستقلة وهي:

- الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلاب (ذبحتونا)
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان

- إتحاد المرأة الأردنية
- المنتدى الفكري الاشتراكي

والإطار مفتوح لمختلف الاتجاهات والشرائح، بصفة شخصية أو تمثيلية ضمن التوافق على الخطوط العامة. قامت لجنة المتابعة بعدة اجتماعات صيغت فيها المنطلقات الاقتصادية والإطار السياسي. لا يركز طرحنا على مطالب محددة ولكن يتطرق لقضايا مهمة ومباشرة وملموسة تهم الناس ومغادرة الشعار السياسي العام.

شكلت خصخصة القطاع الطبي العام المدخل لعمل الحملة. أعطي مثل خصخصة مستشفى الأمير حمزة وهو مستشفى حكومي حديث أنشئ في مدينة عمان بسعة 500 سرير نتيجة الضغط على مستشفى البشير الحكومي. تم وضع نظام خاص للمستشفى بحيث أصبح على المواطن الذي لا يملك أي تأمين صحي أن يدفع كما يدفع لأي مستشفى خاص بعد أن كان شبه مجاني.

تحركت الحملة وقدمت رؤية للموضوع عبر مؤتمر صحفي وثانياً عبر اعتصام حضره المئات. صدف انعقاد جلسة فحضر فوراً أحد النواب. بعد 3 أيام طرح الموضوع أمام مجلس النواب من خلال مذكرة ولاقى تجاوباً ودعماً من الرأي العام الرافض لخصخصة القطاع الطبي العام، الأمر الذي أجبر رئيس الحكومة على زيارة المستشفى في غضون أسبوع وطلب من رئيس مجلس الإدارة تخفيض التسعيرة بمقدار 80%. شكلت هذه التجربة مدخلاً لمواجهة خصخصة القطاع الطبي العام.

تضامنت الحملة مع عمال الموانئ في خليج العقبة الذين يبلغ عددهم 3600 عامل اعتصموا للمناداة بمجموعة من المطالب وضد التهميش والفساد. تحركت لحملة عبر تنظيم اعتصام في عمان بمشاركة فعاليات ثم تحركت إلى موقع الاعتصام وبقيت معهم طوال 12 يوم. وحققت الحملة جزءاً من المطالب العمالية كما حمتهم من الملاحقة القانونية ولكن تمت فرملة هذا الإجراء.

طرحت الحملة قضايا أخرى متعلقة بأسعار المحروقات وضريبة الدخل.، وهنا التجربة شبيهة بما حدث في المغرب. طرح مشروع قانون لتعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتم تخفيضها على المؤسسات المصرفية والمالية من 35% إلى 20%. طالبت الحملة بالمحافظة على الضريبة أو زيادتها وتخفيضها على محدودي الدخل. يوجد مادة في الدستور الأردني تنص على اقتطاع الضريبة بشكل تصاعدي وبالتالي شكل هذا التعديل خرقاً للدستور. طرح التعديل في مجلس النواب وساد رأي يرفض إقراره. أدى عدم تمرير مشروع القانون إلى فض دورة مجلس النواب بعد نقاش استمر على مدى عدة جلسات.

تنطلق رؤية الحملة من توسيع دائرة المشاركة وربط المسائل الاقتصادية بالمسائل السياسية. وهي جزء من رؤية كاملة للتغيير السياسي الشامل جوهره الانتقال إلى نظام انتخاب نسبي كامل. يجب أن يكون هناك ديمقراطية تشاركية تسمح للناخب بالمساهمة في اتخاذ القرارات ومحاسبة الحكومة. ويجب أن يرتبط قانون الانتخاب بتعديلات دستورية تسمح بتداول السلطة وتشكيل الأغلبية البرلمانية للحكومة. كما يجب أن تكون للحكومة صلاحيات كاملة في السياسية الداخلية والخارجية.

أسئلة:

عبد السلام أديب – هل الحملة وطنية أم أن لها فروع في جميع المدن؟هل بادر الحزب إلى تأسيس الحملة وهل يسبب ذلك بخلافات داخلية؟

محمد العجاتي – يدعي الأردن أن لديه نظام صحي مميز. ما هو المشروع المطروح آن ذاك وكيف تمت مقاومته وإلى أين وصل الموضوع اليوم؟

محمد سلمان – هل تطرح الحملة تعديل الدستور؟ ما هو سبب عدم انضمام الإخوان المسلمين إلى هذه الحملة؟

عمرو حمزاوي – أريد تفاصيل حول دور الحزب في عملية صناعة أخذ القرار بعيداً عن المعلومات العامة. ما هو دور الحزب الفعلي سواء عبر أعضاء القيادة الحزبية الممثلين داخل لجنة المتابعة وبالتبعية. كيف هي العلاقة مع المكونات الأخرى للحركة؟ كيف تنظر هذه المكونات لدور الحزب؟

كيف تتابع الحملة مطلبيتها: ذهب رئيس الحكومة إلى المستشفى وخفض الأسعار غير أنّ ّقرار الخصخصة استمر. فكيف تتعاملون مع هذه القضايا المحددة بعد أن تنتهي؟ وهل يمكن وصف الإستراتيجيات المتبعة لتبقى هذه القضايا حاضرة في اهتمام الرأي العام؟

رضا الرداوي – ما هو الفارق بين المطلبية الخاصة بالحزب والمطلبية الخاصة بالحملة؟ هل هناك تعارض جزئي أو نسبي؟

هل الحملة امتداد للوحدة الشعبية ما هي البرامج التي لا يوافق عليها الحزب؟

بول سالم – هل تلمس أن السلطة ترحب بهذه المطالب المحدودة لتبرر قدرتها على التنازل والاستجابة؟ وهل هناك إيجابية مع السلبية في هذا المجال؟

باسم شيت – هناك 3 دروس تعلمناها من التجربة في لبنان:

1- كيف تستمر الحركات الاحتجاجية وكيف يمكن المراكمة عليها لتصبح أداة تغيير جدي داخل المجتمع.
2- هل يمكن الفصل بين الموضوع الاجتماعي/ الاقتصادي والموضوع السياسي
3- التنظيم والديناميكيات آليات العمل لضمان الاستمرار

الحركات الاحتجاجية هي نقاط عفوية تنشأ ضد واقع سياسي واقتصادي فاقد التوازن بين قواه السياسية لصالح جهة معينة. هي ثورة آنية ولا تستمر بالضرورة وتتحول بحد ذاتها إلى حركة منظمة أو حتى تحدث التغيير بحد ذاتها.

مثلاً الحركات الاحتجاجية في لبنان بين 2004 و2008 على موضوع الكهرباء نشأت بدون أطر تنظيمية إذ أنها انطلقت من أعمال شغب انتهت وذابت. كوّن الناس ردة فعل عكسية تجاه الاحتجاجات خوفاً من الأشكال الاحتجاجية وردة فعل النظام.

وصفت العروض النظم بأنها قمعية ولكنها لم تتحدث عن آليات تطورها الحركات الاحتجاجية للرد على قمع النظام. التجريم والسلمية واللا سلمية كلها أدوات تتعلق بالواقع الذي تتحرك ضمنه الحركات الاحتجاجية وبالتالي أساليب الرد تتعلق بأساليب قمع النظام.

المشكلة الأساسية التي ننظر إليها وذلك من خلال تجربتنا في الاحتجاجات ضد الحرب على العراق في 2002 و2003 هي عدم استمرار هذه الحركات بسبب عدم قدرتها على الخروج بخلاصة سياسية وفكرية وأطر يمكن إفادة حركات أخرى منها. هنا تكمن أهمية تنظيم إطار يجمع مابين هذه الحركات.

نشأ التجمع اليساري من أجل التغيير بعد حركات المناهضة للحرب والديكتاتوريات في 2002 و2003 والملتقى اليساري الذي حاولنا تأسيسه. شعرنا أنّه لا إمكانية للتنظيم "الانفلاشي" الذي يجتمع ويأخذ القرارات أن يتكرر بشكل يومي وهو بحاجة إلى تنظيم. فكيف يمكن بناء تنظيمٍ يمكن أن ينقل هذه التجارب ويستمر؟

خضنا عدة تجارب من خلال إنشاء لجان مشتركة وهيئات عامة ومزجنا أحيانا بين الشكلين. وهناك تجارب منذ 1996 حتى 2003 بالنسبة للمجموعات اليسارية المستقلة في الجامعات التي فشلت على المستوى التنظيمي بسبب عدم قدرتها على الفصل بين التزام الفرد بالجماعة وكيفية إدارة التنظيم بحد ذاته. بمعنى أن هناك أمور يجب القيام بها بشكل يومي من أجل الاستقطاب وأمور تثقيفية تستهدف الأعضاء الجدد. يتطلب الأمر وجود مركزية ولامركزية في آن معاً.

اللامركزية تقتضيها الحركة الديمقراطية بعلاقة التنظيم مع الشارع. عندما أتوجّه إلى مواطن وأحاول إقناعه ويحاول إقناعي هناك ديمقراطية. في آخر المطاف الأكثرية هي التي تقرر. لكن هناك مركزية مبنية على أسس ديمقراطية من أجل التمكن من أخذ قرار والتدخل الفعّال في المجتمع من قبل التنظيم. لا يستطيع أحد أن يقوم بثلاث مظاهرات بعناوين متناقضة وهو مضطر للاتفاق على شعار موحد بعد ولكن بعد نقاش ديمقراطي وهذا يمكن التنظيم من التراجع عن الأخطاء وتصحيحها.

الدعاية: لدينا جريدة المنشور الشهرية التي تنشر الأفكار والإيديولوجيا وأيضاً تساعد في إيجاد الترابط داخل التنظيم. هي وسيلة مهمة لأن وسائل الإعلام العربية تغطي أخبار وحركة الطبقة البرجوازية الحاكمة ومواقفها السياسية وليس هناك تغطية لواقع الناس وللحركة النقابية بشكل تفصيلي. يهدف المنشور إلى الربط بين الحركات الاحتجاجية وإيصال دروس إلى حركات أخرى وأيضاً الاستفادة من تجارب الآخرين.

لا يمكن الفصل بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمثل حاضر من تجربة أحزاب المعارضة والموالاة في لبنان من 2005 حتى اليوم.

اعتمد تكتل الموالاة في لبنان (14 آذار) على الاستقطاب السياسي. تم التركيز على موضوعات النظام الأمني وكيفية إدارة الحكم دون الاهتمام بالمواضيع الاقتصادية التي كانت ملحّة. لا نستطيع القول أن هذا دليل على تركيبتها الطبقية ولكن هذا التوجه السياسي العام وصل إلى مأزق وبدأت المجموعة تخسر جزءاً من جمهورها. بينما، استخدمت المعارضة (8 آذار) أساليب اقتصادية واجتماعية للاستقطاب وتمكنت من جذب الناس. نستطيع أن نستشف ذلك من شعارات الاعتصام في وسط بيروت: "ندرس على ضوء الشمعة" و"هنا كهرباء في البلد ولكن ليس في الضاحية" وشعارات متعلقة بمستوى الأجور. بالنتيجة لم تقدم 14 آذار ما طرحته من شعارات سياسية ولم تقدم المعارضة ما طرحته من شعارات اقتصادية واجتماعية. بدأت تخفت هذه الحركات بالرغم من فوزها في الانتخابات والواقع أن الانتخابات ليست دليل قاطع على امتداد الحركة الجماهيري وإنما دليل على نسبة الاقتراع في لحظة الانتخابات وخاصة بعد عدم وجود بديل.

هناك أمثلة عن تحركات نقابية:

في 2004، دعت نقابة الأساتذة والمعلمين الرسميين إلى مظاهرة ضد التعاقد المؤقت. شارك 250 ألف شخص بسبب تعبئة المعارضة. غير أن السبب الأساسي لهذا الحضور الكبير هو تنظيم النقابة لهذا التحرك. ردة فعل النظام على هذا الموضوع كانت عنصرية وطائفية: "الشيعة يتظاهرون، وريف دمشق يتظاهر".

في 7 أيار 2008، بدأ العنوان اقتصادياً ثم انتهى طائفياً بسبب ما جرى. التغيّر من الاقتصادي إلى السياسي هو أمر يحدث يومياً وخاصة في دول ما بعد الاستعمار والعالم الثالث بسبب امتداد الأنظمة الحاكمة قوتها من الخارج وموقف هذه الدول مرتبط بالدول الداعمة مالياً والتي تفرض المواقف السياسية.

هناك ضرورة لدمج المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفادي تجزئتها لكي لا يتم الحد من القدرة على التحرك. لا يتم هذا عبر رفع الشعارات بل على مستوى التكتيكات. هذا يعني أن نتحرك لتحقيق مطالب محددة كالأجور ولكن الغطاء العام للتحرك يجب أن يطرح بديل سياسي.

في حرب تموز 2006، نشأت مجموعة صامدون من 1000 متطوع وهدفها إنشاء حركة تضامن شعبي مع اللاجئين ومواجهة الخطاب السياسي الذي قال: لتمر الحرب وليدمر حزب الله. نحن مع حزب الله في المقاومة ولكنا ضده في المسائل الأخرى. تحمل هذه التجربة نجاحاً مختلفا عن النجاحات التي طرحت خلال الجلسة، وانا أعتبره أكثر جديّة وأهميّة. 600 من ألف شخص أتوا من مناطق مختلفة ويحملون مفاهيم طائفية ومفاهيم سيئة متعلقة بالمرأة. خلال شهر تغيرت مفاهيمهم ويمكن الاستفادة منهم في المستقبل للمراكمة عليهم.

لا يقاس نجاح الحركات الاحتجاجية فقط في قدرتها على إصدار القوانين ولكن أيضاً في قدرتها على التغيير الاجتماعي وتوعية المجتمع. الوعي الناشئ له أثر إيجابي في المجتمع عندما تهز الموازين كما هو حاصل اليوم. وهو يمكّن من إنشاء شبكات بين الحركات الاحتجاجية بشكل منظم. يمكن أن تأتي الحركات الغير منظمة بربح سياسي في لحظتها ولكن لا تؤمن استمرار وتترك انهزامية تماماً كما حدث في لبنان. 2 مليون شخص نزلوا إلى الشارع ولم يتغيّر النظام.

أسئلة:

جيلبير ضومط – التجمع أنشئ حديثاً في ظل انقسام حاد على عناوين سياسية واعتبر نفسه حركة اعتراضية ويأخذ موقفاً من هذه العناوين بالرغم من أنّه أصلاً جزء من الصراع السياسي. إلى أي حد يمكنه أن يحافظ على استقلاليته وتفادي الذوبان بالتيارات السياسية.

لا يزال لدي سؤال حول تعريف الحركة الاحتجاجية. ما سمعته من باسم شيت يختلف عن ما سمعته من المداخلات الأخرى.

فاخر الدعاس – لم نأخذ فكرة عن التجمّع.

حول المعاملة بالمثل في مواجهة النظام: هذه أجهزة الحكومة ونحن معنيين فيها. هي لها وجهة نظر مختلفة بداية. ثانياً ليس هناك قدرة للحركات الاحتجاجية للمواجهة بالمثل.

هل اليسار اللبناني بحاجة للمزيد من الانقسامات والتشرذم ليطرح اتجاهات جديدة؟

هناك تغييب للناحية النظرية على الناحية العملية.

عبد السلام أديب – ما هي مكونات التجمّع؟ هل هو متجاوز للطائفية أم انه من طائفة محددة؟ هل استطاع التجمع ان يوحد الطبقة العاملة بجميع مكوناتها الطائفية وهل استطاع أن يدخل في صراع طبقي؟ هذا التحول مهم جدّاً بالنسبة للبنان متى كان المجتمع منقسماً على أساس طوائف والمجتمعات الحديثة مقسمة على أساس طبقات. هل تم استغلال التجمع انتخابياً؟

عمرو حمزاوي – في ما يتعلق بالتعريف: لأغراض هذا المؤتمر اتبعنا التعريف الإجرائي. الحركة الاحتجاجية هي شبكة منظمة من عدد من المنظمات أو الشبكات أو حملة مؤقتة تتفاعل مع مطلبيات مختلفة، إن سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. لها علاقة بالبيئة الدستورية والتشريعية ولكن خارج إطار السياسة الرسمية. هي ليست أحزاب سياسية. يمكن أن تؤسس لأحزاب سياسية ويمكن أن تدار لها حملات من قبل أحزاب سياسية. كما أنها ليست حاضرة في الإطارات المؤسسية الحاضرة بالفعل كالنقابات. هناك نقابات عديدة في العالم العربي ولكنها تعاني من بيروقراطية محكمة أو من تحكم النخب السياسية.

طارق المطيري – لمحة عن الواقع السياسي في الكويت: ينص الدستور الكويتي على أن الحكم هو لإمارة وراثية. كما تنص المادة الثانية على أن الأمة هي مصدر التشريعات وهي مفعّلة في الكويت.

الصراع السياسي في الكويت يدور بين مجلس الأمة (السلطة التشريعية) ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية).

صلاحية الأمير مقيّدة ومنصوص عليها في الدستور وهي لا تتعدى 3 أمور:

- ترشيح (وليس تعيين) ولي العهد ويحتاج إلى موافقة مجلس الأمة،
- تعيين رئيس مجلس الوزراء وفق الآليات الدستورية،
- إصدار المراسيم التي يصادق عليها مجلس الأمة.

ليس لولي العهد صلاحيات دستورية. كما لا يحق للأمير حل مجلس الأمة إلّا وفق مبررات. ولا يمكن حل مجلس الأمة مرتين متتاليتين بنفس المبررات.

يكمن ميدان الصراع في عدم وجود أحزاب سياسية وهو مسخ بين الديمقراطية واللا ديمقراطية.

ترك المشرّع الكويتي عندما وضع الدستور في 1961 المجال مفتوحاً أمام إنشاء الأحزاب وليس هناك ما يجرّم العمل الحزبي، ولكن ليس هناك ما يقنّن العمل الحزبي. هناك هيئات حزبية وهياكل تنظيمية ويافطات حزبية غير أنها ليست مقننة. كبّل هذا الواقع قدرة مجلس الأمة على فرض البرامج وهو ينفذ فقط برامج السلطة التنفيذية وتعرقل العجلة السياسية إذا وضع مجلس الأمة عوائق لبرامج الحكومة.

يسود في الكويت، إلى جانب الدستور، العرف السياسي وهو صلب النزاع. مثلاً يقول الأمير أن رئيس الوزراء خط أحمر ولا يمكن مساءلته وهذا يفرض نوعاً من الهيبة. تم تجاوز هذا العرف بعد أشهر من إلقاء الأمير كلمته عبر توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء. لم تتحمل الأسرة الحاكمة الأمر بما أن رئيس الوزراء من ذرية مبارك. تم حلّ مجلس الأمة لأسباب سياسية وخلفية عرفية. ثم تم استجواب رئيس مجلس الأمة وتمت المطالبة بحرق سياسي لرئيس الوزراء وما معناه أنه لا يمكنه تولي أي منصب بعد هذا السقوط السياسي حتى ولو كان الإمارة.

تحاول الأسرة الحاكمة تكريس الأعراف السياسية بينما يحاول الشارع السياسي كسرها. وصل الأمر في النهاية إلى استجواب رئيس مجلس الوزراء قبل أسبوع وهو اليوم يواجه فترة 8 أيام يصعد بعضها إلى منصة الاستجواب وتطرح به الثقة مجدداً.

قامت الحركات الاحتجاجية في الكويت على أسس سياسية بالدرجة الأولى. لا يعاني الكويت من مشاكل اقتصادية أو متعلقة بالدخل وذلك بسبب كون عائدات النفط هي السائدة. هذا أمر مؤسف من ناحية ولكنه يبرر عدم وجود الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاجتماعي. كما يبرر مفهوم العيب الاجتماعي غيابها أيضاً. لا يمكن الخروج للمطالبة بأمور اجتماعية مثل الزواج والمهر والطلاق في المجتمع الكويتي المحافظ. وتغيب الاحتجاجات الاقتصادية كون الكفاية الاقتصادية متوفرة.

في 2006، تم الإعلان عن حركة احتجاجية فريدة من نوعها في الكويت وشكّلت سابقة سياسية وهي "نبيها خمسة". يتلخص مطلبها الرئيسي في تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5. والقصد من ذلك توسيع القاعدة الانتخابية داخل الدائرة بحيث لا يمكن محاصرة المرشحين والتضييق على المقترعين. كلما زادت الرقعة الانتخابية يصبح للناخبين، وعددهم 300 ألف، الحق في التصويت لـ4 مرشحين من قائمة واحدة. واجهت الحكومة مطالب الحركة برفض قاطع.

أدى الرفض إلى تزايد في الحركة الاحتجاجية كون مبرراتها منطقية ولها شعبية سياسية. استخدمت الحكومة وسائل دستورية للالتفاف على الحملة وذلك عبر إحالة الموضع إلى لجان دستورية ثم إلى محاكم دستورية مما حدا بالحركة إلى النزول إلى الشارع ب 3000 محتج وهو أمر ليس بسيط من حيث العدد والحدوث.

أسقط التحرك الحكومة بعد حل البرلمان ودفع بالمعارضة إلى تبني الاقتراح في مجلس النواب الجديد. سقطت الحكومة في مشهد غريب في الكويت. دخل المتظاهرون إلى مجلس الأمّة واستمعوا إلى الاستجواب. وعندما حاولت الحكومة تلافي المقترح قام الحضور بالتصفيق ومطالبة الحكومة بتقديم استقالتها فوراً. وعلى الفور خرجت الحكومة من هول المشهد الفريد لتقدم استقالتها أمام الضغط. جرت انتخابات تشريعية بعد هذا الحدث وعادت المعارضة إلى مجلس الأمة وأقرّت الدوائر الخمس.

تعلم الشارع الكويتي من هذه الحركة الاحتجاجية واقتنع بأن رئيس الحكومة الشيخ ناصر الصباح لا يمكن أن يستمر بعد تشكيله عدة حكومات انحدرت معها معدلات الشفافية واستشرى الفساد. أصبح رحيل رئيس الوزراء ضرورة سياسية وبالتالي نشأت حملة "ارحل نستحق الأفضل" التي تطالب رئيس الحكومة شخصياً بالاستقالة.

أنشئت الحملة بداية شهر نوفمبر 2009 أطلقت حملة شبابية بنفس العنوان تجاوزت الخلافات السياسية بين التيارات السياسية الكويتية.

الانقسام في الكويت موجود بين قطبين رئيسيين: الليبرالي والإسلامي.(لم يعد للتيارات القومية واليسارية وجود في الكويت بعد غزو الكويت وأحادية القطب في الموقف الدولي). لقد شاب حملة "نبيها خمسة" بالرغم من نجاحها الشك والريبة بين أعضائها من التيارين والخوف من تجيير الحملة إلى أهداف سياسية وانتخابية.

شكّل المدونون وزوار Facebook المكون الرئيسي لحملة ارحل. اجتمعوا وتحاوروا عبر مدونة الطارق التي أديرها. وجهت من خلال المدونة دعوة للحوار بين مختلف المنتديات والمجموعات السياسية. دام الحوار

لمدة 3 أسابيع توصل المتحاورون بعدها إلى نتيجة مفادها ضرورة رحيل رئيس مجلس الوزراء وضرورة التقاء الشباب الكويتي المؤدلج والمسيّس والمستقل أيضاً حول هذا الهدف.

تواجه الحركة اليوم حملة إعلامية شرسة كونها مبنية على أسس فلسفية متينة وليس على مطلب سياسي وحيد. تنطلق فلسفة الحملة من المطالبة بأن يمارس الشعب، الذي هو مصدر السلطات كما هو مذكور في المادة 6 من الدستور، سلطاته عبر نظام حزبي ديمقراطي يصل من خلاله التيار أو الحزب إلى سدّة الحكم ثم يخرج البلاد من النزاع بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

عبد السلام أديب – أليس هناك تعبيرات طبقية عن التمايز المبني على أساس الانتماء إلى الدولة في الكويت؟ أليس هناك تعبيرات سياسية لطبقة العمالة الأجنبية الكبيرة الموجودة في الكويت؟ هل اندمجت العمالة الأجنبية أو تجنست؟ لماذا انهارت الحركة اليسارية في الكويت؟

أحمد ماهر – هل توجد ضغوط في الكويت لتشكيل الوزارة من قبل البرلمان؟ وهل هناك ضغوط لتقييد صلاحيات الأسرة الحاكمة؟ كيف تتصرف الحركة بوجود التيارات المختلفة ضمنها عندما يكون هناك حاجة إلى اتخاذ موقف دفاعي طارئ؟

فاخر الدعاس – تاريخياً هناك إشكالية في الكويت بين الأمير ومجلس الأمة وتم تعطيل مجلس الأمة لأكثر من مرة نتيجة سبب واحد وهو الخلاف بين مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء.

هناك إنجاز حقيقي في الكويت وهو الفصل بين منصب ولي العهد منصب رئاسة مجلس الوزراء. شكل هذا الفصل المدخل إلى إمكانية محاسبة رئيس مجلس الوزراء.

ما دامت هناك إمكانية لنجاح الحملات، يجب التطرق إلى ملف الفساد الإداري والمالي المتعلق بالمال الانتخابي والعقود النفطية. ما هو موقف القوى الليبرالية والإسلامية من هذه الحملة؟

هل المطالبة برحيل رئيس مجلس الوزراء هي مطالبة بأحقية الشعب الكويتي بإقالة رئيس مجلس الوزراء حتى وإن كان شيخ؟ أم أن هناك فساد ورشاوى مرتبطة بأدائه وبالتالي تستلزم استقالته؟

ياسم شيت – لا يعقل أنّه ليس هناك فقر في الكويت وفوارق طبقية اقتصادية وخاصة أنّه خلال السنوات الأخيرة كانت هناك محاولات لإنشاء نقابات في عدد من القطاعات ولكن تم ضربها وتم سجن الناشطين ومنهم لبنانيون وفلسطينيون وكويتيون. هناك حركات في الكويت ولكن ربما لا تزال جنينية ولا تخرج للعلن.

كانت هناك حركة خاصة بحق المرأة بالتصويت والترشح وهذا يندرج أيضاً ضمن المطالب الاجتماعية.

كيف لنا أن نفهم حركة احتجاجية انطلاقاً من أن الدستور يحدد مجال تحركها والحركة الاحتجاجية لا تحدد مساحتها بالدستور والقوانين العامة علما أنّه من الطبيعي استغلال المجال المتاح لها

محمد سلمان – هل تعتقد أن الحالة في الكويت وصلت إلى قدرية الشعب على مراقبة ثروات السلطة والثروات الطبيعية؟

هل عدم وجود أحزاب سياسية هو نتيجة وجود توافق سياسي بين قوى داخلة في العملية السياسية والحكومة؟

مريان مزيان – هل يسعى الليبراليون والإسلاميون إلى إسقاط رئيس الوزراء فقط أم هناك معارضة للتغيير الجذري حتى إسقاط الأمير؟

بول سالم – حركة نبيها خمسة وحركة الديون وحملة ارحل، هل هي شبكات ابتدأت من نبيها خمسة ثم تطورت بنفس العناصر مع بعض الإضافات أم هي شبكات مستقلة تقوم وتذوب مع المناسبة؟ وما هي طبيعة حملة إرحل سياسياً واجتماعياً وحتى جندرياً وما تمثل (نسبة مئوية)؟

جيلبير ضومط – هل استطعتم تخطي الفوارق العائلية والعشائرية وكيف؟

حسن مشيمع – كنت أفضل لو استخدمتم كلمة رسمية بدل شرعية لأن حق وليس القانون هو الذي يعطي الشرعية وبالتالي هذه الحركات هي خارج الإطار الرسمي.

هناك نقطة فارقة في تجربتنا وهي أنّ العائلة الحاكمة في البحرين أتت من الخارج ولا تزال هذه الحساسية قائمة إلى اليوم. ولا تزال تتعامل مع الشعب وكأنه مغزو وهناك عناوين كثيرة تذكر بهذا الفتح مثل جامع الفاتح ومدرسة الفاتح. التميز يتخذ أشكال جديدة في كل فترة ويدور الحديث اليوم عن ولاء الشيعة لإيران وحزب الله علماً أن المطالب في البحرين موجودة منذ 1922 أي قبل الثورة الإسلامية في إيران وقبل حزب الله في لبنان.

العائلة الحاكمة في البحرين ومنذ قدومها لا تؤمن بشيئين وهذا ما جعل الصراع يستمر حتى اليوم:

- قانون عقاب مشترك وقضاء واحد، فلهم قضاؤهم وللشعب قضاؤه.
- الشراكة السياسية.

شهدت 1923 مطالب بإصلاحات سياسية وقف معها الاستعمار البريطاني واستبدل عيسى بحمد. بدأ الإصلاح نتيجة التحركات وليس بسبب تقدير الحاكم. بدأت الانتفاضات بطابع طائفي ولكنها أصبحت وطنية بدءاً من 1938. منذ ذلك الوقت ونحن نطالب بنفس المطالب: برلمان يمثل شعب البحرين وانتخابات حقيقي. حتى بداية السبعينيات كان هناك دستور عقدي فيه شيء من الصلاحيات لأهل البحرين على الأقل في السلطة التشريعية. أما الإصلاحات الأخيرة فقد قضت على هذه الصلاحيات عبر إلغاء الدستور العقدي وزادت من استبداد النظام.

تحكم العائلة الحاكمة في البحرين بعقلية أنّها تمتلك كل شيء. أظهرت دراسة قامت بها شركة أميركية أن الأراضي العامة المتبقية في البحرين هي 3% فقط و97% يمتلكها الملك وولي العهد.

نعتقد أن الأمور لن تتغير في البحرين ما دامت المقاومة السلمية المستعدة للسجن والتضحية غائبة.

كان هناك انتفاضة بين 1994 و2001. دخلت السجن في 1995 وخرجت بمبادرة. قدمت الدولة مبادرة للإصلاح مقابل أن يهدأ الشارع. أنا قدمت هذه المبادرة في الأساس من السجن ولكن عدّلت بعد ذلك. لم ترد الحكومة إطلاق سراح المعتقلين الآخرين، فعادت الانتفاضة إلى الشارع في 1996. وتم اعتقالي في 1996 وأخلي سبيلي في 2001.

شعرنا أن الحاكم في أيام الميثاق الوطني يلجأ إلى المواثيق للالتفاف على المطالب. أي إصلاح يفترض أن يكون ضمن الدستور ولكنّا وجدنا أن هذه المواثيق شكلت مدخلاً ليغيّر الملك كل شيء.

حتى النظام لا يستطيع أن ينكر أن المعارضة هي التي ساهمت في رفع نسبة التصويت على الإصلاحات إلى 98.4% عندما قالت للناس بأنّها تقبل بالميثاق إذا كان هناك تصريح رسمي للملك بأن السلطة التشريعية المنتخبة فقط هي التي تمتلك سلطة التشريع وأن مجلس الشورى هو للاستشارة وأن المرجع هو دستور 1973. وافق الملك على ذلك ولكنه عاد وانقلب على ما وافق عليه. النتيجة كانت أننا قاطعنا. بداية العهد الإصلاحي كنت من الأوائل الذين أسسوا جمعية الوفاق الإسلامية وهي أكبر الجمعيات السياسية في البحرين حالياً. كنا نهدف لأن تصبح هذه الجمعية حركة الشارع في التسعينيات بعد أن ننتقل إلى العمل المؤسسي ضمنها. كان يوجد في البحرين أحزاب سرية ولاحقاً جرت عملية تقنين للجمعيات السياسية وليس للأحزاب. تعمل الجمعيات السياسية ضمن سقف سياسي معين وتخضع لمزاج الحاكم.

تشكلت جمعية الوفاق وكنت نائب رئيسها لفترة من الزمن. قاطعنا الانتخابات التشريعية في 2002 لأننا كنا نريد المشاركة الفاعلة بحيث نستطيع أن نشرّع داخل مجلس النواب ونمارس عمل المراقبة والمحاسبة على الفساد الموجود. أدركنا أن هذا الدستور الجديد أسوء من الذي كان موجوداً قبل السبعينيات والتسعينيات وأنه يعطي صلاحيات جديدة للملك وللحكومة ويعطي عجزاً كاملاً للبرلمان الذي لا يستطيع أن يقوم بأي عمل تغيير في الداخل وهذا ما أثبتته التجربة في مجالس 2002 و2006.

حدثت مجموعة من الاحتجاجات وجهزنا عريضة ولكن تم إنزال سقف العريضة بسبب تهديدات وجهت للجمعيات السياسية. يقال أنّه هناك صقور وحمائم داخل الجمعية. أنا ممن رفضوا الأمر الواقع. تظهر تجاربنا السابقة أن الإصرار يؤدي إلى نتائج فيجعل النظام يستجيب مع توافر الضغط الدولي والداخلي. اتجهت الأمور إلى فرض قانون يكبل الجمعيات سياسياً حتى في اتصالها بالأحزاب. كانت هناك مجموعة رافضة لهذا القانون داخل الوفاق وعندما قبلت الجمعيات قدّمت استقالتي وبدأت تشكيل حركة حق.

نحن نؤمن أن العمل الوطني هو الذي يحقق المطالب وليس العمل الحزبي. لذلك، عندما أسسنا حركة حق لم نرد أن تكون حركة شيعية وأعضاء الأمانة العامة في الحركة بينهم خليط من شيعة وسنة وليبراليين ونساء. والقضايا التي ركّزنا عليها هي القضية الدستورية والتمييز والتجنيس السياسي الذي اعتبرناه تغييراً للتركيبة السكانية في البحرين. وكل هذه مفترض أن تكون مطالب وطنية مشتركة.

العملية الدستورية هي القضية الوطنية الأساسية وقدمنا عريضة شعبية تطالب برفض دستور 2002 وتطالب بوجود دستور ديمقراطي يكتبه شعب البحرين عن طريق هيئة منتخبة. قمنا بجمع 82 ألف توقيع وقدمنا العريضة إلى الأمم المتحدة التي قال أحد مسئوليها أن العدد ضخم. قدمنا عريضة أخرى تطالب باستقالة رئيس الوزراء وتداول السلطة (لا أن يكون هناك رئيس وزراء يحكم ل40 سنة).

نزاوج بين التحرك في الداخل من خلال تظاهرات واحتجاجات بالإضافة إلى كتابة التقارير المشتركة مع منظمات خارجية وهذا شكل نوع من الرقابة على الحكومة. هناك شواهد كثيرة على مطالبة جهات خارجية لحكومة البحرين بأن تغيّر في قضية الانتخابات والدوائر وهذا ما شكل ضغط حقيقي على النظام مما اضطره إلى اعتقالي لأكثر من مرّة. اعتقلت مجدداً منذ قرابة 6 أشهر بسبب قضية ملفقة تتعلق بالإرهاب وخرجت بفعل الاحتجاجات.

لم يحصل الحوار مع السلطة. لا زلنا نؤمن بالتراكم النضالي والتراكم التاريخي والمقاومة المدنية القائمة على وضع إستراتيجية تجدد رؤاها وأهدافها. هناك هدف مشترك نسعى إليه وهو توسيع دائرة الجماهير. لم تكن الجماهير مع الحركة وكانت مع المشاركة في الانتخابات ولكن ازداد عدد الرافضين للعملية السياسية الحالية لأنها لم تقدم شيء. تصريح رئيس الوزراء قبل أسبوعين حول أن المنظمات الدولية تكتب تقارير خاطئة عن البحرين يظهر انزعاج النظام من الضغط الدولي وهناك مخاض على صعيد الحراك الشعبي والصدامات اليومية دليل على رفض الشارع للواقع السياسي الحالي.

أسئلة:

فاخر الدعاس – كيف يمكن للمعارضة أن تخرج من تهمة الطائفية من خلال العمل اليومي؟

نحن نؤمن بحق الوافدين والمقيمين بالحصول على الجنسية والحقوق لكن الواقع في البحرين هو إعادة تركيب الديموغرافيا. فكيف تتعاملون مع هذه النقطة؟

(حول العريضة التي صاغتها المعارضة مجتمعة لرفض ميثاق 2002 والتي رفضتها الحكومة بحجة أنها من خارج إطار العمل البرلماني). هل المبادرة هي من جانب "حق" سواء في الترتيب أو في العمل الميداني؟

عمرو حمزاوي- ما هي طبيعة العلاقة الآن بين حق والوفاق؟ أنت أحد الرموز التي أسست الجمعية ودفعها للحوار مع النخبة وتولد عن هذا الحوار ما حدث في البحرين من دينامية لفترة محدودة. ثم اختار فريق من داخل الوفاق أن يستمر في الانتخابات والتمثيل النيابي وأنتم اخترتم تأسيس حركة حق والخروج من الحياة السياسية الرسمية.

كان لجمعية الوفاق دور في تحريك الرأي العام يوم اعتقلت وأخرجت في نفس اليوم. وفي لحظات أخرى كانت هناك علاقة تنافس. أنتم تتهمون الوفاق بأنها معارضة مستوعبة والوفاق تقول بأنكم محكومين بعدم الفاعلية كونكم خارج الإطار الرسمي.

على خلاف الحالات الأخرى التي استمعنا لها، حق تعبّر عن مقاومة شاملة للترتيب السياسي الموجود في البحرين وتعارض توزيع الثروة ولا تعترف بشرعية العائلة الحاكمة. ما هي التحديات التي تضعها شمولية الطرح؟ كيف تتعاملون مع الأساليب القمعية للنظام وهل هناك توافقات جزئية مع النظام؟

فاخر الدعاس – هناك جدل حول استعمال الفيسبوك والإنترنت. اعتقد أن هذه الحالة هي نوع من النضال المريح بضمير مرتاح دون النزول إلى الشارع. أنا مسئول المكتب الشعبي لحزب الوحدة الشعبية. قمنا بتجمع للقوى الطلابية والشبابية من أجل دعم المقاومة الفلسطينية تحت شعار "تحرك". أنشأنا مجموعة على Facebook في بداية أحداث غزة وانضم إليه في الأيام الأربعة الأولى 3500 شخص. وعندما قمنا بدعوة للاعتصام أمام Starbucks و McDonalds. أكّد 2000 و2500 حضورهم ولكن حضر على الأرض 500 شخص فعلياً جميعهم من خارج المجموعة الالكترونية. أخشى أن يرسخ النضال الإلكتروني في عقول الشباب وهذه كارثة مستقبلية.

Marina- all protest movements have ultimate political goals. The movements are trying to reach fundamental political problems first by raising social issues and economic issues (this is the entry point).

There are other organizations like in Kuwait and Bahrain that go directly to political challenge, to the regime itself.

Which tactic is to work in the end?

عمرو حمزاوي – أريد إضافة تمييز جديد حين النظر إلى الحالات التي تعرضنا لها. يمكن التمييز بين حركات ومنظمات احتجاجية تبلورت وتطورت على خلفية لا فاعلية الأطر السياسية الرسمية أو النقابية في المغرب ومصر والجزائر والأردن (رغم ضلوع حزب سياسي في تكوين الحملة). هناك مجموعة ثانية وتشكل الحالات في البحرين والكويت صلبها: تتطور الحركات إما على قناعة أن التأثير المباشر ممكن على الفاعلين في السياسة الرسمية كأن تذهب إلى البرلمان وتغيّر الدوائر الانتخابية (الكويت). نجحت نبيها خمسة لأنها تحركت مؤقتاً خارج السياق البرلماني ثم ذهبت إليه. والحالة البحرينية تناقض الحالة الكويتية تماماً. العنصر الحاسم هو البيئة السياسية وهي التي تفرض عليها نوع المطلبية.

ملاحظة حول الأساليب: النضال الإلكتروني يخلق واقع افتراضي لدى الحركات الاحتجاجية وهي بالتالي لا يمكن معرفة عدد الأعضاء الحقيقي (حالة 6 أبريل).

هناك انسداد في الأفق السياسي والأفق الحركي التقليدي والابتكارات التقنية والتنظيمية التي تحدثنا عنها لا تبعدنا كثيراً عن انسداد الأفق. هي حركة تحايلية ولكن عندما يعود الأمر إلى النشاطات الفعلية على الأرض نفس المجموعة تشارك (500 في الأردن وأقل من 1000 في مصر). قد يكون لهذه الأساليب والابتكارات أهمية تواصلية ولكن لا تؤثر كثيراً على مستوى الفاعلية الاجتماعية.

باسم شيت – هناك أمر واضح في الدعوة إلى التجمعات والاحتجاجات على الفيسبوك. في لبنان يلبي أقل من 10% من المئات الذين يؤكدون الحضور. الطريقة الأكثر فعالية هي التواصل اليومي المباشر. في 2003 حضر 2000 شخص بفعل ا التواصل والجريدة . الإقناع هو الأساس ويجب أن تتواجد الحركة فعلياً على الأرض. في المجال الافتراضي يستطيع أي شخص إنشاء مجموعة لوحده أو ينتسب لأكثر من مجموعة.

هناك نمطان موجودان ولا يمكن قياس ذلك بشكل دقيق كوننا لا ننظر إلى عقود مضت. هل هذه الحركات أصبحت أحزاباً أم أنها كانت أحزاباً وأصبحت حركات، كما حصل للتيار الوطني الحر في لبنان.

أحمد ماهر – ليست كل جوانب النضال الإلكتروني سيئة. في عام 2006 عندما ووجهت الحركات الاحتجاجية في الشارع بقمع شديد، التجأ الجميع إلى التدوين. أدى ذلك لاحقاً إلى تسييس شباب الإنترنت الذين شاركوا في إضراب 2008. والتحدي هو في إمكانية جذب شباب يهتمون بالأغاني إلى العمل السياسي.

هناك عدة مجموعات تابعة ل6 أبريل وعددها 200 ألف. لكن العدد الذي يحضر على أرض الواقع لا يتجاوز 2500 في مصر كلّها. وهناك العديد من الأعضاء الذين يدخلون ويخرجون باستمرار.

بول سالم – في كل التجارب التي نستمع إليها هناك دولة متمكنة وحالة الكويت مختلفة بسبب وجود مساحة للمشاركة. في لبنان والبحرين تصعّب تعقيدات الوضع الطائفي عملية القمع بسبب وجود إمكانيات جديدة التعبئة. هناك سؤال عام للبحرين: كل المطالب بالحسنى لم تأت بنتيجة، فما هو الواقع المستقبلي للبحرين في ظل وجود حالات أخرى في الشرق الأوسط مثل العراق ولبنان واليمن. إيران قريبة ويمكن الاستفادة من وجودها. هل هناك خطر في حالة البحرين إذا لم يتطور واقع المشاركة؟

ما هو سر وجود الحراك المجتمعي القوي في إيران رغم وجود دولة أقوى من نظيراتها في المجتمعات العربية؟

حسن مشيمع – تهمة الطائفية قديمة ونحن نتحرك دائماً تحت عناوين وطنية وهناك مشتركات كثيرة بين المواطنين في البحرين خاصة في القضايا السياسية وليس للإيديولوجيا علاقة مباشرة بها. في التسعينيات حاولت السلطة التركيز على البعد الطائفي وتصّور التحرك على أنه شيعي ولكنها فشلت بسبب دعم القوى الوطنية الأخرى.

نحن نراعي مسألة الحق في الجنسية في البحرين لمن عاش فيها لمدة 20 سنة لكننا نتكلم عن تجاوزت القوانين وعدم وجود شروط واضحة. الآلاف يجنسّون بشكل سري لتغيير التركيبة السكانية في البحرين.

حول مسألة العريضة: كانت عملاً مشتركاً بين كل الجمعيات السياسية ووقعّنا على العريضة بالرغم من قناعتنا بأنّها ليست مجدية حيث أن الملك هو من يرأس لجنة التجنيس في البحرين وليست سلطة الجوازات هي التي توقع. كما ساهمنا في السلسلة البشرية ضد التجنيس مع باقي الجمعيات.

حول مسألة اللجوء إلى الخارج، نحن لا نتحدّث عن تدخل مباشر كما حصل في العراق ولكن الحكومة تتأثر بالضغط من المنظمات الدولية. لو كانت الحالة كما هي عليه في إيران حيث الشعب مستعد للموت والتضحية كنّا استغنينا عن الضغط الخارجي. حالتنا تستدعي تحركات داخلية مدعومة بضغط خارجي.

طبيعة العلاقة مع الوفاق: في البحرين خلاف منهجي. هناك منهج يقبل بالواقع انطلاقاً من اعتبار السياسية أنها فن الممكن ونحن نؤمن بالسياسة على أنها القدرة على التغيير. نتبنى الأهداف المشتركة. وإذا لم نتفق على الأساليب فلكلٍ أن يعمل نحو تحقيق نفس الأهداف على طريقته.

الضغط الشعبي والدولي هو الذي أطلق سراحي وليس الوفاق مع احترامي لجهود الجميع.

نحن لا نريد اقتلاع العائلة الحاكمة ولكننا نريد الإصلاح الحقيقي. وجهت أكثر من رسالة إلى المنظمات الدولية منبهاً إياها بأن عدم التدخل سيزيد من خطورة الوضع في البحرين إذ قد يأتي من لا يؤمن بالحوار بل بالعمل الثوري والمواجهات.

طارق المطيري – تمثّل العمالة الأجنبية ضعف الشعب الكويتي. في الكويت اليوم 3 مليون (1 مليون كويتي و2 مليون عمالة). العمالة ليس لها أي دور في العملية السياسية. مطلبية العمال الأجانب تنحصر في تحسين أوضاع العمل والمعيشة وهذه أمور يستجاب لها من مجلس الأمة وتسن لها قوانين تخضع لمعايير دولية.

دور العشائرية والعائلية محدود في الكويت بفعل أواصر الزواج والمصاهرة الموجودة بين عائلات الكويت. خلال السنتين الأخيرتين حاولت العائلة الحاكمة اللعب على وتر العائلية.

التظاهرات التي تنادي بحقوق المرأة محدودة وأكبرها ضم 15 امرأة.

ليس لإسقاط القروض والفوائد بعد سياسي أكثر من تبنيه من بعض النواب لأهداف انتخابية.

لا يوجد كويتيون يعملون في القطاع العام ولا يمكن أن يعزلوا من عملهم وبالتالي ليس هناك حاجة لإنشاء النقابات

أصبحت حملة ارحل تضم 1000 من جميع الأطياف والمجموعة على Facebook تصل إلى 1700 - 2000 وهو عدد كبير بالنسبة للمجموعات السياسية الكويتية.

خرجت حملة نبيها خمسة من التيار الليبرالي وانضم إليها الإسلاميون. تمثّل حملة ارحل الحركة الدستورية الإسلامية كونها خرجت من مدونة الطارق. انضم إليها الليبراليون الذين ارتابهم شك في بادئ الأمر حول الداعمين والمحركين. حلّت المشكلة بعد الدعوة إلى اجتماعات معلنة واتخاذ القرارات علناً أيضاً.

يخصص القانون ميزانية للأمير وإن تجاوزها تتم محاسبته. وبحسب نص الدستور لا يمكن إبرام عقود مع شركات أجنبية في قطاعات النفط والثروات الطبيعية إلا وفق قوانين تخرج من مجلس الأمة ولا يجوز للحكومة أن توقّع العقود منفردة.

لا يريد الليبراليون والإسلاميون الإطاحة بالأسرة الحاكمة والجميع متوافق على موقعها بموجب الدستور. المطلب هو الملكية الدستورية.

عصام الخواجا – هناك رصد مستمر في قضية موضوع الضمان الصحي. مستشفى الأمير حمزة ليست الوحيدة. نطلب لائحة كاملة بالأسعار بشكل مستمر. مجرد التغيير في إجراءات التعامل مع المرضى يتم متابعته أيضاً. نبقي القضية حية من باب الاستباق لأي قرار باتجاه تعميم النموذج على باقي المستشفيات العمومية.

هل تتعامل السلطة مع المطالب بشكل إيجابي؟ حتى اللحظة اتخذنا قرار بعدم طلب تصريح عند القيام بأي عمل ونقدم على النشاطات استناداً إلى أن الدستور يكفل ذلك. هذا التحدي لم يواجه باعتقالات وإنما بضغوطات. ردة الفعل القوية لها مفعول عكسي على السلطة بسبب الالتفاف الشعبي الكبير حول القضية. واليوم هناك حكومة جديدة ونحن مقبلين على مرحلة جديدة عنوانها قانون الانتخابات الذي سيكون رئيسي في تحركنا.

**الجلسة الثالثة:**

عمر إحرشان –تشكل المنظمات غير الشرعية أو غير الرسمية موضوع نقاش مستمر في المغرب. هذا التصنيف قد يخدم الأنظمة التي تعتمد الترخيص للجمعيات أو لديها أنظمة طوارئ. يصعب أن نجد في المغرب معارضة غير رسمية إذا اعتبرنا أن الشرعية تستند إلى قانون الحريات العامة في المغرب الذي يضع نظام تصريحي. يعني ذلك أن الوقفات الاحتجاجية تحتاج إلى تصريح مسبق وبالتالي أغلب حركات المعارضة تلتزم بهذا القانون أو على الأقل بروح القانون إذا اعتبرنا أن المغرب بعد 1996 سار في اتجاه متطور متلائم مع التشريع الدولي.

المعارضة في المغرب نوعان:

1- معارضة رسمية تعمل من داخل البرلمان والحكومة وبعض المجالس الاستشارية مثل مجلس حقوق الإنسان أو المجلس الأعلى للتأديب ولها مجموعة من الملاحظات على نزاهة الأطر الرسمية ومحدوديتها وهامش السلطة فيها.

**2-** المعارضة الجذرية وهي صنفان: صنف يعتمد العنف الثوري/الجهادي وتتمثل في السلفية الجهادية. وهناك معارضة جذرية تلتزم بروح القانون لكن لا تلتزم بالاتفاقات السياسية الضمنية والأعراف التضييقية التي تخضع لها المعارضة الرسمية.

خصائص المعارضة الجذرية في المغرب:

- أولى أولوياتها تعديل الدستور شكلاً ومضموناً.
- مقاطعة الانتخابات البلدية والتشريعية.
- مقاطعة المجالس الاستشارية.
- تعارض نظام الحكم والحاكم في المغرب وليس الحكومة لأنه ليس لها صلاحيات فعلية.
- تعمل ضمن مؤسسات مجتمعية شعبية وهي مؤسسات موازية للمؤسسات الرسمية.
- لم توجد لسد فراغ سياسي أو بسبب عجز المعارضة الرسمية. ربما هذا يصح في الستينيات عندما ولد اليسار الجذري من رحم اليسار الرسمي (الإتحاد الوطني للقوى الشعبية أو حزب التحرر الاشتراكي)

منذ الثمانينات إلى الآن استندت المعارضة الجذرية إلى اعتبار السقف السياسي الذي تطرحه الوثيقة السياسية في المغرب هابطاً ولا يفي بإنجاز إصلاحات سياسية تحتاجها البلاد. وبطبيعة الحال يزيد عجز المعارضة الرسمية والنقابات من مصداقية وشعبية المعارضة الجذرية والتجاوب معها. ظهر ذلك جلياً في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي فشلت بالرغم من تعبئة أحزاب المعارضة الرسمية والإعلام وقمع الرأي المقاطع لها.

تنطلق المعارضة الجذرية من أن النظام مستبد. ربما يستند في مظاهره إلى دستور ومؤسسات لكن الملك الذي يسمى بالمخزن (أي تكتل لمجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية المتداخلة) يحتكر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. حين بدأ في المغرب ما يسمى بالتناوب التوافقي بقيت القطاعات في البلاد سيادية أي أنّه لا يمكن لوزير داخلية أن يكون حزبي لأن الوزارة تتحكم بالأمن والمخابرات. الملك يرأس الجيش وذلك بسبب محاولتين انقلابيتين في السبعينيات. يتحكم المخزن بآليات التنفيذ وتوجيه سياسات المؤسسات ومن حقه مراجعة سياساتها.

القضايا الأساسية التي يدور النقاش حولها في المغرب مثل التعليم وحقوق المرأة والصحراء لم يكن الحسم فيها للبرلمان بل أنشئ لها لجان ملكية. ويتم التعيين في المواقع الحساسة بواسطة ظهير ملكي والأساس هو الولاء. يستقطب الملك غاضبين من الأحزاب إلى مناصب كسفارة في الهند ولا يمكنهم بعد ذلك إثارة المشاكل في الحزب.

هناك عدة أنواع من المعارضة الجذرية وبينها خلافات وصراعات عديدة:

- حركات احتجاجية موسمية مرتبطة بأحداث
- حركات استمرارية
- حركات محلية كسيدي أفني وفي الأقاليم الصحراوية
- وهناك حركات متخصصة وشاملة

تنتمي العدل والإحسان إلى صنف المعارضة الجذرية ذات الاختصاص الشامل. وهي تقدّم نفسها على أنها حركة مجمعية وبما أنها إسلامية فهي تركز على الدعوي والتربوي والتعليمي من جهة والسياسي من جهة أخرى. لها تنظيم يعمل في المجال الدعوي والتربوي ودائرة سياسية تعمل في المجال السياسي.

تركز على تغيير سلوك الأفراد والجماعات في عملها السياسي من أجل إحداث تغيير يرجع إلى الحكومة والبرلمان صلاحياتهما. وضعت الجماعة 3 لاءات لتجسيد هذا انهج السياسي:

- لا للعنف
- لا للتعامل مع الخارج
- لا للسرية

منذ بداية الثمانينيات حرصت العدل والإحسان على العمل من داخل المشروعية القانونية. ترفض أن يكون لها علاقة مع الخارج سواء عبر جماعة الإخوان المسلمين أو غيرها من التنظيمات.

الأهداف: نظام سياسي يقوم على أساس الإسلام، عماده سلطة الشعب وانتخابات نزيهة وتداول السلطة.

أصبحت الجماعة التنظيم الأول جماهيرياً بحسب الإعلام.

تقوم الجماعة بعملها الاحتجاجي في الميدان من خلال مؤسسات متخصصة. هناك هيئة حقوقية تتولى الجانب الحقوقي في الجماعة وتنسق مع الفاعلين الحقوقيين. كما تعمل في المجال الاجتماعي من خلال جهتين:

- من خلال القطاع النقابي والمركزيات النقابية وخاصة على مستوى القواعد بسبب عدم قناعتها بتبوء المراكز العليا بحكم التسلط البيروقراطي. تعمل مع تنسيقيات مناهضة الغلاء كلما سنحت الفرصة (هنا تتميز عن غيرها بأنها تزاوج بين العمل الراديكالي والإصلاحي).
- على المستوى الاجتماعي، تقدم عدداً من الخدمات، الأمر الذي مكنها من بناء شبكة للعمل الاجتماعي يمكن للدولة فقط أن تنافسها فيها. العديد من المبادرات التي قام بها الملك محمد الخامس عندما صعد إلى العرش (ولقب حينها بملك الفقراء) هي في الأساس خطة ليحاصر العدل والإحسان في المساحات التي تكتسحها مثل الكفالة في رمضان والمحفظة في بداية العام الدراسي والمشاريع الجهوية في الريف.

في القضايا القومية: للعدل والإحسان هيئة تدعى هيئة نصرة قضايا الأمّة. في المجال الشبابي، تتواجد الجماعة بشكل كبير بين طلاب الجامعات.

تحرص الجماعة على التنسيق مع الهيئات ذات العمل المشترك وأن لا تنفرد في المبادرة الفعلية العمل الطلابي الجامعي. ونحرص على تجنيب الحركات الاحتجاجية صفة الموسمية. كما نركز على القضايا الرئيسية لكي لا تفرغ الجماهير جهودها في قضايا ثانوية أو هي ربما مظاهر للأزمة ولكنها ليست صلبها. تحرص على بلورة الاحتجاجات في عمل بنّاء مستمر ليندرج في خطة إصلاح أو تغيير سياسي شامل. ونحرص على تجنيب المشاركين في الاحتجاجات بطش السلطات حتى لا تؤثر عكسياً على الاحتجاج.

أسئلة:

عبد السلام أديب – عندما استمعت إلى المداخلة شعرت وكأن اليسار الجذري والنهج الديمقراطي يتكلم.

العدل والإحسان يدعو إلى دولة خلافة تختلف مع النظام الديمقراطي وفصل السلطات والدستور وفيها المدنس (السياسة) والمقدس (الدين). ما هو الموقف من العلمانية وفصل الدين عن الدولة وحرية العقيدة. كما أن هناك حركات أمازيغية كثيرة وقوية فيها اليمين واليسار والوسط واليسار الجذري الذي يطالب بإلغاء اللغة العربية بسبب إعتبار القدوم العربي-الإسلامي إلى المغرب بمثابة غزو هدف في تلك اللحظة التاريخية إلى السيطرة على موارد الأمازيغ الاقتصادية واستعبادهم. المطالب الأمازيغية تتناقض مع مطالب العدل والإحسان.

فاخر الدعاس – هل كانت الجماعة حركة اجتماعية وثم تحولت إلى حركة اجتماعية/سياسية. من أين يأتي المد المالي لها؟

عصام الخواجا – هل مبدأ تداول السلطة ثابت في نهجكم أم هو طرح مرحلي وتكتيكي؟ هناك أمثلة عن حركات إسلامية تصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية وتنتهي بعدها الآلية الديمقراطية وتداول السلطة. إلى أي مدى توصّل الحوار داخل الجماعة إلى قناعات ثابتة في هذا المجال ولا يمكن التراجع عنها؟

رضا الرداوي – تنصّ المادة 19 من الدستور المغربي على أنّ الملك هو أمير المؤمنين وهنا يحصل تدافع مع العدل والإحسان في تطبيق الإسلام. ما هو موقف الجماعة من الملكية المطبقة في المغرب؟ تريد الجماعة تطبيق الخلافة وتستثني بذلك هذه الملكية.

هناك إشارة إلى أن العدل والإحسان تعصي الحكام لأنهم خرجوا عن الإسلام. فما مدى تطابق هذه النظرية مع انتخابات تنتصر فيها أحزاب أمازيغية أو أحزاب لا تؤمن أصلاً بالدين. عندما يختار المواطن المغربي صوتاً مغايراً أو معادٍ للإسلام في انتخابات ديمقراطية، هل ستستمر الجماعة في عصيان هذا الحاكم الجديد؟

محمد العجاتي – ابتدأ الاحتجاج السياسي في مصر سنة 2000 وكان مرتبطاً بمواضيع السياسة الخارجية كالانتفاضة الفلسطينية الثانية والحرب على العراق وسياسات العولمة. هذه هي المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية ضمّت المطالبة بالإصلاح الديمقراطي الداخلي وهي مرحلة كفاية.

المرحلة الثالثة تضمنت الاحتجاجات التي تعني فئات معينة.

هناك 3 حركات مرتبطة باليسار في المرحلة الأولى وهي:

- المجموعة المصرية لمواجهة العولمة (أجيج)
- اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني

- حركة 20 مارس

شهدت فترة التسعينيات ركود سياسي في مصر واقتصر النشاط على الجماعات العنفية التي سادت على الساحة وواجهتها القوى الأمنية. أيضاً تم إسقاط 50% من الديون الخارجية لمصر بعد حرب الخليج وشهدت مصر حالة من الانتعاش الاقتصادي وبدأ الحديث عن صعود اقتصادي لمصر على غرار نمور آسيا. تم احتواء الأحزاب السياسية كالوفد والتجمع في المعركة ضد التيارات الإسلامية العنيفة واستخدم الإخوان لمسلمون كواجهة معتدلة في وجه التطرف.

انتهت مرحلة التسعينيات بدخول أحزاب المعارضة ضمن معركة الدولة وليس في معركة مع السلطة. وفي هذه المرحلة استخدم النظام المصري خطاباً متعاطفاً مع القضايا القومية لتبرير مشاركته في عملية تحرير الكويت تحت الراية الأميركية.

في 1998، بدأت الأزمة الاقتصادية في مصر وصاحب ذلك اختفاء الحركات الجهادية تحت وطأة المواجهة الأمنية الشديدة. بدأت مع الانتفاضة الثانية تظهر بوادر الحراك في الشارع المصري وتشكلت على إثرها الحركة المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وقامت بتظاهرات مستمرة.

للحركات الثلاث خصائص مشتركة:

- نشأت بمبادرة من نشطاء اليسار المصري
- ردة الفعل على السياسات الاستعمارية في المنطقة
- استخدام العامل الخارجي للاحتجاج على قضايا داخلية (الحركة المصرية لدعم الانتفاضة نشأت بعد الانتفاضة الثانية، 20 مارس بعد التظاهرات ضد الحرب على العراق، وتربط أجيج مشاكل المواطن المصري بمفهوم العولمة)
- انطلقت المجموعات الثلاث من الحق الدستوري في التنظيم: يحق لأي مجموعة من المواطنين المصريين إنشاء مجموعات ولجان تمارس نشاطها في أي مجال من المجالات. ينبع هذا الحق من القانون المصري ولكنه يتعارض مع قانون الطوارئ.
- أتت فكرة اللجان كرد على الانغلاق السياسي من قبل الحكومة والأحزاب على حدٍ سواء.
- الهيكل التنظيمي للمجموعات الثلاث مرن. المشاركة هي آلية الإدارة والتوافق هو آلية اتخاذ القرار، الأمر الذي جذب المستقلين على الساحة السياسية المصرية.

نجحت هذه اللجان في جمع ناشطين من كافة التيارات السياسية وليس اليسار فقط. وبذلك كسرت حالة الجمود السياسي التي سادت في التسعينيات كما ساهمت في ازدياد الثقة بين الأطراف السياسية وشكات أرضية مشركة بينها مهّدت لكفاية والحركات الأخرى فيما بعد.

الشكل المرن في الإدارة بدأ مع اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة. عملت اللجنة على 4 مواضيع أساسية:

1- حملة مليون توقيع لطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وتجميد أشكال التطبيع وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين وتسيير قوافل المساعدات لهم.

2- إقامة المؤتمرات السياسية والمهرجانات الفنية

3- تشجيع المواطنين إلى المبادرة لتقديم كامل أشكال الدعم غلى الفلسطينيين.

نجحت الحملة في استغلال التعاطف الشعبي في الشارع وأوصلت رسالة إلى المواطن المصري العادي أن بإمكانه المشاركة في العمل السياسي من جديد. كما أن لها الفضل في عودة المظاهرات المنتظمة إلى الشارع المصري منذ السبعينيات.

خرجت اللجنة من النطاق المركزي في القاهرة وتأسست لها فروع في معظم المحافظات في العريش والدقهلية حيث كانت لجنة المنصورة تعمل على جمع الغلال الزراعية التي يتبرع بها المزارعون وإرسالها إلى فلسطين.

العلاقة مع باقي القوى السياسية: دار نقاش حول إذا ما كانت هي فقط لليسار أو لجميع المصريين وحسم النقاش لصالح كونها لكافة المصريين. ولكن في الحقيقة شارك التيار القومي وحاول الإخوان استغلال اللجنة خاصة في الجامعة.

كانت علاقتها مع الحكومة ملتبسة. تعاونت بعض الأجهزة مثل وزارة الخارجية التي كانت تساهم في تسهيل الاتصالات في ما يخص نقل المعونات ودخولها إلى الأراضي الفلسطينية حيث كانت توزع من قبل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والسفارة المصرية في غزة. تعاطف الإعلام الرسمي بشكل قوي مع الحملة وكانت تُنشر لها إعلانات على القنوات الأرضية المصرية. من ناحية أخرى، واجه الأمن المصري كل تحرك يخص اللجنة بعنف ومنع القوافل من الوصول إلى الحدود.

مع خفوت حدة الانتفاضة بدأت تظهر مشاكل داخل الحملة من مجموعة يسارية رفضت الانضمام إلى اللجنة ثم انضمت لها بعد ملاحظة التعاطف الشعبي معها (20 ألف استقبلوها في العريش). كانت هذه المجموعة تسخر من عمل اللجنة وتنعتها بلجنة الدقيق والسكر وتقول أن الفلسطينيين بحاجة إلى سلاح وليس إلى مواد غذائية. صاحب ذلك الحرب على العراق وذهبت مجموعة من العمل على القضية الفلسطينية غلى العمل على موضوع العراق. ثم ظهرت حركة التغيير الديمقراطي والتغيير الدستوري فالتحق بها نفس الناشطون واختفت الحملة بهدوء. الملفت للنظر أن الشباب الذين شاركوا في الحملة حينها أعادوا تنظيمها أثناء الحرب الأخيرة على غزّة. سُمح للحملة العمل وقدم ناشطوها الدعم واللوجيستي والمعلوماتي للأطباء وعمال الإغاثة ولجان تقصّي الحقائق القادمين من أوروبا والولايات المتحدة.

اتّبعت أجيج نفس الآليات التنظيمية التي وضعتها لجنة دعم الانتفاضة.

**اليوم الثاني**

**الجلسة الأولى**

عمرو حمزاوي - هل تبدو التفاعلات بين الحركات الاحتجاجية ومؤسسات الحكم اليوم بعد عدد من سنوات النشاطات الاحتجاجية المختلفة، هل تتصرف مؤسسات الحكم بطريقة مغايرة في بعض الأحيان؟ أم هل تبدو مؤسسات الحكم السلطوية بلا تغيير. هل تقدم الحكومات/مؤسسات الحكم تنازلات وتتفاوض أم لا؟

هل تطور الشكل التنظيمي الذي بدأتم به؟ هل هناك استمرارية للحركة أم أنها تنتهي وتتراجع؟ استمعنا إلى حالات اتسمت بالتراجع أكثر من التراكم التنظيمي. ويطرح هذا السؤال سؤالا آخر حول التحول إلى شكل سياسي آخر. تحدثت مارينا بالأمس عن إمكانية تحول الحركات الاحتجاجية إلى أحزاب سياسية أو انفتاحها على أحزاب سياسية فتأخذ هذه الأحزاب أجنداتها وتصبح أجندات سياسية.

السؤال الرابع هو عن علاقة الحركات الاحتجاجية وأحزاب المعارضة الرسمية الليبرالية واليسارية والإسلامية. هل هناك تحالفات مؤقتة أو تنسيق، حول أجندات سياسية بعينها أم حول حدث معين. وهل هناك تراكم ما نحو مزيد أو أقل من العلاقة مع هذه الأحزاب؟

رضا الرداوي – نتناول علاقة الحركة الاحتجاجية في الحوض المنجمي ووزنها السياسي أو تأثيرها على الواقع السياسي في تونس. هل التحمت بأحزاب سابقة أو لاحقة لها وهل استطاعت تحقيق جزء من أهدافها ومن هي القوى الرئيسية التي حركتها عند انطلاق الأحداث في مدينة قفصة.

القوى المكونة للحركة الاحتجاجية في الحوض المنجمي: نبدأ من الداخل بعرض المكونات السياسية للجنة التفاوض نفسها قبل أن نحاول حصر القوى الداعمة لها من جهة ثانية. ثم نعرض علاقتها مع الأحزاب السياسية وتأثيرها في النقابات والمنظمات والجمعيات الموجودة في تونس.

نشأت لجنة التفاوض مباشرة بعد انطلاق الأحداث وقد ضمت قوى عادية من المهمّشين ومحدودي المستوى، إلا أن قيادتها تضمنت بعض النقابيين المهمين والنافذين من ذوي الخلفيات السياسية. الخلفية السياسية هي يسارية عموما وقومية في أشكال معينة وعبرت عن أحزاب ممنوعة من النشاط السياسي في تونس. بعضها انتمى إلى حزب العمال الشيوعي التونسي وبعضها انتمى إلى حركة القوميين الناصريين وبعضها انتمى إلى الحزب الإشتراكي اليساري. بشير العبيدي مثلا ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الغير معترف به وعدنان وبن عثمان القريب من الحزب الشيوعي التونسي والحركة القومية. أدى هذا الأمر إلى نشوء علاقة غير مستقرة وغير متوازنة مع الأحزاب السياسية في الساحة التونسية. كان هناك خوف من الالتحاق بها من قبل الأحزاب المعارضة الرسمية التي كانت تتهم اليسار الغير معترف به بأنه يحاول الدخول إليها وتغيير برامجها أو تنفيذ برامج أخرى.

منذ البداية توجست الأحزاب السياسية من الالتحاق بالحركة الاحتجاجية أو دعمها إلى أقصى حد. لكن الحركة وجدت داعما لها من خارج الأحزاب السياسية الرسمية سواء الموالية للسلطة أو المعارضة. هذه القوى الداعمة شكلت أثناء الحركة لجنة مساندة الحوض المنجمي. وهي لجنة تم انتشارها من قبل مجموعة من المثقفين اليساريين داخل تونس وخارجها وضمت أساتذة وأطباء واقتصاديين ومحامين. لم تطلب الحركة ترخيصاً ونشأت خلافا للقانون المنظم لإنشاء الجمعيات وتصرفت على أنها أمر واقع وظلت تصدر البيانات طيلة السنتين اللتين استمرت فيهما الحركة الاحتجاجية. استطاعت أن تنشئ مجالا خاصا بها وقدمت دعم كبير للحركة الاحتجاجية منذ قيامها وحتى أثناء اعتقال أعضائها ومحاكماتهم وصولا إلى الإفراج عن الموقوفين في هذه القضايا. قامت منظمة أخرى خارج تسمى مواطنو الضفتين. وهي FTCL منظمة غير حكومية في فرنسا بدعم الحركة الاحتجاجية بشكل كبير. تم اتهام رئيسها من أصل تونسي أنه شارك بهذه الحركة الاحتجاجية مشاركة

فعلية وحكم عليه وهو مقيم في الخارج بسنتين سجن. أثرّت الحركة الاحتجاجية في الساحة السياسية في تونس بشكلين أساسيين:

1- أعادت فرز الواقع السياسي في تونس الذي كان بين الأحزاب السياسية القريبة من السلطة وتلك البعيدة عنها نسبياً بأن تبنت الأحزاب السياسية لاحقاً مطالب الحركة الاحتجاجية وأصبحت ضمن الطالب السياسية في تونس. وانحصرت في ثلاث أحزاب رسمية هي: حزب التكتل من أجل الحريات (يساري) وحزب التقدمي الاشتراكي وحزب التجدد وهو الحزب الشيوعي السابق. تبنت هذه الأحزاب مطالب الحركة الاحتجاجية وقامت بنشاطات داخل مقراتها مساندة للحركة وشارحة لمطالبها. لكنها ووجهت بحصار من قبل السلطات ومنعت من اللقاء بالجماهير. اضطرت بعد ذلك للقيام بأنشطة مشتركة مع اللجنة المساندة للحوض المنجمي والإتحاد العام التونسي للشغل في مقراته الجهوية في جندوبة في الشمال الغربي وفي الوسط في القروان وبنعروس في تونس. تميزت هذه الحملات بأنها تمّت بإدارة المسئولين الجهويين للاتحاد التونسي للشغل الذين ينتمون إلى اليسار أو متبنين للأحداث بشكل مباشر. مُنع القائمون على حملات المساندة هذه من مغادرة منازلهم. عبد الستار بن موسى، عميد السابق للمحامين وشخصية سياسية، الذي ساند الحركة وحضر العديد من المحاكمات فوجئ بمنعه من الخروج من محل إقامته للالتحاق بإحدى المظاهرات التي كانت قائمة. وتعرض شكري بن عيد من اليسار الديمقراطي للإقامة الجبرية في تونس. حتى وإن تحولت الحركة إلى مكوّن سياسي في هذه الأحزاب، فالسلطة غيرت أيضاً من إستراتيجيتها في الدفاع عن نفسها وحولت آلية المواجهة من واقع في مدينة الرديف وجنوب قفصة إلى واقع سياسي عام يمنع الناشطين والمواطنين المشاركة في أنشطة الدعم. أما أحزاب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي والوحدة الشعبية في تونس وهي أحزاب موالية للنظام والأحزاب الليبرالية واصلت دعمها للسلطة. أعادت حركة الحوض المنجمي فرز القواعد النقابية في المؤتمرات النقابية وتدخلت الحملة في الانتخابات النقابية إذ سقط في الانتخابات كل من لم يساند الحركة. وانتخابات نقابات أساتذة التعليم الابتدائي في يوليو 2009 ومؤتمري سوسة والقروان مثالاً واضحا على هذا العقاب.

2- لم يكن هناك شكل تنظيمي للحركة وهذا مأزقها. وإن أسست هناك لجنة لغرض التفاوض مع السلطة في البداية إلا أنها لم تتحول إلى هيكل قائم بذاته وله قواعد وعلاقات رئاسية وعلاقات تنظيمية وعلاقات تفاوضية ولم يرقى إلى مستوى العمل التنظيمي الذي يمكن أن يعتبر من خلاله حزب سياسي أو نقابة. لكن هذه العملية أدت إلى تصعيد آلي لقيادات محلية كانت تأخذ الكلمة وكان لها تأثير شعبي في جمع الجماهير حولها. تحوّل عدنان حاجي في هذه الحركة إلى رمز سياسي تلتف حوله القواعد الشعبية وبعض الجهات السياسية والنقابية. مأزق هذه الحركة أنّه ليس لها آفاق كونها حركة تلقائية. لم تكن برنامجا سياسيا لحزب معين أو لتوجه إيديولوجي معين. كانت حركة جماهيرية تلقائية ملأت واقعاً سياسياً عبر التحرك اليومي على الأرض مواجهاتها مع السلطة تكونت مطالبها وتكونت لها تركيبة شبه قيادية. لم تتحول إلى حزب كون الفرز قد تم على أساس مطلبي وليس على أساس سياسي. كانت الحركة عرضة للاستثمار السياسي من قبل الأحزاب التي حولت مطالبها إلى مطالب سياسية والنقابات التي حولت المطالب إلى مطالب نقابية وأيضا السلطة التي حولت المطالب إلى برامج تنموية لم تطبق بعد (لكن تم الإعلان عنها ورصد ميزانيات لها).

مأزق هذه الحركة أنها انطلقت من مشكلة البطالة ولكنها أضافت إليها مهمشين جدد عندما عوقب الذين تحركوا على الأرض بحرمانهم من عملهم. كما أنها أربكت الساحة السياسية التونسية بإضافة مطلبية جديدة دون وجود هياكل تنظيمية تكفل استمرارها.

محمد سلمان- الظروف التي كانت في البحرين قبل نشوء تيار الوفاء الإسلامي:

في عهد الإصلاح السياسي أصدرت الحكومة في البحرين وثيقة الميثاق السياسي في 2001. ترسم الوثيقة سياسية الخطوط العامة للإصلاح السياسي وتؤطر لبرلمان يستند على الشعب كمصدر للسلطات جميعا. صوّت الناس على الميثاق بعد دعوة المعارضة للتصويت وأتت النسبة 98%. بعد التصويت على الميثاق ووعود من رموز النظام، أصدرت الحكومة في 2002 بشكل منفرد دستور منحة، أي لم يشارك الناس من خلال ممثلين عنهم في إصداره. ابتدأ الانقلاب على الوعود والمواثيق. بين 2002 و2006 اختارت مجموعة من المعارضة وعلى رأسها الوفاق الإسلامي الدخول في الحياة السياسية.

ينقسم المجلس التشريعي في البحرين إلى قسمين:

- 40 شخص تعيّهم الحكومة
- ومجلس آخر رسمت فيه الدوائر الانتخابية بحيث الأغلبية تكون لقوى الموالاة إضافة إلى توفير الدعم المالي والسياسي لها من قبل السلطة.

في ظل هذه الظروف كان هناك عاملين إضافيين وهما تجنيس الآلاف من الوافدين والأجانب التي كانت بمثابة استبدال شعب بشعب آخر. عدد السكان الأصليين في البحرين أقل من نصف مليون ووصل إلى ما يفوق المليون بعد هذا التجنيس. أيضاً عملت الحكومة على تزييف تاريخ البحرين من خلال مؤلفات تاريخية والكتب المدرسية.

وفي ظل وجود قانون جمعيات مجحف يحجّم العمل السياسي والعمل البرلماني، أدركنا أنّ الحكومة من خلال الميثاق السياسي وإطلاق عملية إصلاح سياسي مشوهة جداً تهدف إلى حصر المعارضة وتحجيم عملها بحيث تفقد الأخيرة فعاليتها. أزمة الحكم هي ليست أزمة حكومية مع الشيعة بل مع الشيعة والسنة. 70% من قوى الأمن والجيش تقريبا هم من الأجانب.

نحن أدركنا أن أزمتنا مع الحكم أزمة جذرية جوهرية. ولذلك لم نعترف بشرعية النظام في صورته القائمة.

أصبحت التجربة البرلمانية محصورة فقط في الأمور المعيشية والحياتية وأصبح نواب الجمعيات السياسية المشاركة يطالبون بأمور تتعلق بالبنى التحتية والرعاية الصحية ولم يركز العمل البرلماني على مسائل جوهرية مثل الإصلاح الدستوري وإنهاء التمييز. و شاهدنا بعد ذلك فشل التجربة السياسية والعمل من داخل الأطر الرسمية.

نشأ تيار الوفاء في شهر فبراير 2009 ، وهو تيار إسلامي معتدل ذو أجندة وطنية. تلقى مطالبنا الإجماع من الشعب والتيارات الإسلامية واليسارية وهدفنا من خلق التيار إحداث عملية توازن مع السلطة والجمعيات

السياسية التي دخلت في العملية السياسية الرسمية. وهناك تشابه في الخلفية الفكرية بيننا وبين الوفاق الإسلامي، ولكن أيضا لدينا تباين في الكثير من المسائل الفكرية ووسائل العمل التي تستخدمها للضغط على السلطة.

نراهن على التأييد الشعبي الذي يؤهلنا لأخذ المبادرة من الجمعيات السياسية التي اختارت الدخول في العملية الرسمية. في يوم الإعلان عن إنشاء جمعية الوفاء استطعنا أن نجمع حوالي 30 ألف مواطن في حشد جماهيري وهذا يُعتبر في الموازين السياسية في البحرين عدد كبير جداً في يوم انطلاق تيار سياسي.

الأثر السياسي المباشر الذي ظهر بفعل إعلاننا عن التيار:

1- استجابة الحكومة لإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين ومن ضمنهم حسن مشيمع.

2- محاولة السلطة مد الجسور والتواصل مع الجمعيات التي دخلت في العملية السياسية الرسمية، أصبح رموز النظام يزورون مقرات ومرجعيات هذه الحركات بهدف تقويتها لكي تكون ند لتيار الوفاء الإسلامي.

3- إعلان الحكومة، وإن كان إعلان شكلي، عن نيتها مراجعة قانون التجنيس و إن لم يكن هناك برنامج حكومي صادق في هذا الشأن.

4- تحسّن الخطاب عند بعض الجمعيات السياسية والمثال على ذلك، إصدار الجمعيات المشاركة في العملية السياسية بيانات الدعوة إلى السلسلة البشرية ضد التجنيس. أيضا هناك دعوة إلى حوار وطني قدمتها قوى متحالفة مع الحكومة وداخلة في العملية السياسية. وتم دعوة حركة حق وتيار الوفاء الإسلامي للمشاركة. هذا يكشف عن وزننا وأثرنا السياسي.

5- أرجعنا المطالب السياسية الجوهرية للشعب البحريني إلى الواجهة: نريد إعادة ترتيب العملية السياسية الموجودة في البلد. ومن أهم مطالبنا السياسي هو دستور عقدي يقوم بكتابته ممثلون عن الناس، تداول السلطة، وإصلاح الدوائر الانتخابية بحيث تمثل مكونات المجتمع البحريني تمثيلا حقيقيا، إلغاء الصناديق العامة المعرضة للتزوير الحكومي، تشكيل لجنة عليا مستقلة للانتخابات، ضمان حق المواطنين الأصليين في تقرير مصير البلد وإخراج المجنسين من العملية السياسية، إيقاف سياسة التمييز الطائفي الممنهج ووقف عملية استبدال الشعب البحريني وتزييف تاريخ البلد، إطلاق الحريات العامة، تحقيق العدالة في توزيع الثروات، مكافحة كافة أشكال الفساد، إطلاق العمل الحزبي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

6- لقد أحيت هذه المطالب بين الناس وفي العمل الإعلامي للمعارضة كما رفعت معنويات الجماهير وتسببت بانطلاق احتجاجات دورية مستمرة على سياسات الحكومة.

علاقتنا مع السلطة تتسم بالترقب. تريد السلطة أن تعرف ما هو حجمنا الجماهيري وما هي قدرتنا على التأثير، هل فعلا سنستطيع سحب البساط من تحت أقدام الجمعيات السياسية التي دخلت في الأطر الرسمية أم لا؟ لحد الآن، لم تتخذ الحكومة أي خطوات مجابهة مع تيار الوفاء الإسلامي. ولكن اتسمت ردود الفعل الأولية على نشوء التيار من قبل الجمعيات التي دخلت في العملية السياسية بشعور البعض بالخوف والمناكفة السياسية. اتهم هذا البعض تيار الوفاء بأنه بفقد الشرعية الدينية لمزاولة عمله ومنع رموز التيار من التواجد في بعض المناطق ولم يكن هذا المنع صادر عن الحكومة وإنما التيارات السياسية الرسمية. بالرغم من ذلك، دعونا إلى صياغة آلية تفاهم وعرضنا ثلاث أنواع من العلاقات مع الجمعيات السياسية.

- التفاهم

- التعاون والتنسيق
- والتحالف

لحد الآن العلاقات تبلورت بشكل واضح مع حركة حق ولدينا تحالف استراتيجي معهم، كل يعمل من موقعه ولدينا مثل المطالب و الغايات السياسية ولكن من مواقع مختلفة.

نحن ندرك أن الجمعيات السياسية الرسمية، بإمكانها أن تستغل وجودنا كتيار سياسي في الساحة يعمل من خارج العملية السياسية للضغط على السلطة. تلك الجمعيات هي البديل الأفضل بالنسبة للسلطة. لا تريد السلطة أن يتحول الدعم الشعبي من تلك الجمعيات إلينا. ولكن حتى الآن لم تستطع هذه الجمعيات أن تستفيد من وجودنا. نحاول الآن مد جسور التواصل والخروج بوثيقة عمل أو وثيقة شرف وتفاهم مع هذه الجمعيات.

أحمد ماهر- وضع الكثير من القوى المعارضة آمال عريضة قد تفوق طاقتها وإمكانيتها وذلك بعد إضراب 6 أبريل 2008 وانتشار الحركة واستمرارها في سلسلة من التظاهرات والاحتجاجات. لقد انخفض العدد قليلاً في 2009 عما كان عليه في 2008. حالياً انتهينا من مرحلة إعادة البناء بأسلوب جديد يقوم على التركيز على الشق السياسي بسبب إقبالنا على الانتخابات التشريعية والرئاسية في المرحلة القادمة. هناك أيضا تركيز على الانتشار بين أوساط الشباب بوسائل مبتكرة غير مألوفة في مصر. كان الأثر على المشهد السياسي في مصر. في2007 و2008 كان الجسم السياسي في مصر نائم بالكامل ولم يكن هناك إلّا الإضرابات العمالية. أدى ظهور شباب 6 أبريل إلى تحميس القوى السياسية للتحرك والعودة إلى الساحة مثل حركة كفاية التي بدأ فيها نشاط آخر بعد ظهور شباب 6 أبريل. كذلك حصل تأثير على الإخوان المسلمين الذين كانوا يهاجمون الإضراب في 2008 ثم تبنوا الدعوة في إضراب 4 مايو 2008 ثم تعاونوا مع شباب 6 أبريل في 2009 على مطالب طلابية ومطالب اجتماعية. حتى طلاب الإخوان المسلمين في الجامعة أصبحوا يطرحون مطالب سياسية مباشرة بعد أن كانت نشاطاتهم تتعلق بالعراق وفلسطين والدعوة الإسلامية. كان هناك تنشيط للوفد السياسي العجوز ومن 2008 حتى الآن بدأت الأحزاب الليبرالية تهتم بالقضايا الاجتماعية مثل حزب الجبهة وحزب الغد و حركة كفاية. اهتمت أحزاب المعارضة بموضوع مجموعات الفيسبوك والمدونات لجذب العديد من الشباب والانتشار والدعوة لأي فعاليات. حتى وصل التأثير للحزب الوطني نفسه بعد أن لاحظ الانتشار الكبير لشباب 6 أبريل على الانترنت وأننا نحشد لفعالياتنا وتحركاتنا. بدأ الحزب الوطني ينشئ مجموعات على الإنترنت وفيسبوك لينشر أفكاره ولتسويق جمال مبارك كبديل سياسي. حتى جمال مبارك نفسه بعد 4 مايو 2009 أصبح متواجدا على الانترنت ويتحاور مع الشباب وكان هناك مناظرات كثيرة بين شباب 6 أبريل وشباب الحزب الوطني. لم يستطع شباب الحزب الوطني الرد على كثير من الأسئلة كالعادة.

بالنسبة لاستجابة مؤسسات الحكم، كان في 6 أبريل 2008 هناك اتهام بأننا مجموعة شباب لا غاية لهم وأننا نسعى للتخريب والفوضى. في المقابل نظمنا مؤتمر لإظهار مبادئنا ومطالبنا وحلول تقدم بها مفكرون منذ سنين وشدد على أنه لو كان هناك نية حقيقية للإصلاح في مصر فعلى الحزب الوطني الالتفات إلى هذه المطالب والمصالح ولكن تم تجاهل المطالب والهجوم على شباب 6 أبريل.

قدمنا حلول لمنع الاحتكار ولزراعة القمح في مصر ومشاكل البطالة تم جمعها من أكاديميين كثر وقدمناها للحزب وتمت السخرية من الحلول.

أي نشاط شبابي أو سياسي يتم التعامل معه بعنف شديد حتى لو كان حفلة في حديقة أو اجتماع استقبال للأعضاء الجدد أو رحلة. نحن ممنوعون من الاجتماع وهناك بعض الأحزاب التي تستضيفنا. نتعرض لاعتقالات استباقية أحيانا كما تم في 6 أبريل 2009 للناشطين وفي يومي 4 و5 أبريل و4 مايو 2009 . حتى يتم منعنا من الاعتصام على "سلالم" المؤسسات الرسمية. إن الرد الإستباقي للنظام جعلنا نقوم بنشاطاتنا بشكل مفاجئ بحيث نعطل قدرة الأجهزة الأمنية في توقع مكان وتوقيت وطبيعة النشاط. لجأ الحزب الوطني إلى تشويه السير الشخصية للبارزين أو القياديين في الحركة كما يتم الضغط على أهالي الشابات لمنعهن من المشاركة في النشاطات.

نعتمد شكل تنظيمي مرن إلى حد كبير ومتغيّر بحسب المراحل والفترات. في البداية كان هناك اتفاق على الاحترام للشخص المؤسس. ثم تمت إتاحة الفرصة للجميع للتعبير عن آرائهم وكانت هناك اجتماعات عامة دورية. وعندما يتم الاتفاق على حملة يتم تقسيم الأدوار.

بعد فترة دخلت بعض القوى السياسية إلى الحركة وحاولت جرّ الحركة في اتجاه فكر معين سواء كان اشتراكي أو ليبرالي أو إسلامي فتم وضع ضوابط لمنع الاستقطاب المستمر.

اللامركزية المنظمة: هناك مجموعة من المؤسسين ومؤسس الحركة أو المنسق العام. ويمسك كل عضو في المجموعة مجالا معينا سواء إعلامي أو جماهيري أو تثقيفي أو تدبير موارد الحركة أو العمل الطلابي وكل منسق يكون له مجموعات منتشرة في المحافظات وتسير على نفس تخصصه.

نعقد مؤتمر عام كل شهرين ونتفق على حملات مركزية حملات فرعية ويتم توظيف الإمكانيات وفق خطة العمل وإجراء التعديلات. وهناك أيضا مؤتمر عام كل 6 أشهر لتقييم الأعمال. نحاول أن نكون مرنين في موضوع الهيكلة بحيث لا توجد الكثير من التعقيدات في اتخاذ القرار وفي نفس الوقت هناك مجموعة لاتخاذ القرار في الحالات الطارئة (حدث مفاجئ أو سياسي سريع). لقد أدى التفاعل المباشر مع الناس في المناطق من خلال شرح مبادئ 6 أبريل والعمل على حل مشاكلهم إلى انتشار الحركة في مناطق واسعة في الصعيد ومنطقة الدلتا. ليس شرط أن يكون الجميع أعضاء ولكن لزيادة المتعاطفين مع الحركة الذين لهم دور مهم في اللحظات الحاسمة.

أدت مرونة الهيكل التنظيمي إلى محاولة بعض الأحزاب الاستيلاء على الحركة و نتج عن ذلك مشاكل مع هذه الأحزاب وحسمنا الموضوع وضع الضوابط والتشديد على استقلاليتنا وتم التعامل معهم بحسم شديد فقاموا بدورهم بتصعيد الموضوع إعلامياً واتهمونا بالعمالة والتعاون مع الخارج.

نحن حالياً أشبه بجماعة ضغط ونحن راضون على أن نبقى هكذا حتى ولو حصل التغيير في المستقبل.

سنركّز في الفترة القادمة على تعديل المواد 76 و77 و88 وهذه مواد تقيد ترشيح أي شخص للانتخابات الرئاسية وهي مفصّلة على قياس جمال مبارك فقط. كما سنحاول الضغط باتجاه وضع رقابة دولية على الانتخابات. و سنركز على حملات توعية تستهدف أهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعدم التصويت مقابل المال.

عصام الخواجا – حملة الخبز والديمقراطية أعادت فتح ملف الحركة العمالية الأردنية. وهناك وثيقة صادرة عن الملتقى الوطني النقابي العمالي الأول الذي عقدته الحملة. فتحت فيه ملف الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ومن خلال دراسة قانونية موثقة أثبتت بجدارة أن هناك مخلفة قانونية بأداء الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن. ومخالفات قانونية في القرارات التي اتخذها. لقد عقد الاتحاد مؤخرا مؤتمر استثنائي ألغى فيه فروع نقابية عمالية فاعلة لأنها كانت تعارض سياسات الإتحاد. تم اختطاف الإتحاد من قبل الأجهزة الأمنية والقيادات التي نصبت وضعت آليات تمنع صعود أي كادر عمالي أو ناشط عمالي يدعم حقوق العمال من خلال إجراءات إدارية. على سبيل المثال وضعت شرطاً بأن من يترشح لعضوية الهيئات الإدارية يجب أن يحصل على دورة نقابية عمالية وليحصل على هذه الدورة يجب أن يكون هناك موافقة من رئاسة الإتحاد.

وثّقت الدراسة مخالفة التشريعات العمالية في الأردن مخالفة للدستور الأردني أولا ومخالفة للاتفاقات والقرارات حول العمل والعمال المتخذة على الصعيدين العربي والدولي والأردن موقّع على هذه الاتفاقات وبالتالي هو ملزم لأن يعكس مضامينها في تشريعاته الداخلية.

كان للحملة وقفة مع عمال الموانئ وعمال المياومة. كان هناك تداخل بين القضيتين: عمال الموانئ(3600 عامل) وعمال المياومة (15000 عامل) كانوا محرومين من الحقوق وفتح التحرك المجال للموافقة على تأسيس نقابة لعمال الموانئ وبنفس الوقت تم إعطاء بعض الحقوق لعمال المياومة في القطاع الحكومي.

حملة ذبحتونا استطاعت أن توقف رفع الرسوم الجامعية في السنتين الأخيرتين بالرغم من أن وزارة التعليم العالي والحكومة حاولتا الالتفاف على موضوع من خلال زيادة أعداد مقاعد الموازي في مقابل العادي.(المقصود بالموازي أن الطالب يشغل مقعد في الجامعة الحكومية ولكنه يدفع رسوم القطاع الخاص. ولكن على الأقل تم فرملة رفع الرسوم وهناك متابعة مستمرة لكل هذه التفاصيل وتسليط الضوء عليها.

فتحت مساحة من الحوار وقد يكون هناك تفاوت مثل حملة أسعار المحروقات. اتخذت الحكومة قرار بتحرير أسعار المحروقات وأصدرت تسعيرة شهرية لم نكن نعلم بأي طريقة تحدد. طالبنا بأن يشهر للرأي العام ما هي الآلية التي يتم بها احتساب أسعار المحروقات. وعندما لم يكن هناك تجاوب كان لنا موقف بأن الحكومة تفرض ضريبة إضافية غير معلنة على المواطن. استثار هذا الموضوع أمين عام وزارة الطاقة الذي طلب أن يجتمع بلجنة المتابعة في حملة الخبز والديمقراطية. تبين لنا بالتفصيل أنه هناك مجموعة من الضرائب الصغيرة المركبة التي يمكن إذا ألغيت أن تنخفض التسعيرة. قد يكون هذا أحد علامات الإقرار الرسمي أن الحملة موجودة وطرحت موضوعا مهما.

(المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن أكبر مؤسسة حقوقية في الأردن وهو مؤسسة ملكية بمعنى أن رئيس المركز يعين من الملك) عندما أثيرت قضية عمال الموانئ تقدمنا بمذكرة للمركز حول الموضوع وطلبنا لقاء مع المركز للحديث عن التشريعات العمالية وكانت التلبية سريعة. حصل لقاء في اليوم التالي بين وفد من لجنة المتابعة لحملة الخبز والديمقراطية وإدارة المركز وبحثنا هذا العنوان، وافقوا على مقترحاتنا، كما بادر المركز الوطني لعمل ورشة عمل مشتركة بين المركز والحملة لمناقشة مشروع قانون العمل القادم مما يعني الدخول في نقاش التشريعات العمالية. وهذا شكل من أشكال الاختراقات وفتح جسور وتحقيق إنجازات قد تكون صغيرة ولكنها تؤسس لتراكم في المستقبل. هناك قبول بنشاط هذه الحركة الاحتجاجية لأنها تطرح القضايا

بشكل محدد وشكل علمي وبشكل ملموس. هناك بعد آخر متعلق ببدء تعامل وسائل الإعلام المكتوبة باستثناء صحيفة الرأي (الصحيفة الرسمية) بإيجابية وأيضا كتاب الأعمدة يتعاملون بشكل إيجابي مع الحملة في تغطية الأخبار. صحيفتي الغد و العرب اليوم اليوميتين تنشران أخبار الحملة يوميا بشكل كامل (100%). في حين تنشر صحيفة الدستور أخبار الحملة بشكل متفاوت. وهناك مواقع الكترونية لها تأثير على الرأي العام تغطي أخبار الحملة وتجري مقابلات وتطلب مواقف من حملة الخبز والديمقراطية وذبحتونا.

الشكل التنظيمي: هناك لجنة متابعة منتخبة من هيئة عامة. في فترة 14 شهر منذ مرحلة التأسيس، عقدت الهيئة العامة 3 مرات.

بحسب آلية عمل الهيئة العامة المجال مفتوح أمام من يرغب في المشاركة. لم نشأ أن تكون هناك صيغة معقدة وتراتبية أكثر من ذلك حتى يكون هناك اتصال مباشر، وبنفس الوقت تطور العمل وانضمام هيئات جديدة لهذه الحملة هو الذي سيحدد ويوجه ابتداع الشكل التنظيمي الجديد. لم نشأ أن نسقط أي شكل مسبق على بنية الحملة. لم نشأ أن نطلق على هذا الإطار أي تسمية (لا جبهة ولا ائتلاف ولا كتلة ولا تيار). تسعى إستراتيجيتنا إلى تراكم الوعي الشعبي حول مجمل القضايا وإمكانية التغيير لأن الناس فقدت الثقة بكل المؤسسات والآليات المتبعة حتى هذه اللحظة وبإمكانية التغيير الحقيقي في المجتمع. هي فاقدة الثقة بالبرلمان والهيئات الحزبية الداعية نظرياً إلى التغيير.

الكثير يقول أن المنطلقات الاقتصادية والإطار السياسي للحملة تصلح لأن تكون برنامج لحزب أو تكتل سياسي. هذا صحيح لأن هذه هي الرؤية التي انطلقنا منها ولكن ننطلق من الجزئيات التي ستتكامل ونعتقد أنها ستصل إلى خلق واقع جديد يمكن أن يؤسس لحالة جديدة.

أحد الأسباب التي دفعنا إلى إتباع هذه الآلية هو عدم نجاح المحاولات السابقة بتشكيل إطار جبهوي بين القوى السياسية التي تلتقي على الأقل على خطوط برنامجية محددة سواء كانت يسارية أو يسارية-قومية أو يسارية-قومية-إسلامية. الشكل الوحيد الذي نجح هو لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة والتي تضم التيار الإسلامي والأحزاب اليسارية والقومية. ولكن بقيت في إطار التنسيق: الاتفاق على مناهضة اتفاقية وادي عربة ومجابهة التطبيع مع الكيان الصهيوني وبعض القضايا الأخرى والخلاف ليس على أساس موضوعي إنما على أساس فئوي.

لم تشارك القوى السياسية المعارضة التي تم دعوتها بجسمها السياسي. ولكن في الكثير من الأنشطة والفعاليات كان أعضاء من هذه المكونات تحضر وتشارك بمن فيهم نواب جبهة العمل الإسلامي أو نواب مستقلين.

تقييمنا بأن عملنا ليس موسميا ولم يبدأ بقضية ثم توقف وانتقل إلى قضية أخرى. نحن نتابع الملفات التي نفتحها ونبني عليها ونعتقد بأننا مع الوقت سنصل إلى بعض نقاط اللقاء مع بعض القوى العازفة عن المشاركة حتى هذه اللحظة.

نجاح الحملة يعتمد على عنصر الجرأة في تحدي قانون الاجتماعات العامة في العمل، الملموسية والتحديد في القضايا المطروحة، الاستناد إلى القراءة العلمية بالإضافة إلى الاستناد إلى المعلومات الرسمية الموثقة من قبل الجهات المعنية. مثلاً تحدث الحكمة عن أن نسبة البطالة 14% وأن التأمين الصحي يبلغ 86 -87 % من الأردنيين. عندما نعود إلى هذه الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصائيات، تبين أن هناك خلط وتعمية إذ أن النسبة

الحقيقية هي 62% يحظون بالتأمين الصحي الشامل بينما 38 % (غير ميسورين) لا يحظون بأي شكل من أشكال التأمين. ما تفسير ال 86 – 87%؟ بحسب وزير الصحة هناك تقاطعا بين أنواع التأمين (أي هناك أشخاص مؤمنين من أكثر من جهة كالتأمين المدني والتأمين العسكري والتأمين الخاص) وبالتالي لم تحسب التقاطعات بشكل دقيق وذلك من أجل التعمية. تفاجأ الوزير بالأمر ولم يستطع إنكار الموضوع.

Nathan Brown- we heard 4 very diverse political experiences. The commonalities I heard are not necessarily common experiences but common questions that all 4 movements have to address. There are three questions and let me mention one common question that I expected to be addressed but I was not:

1. How much to focus on daily issues and how much to focus on a broad political agenda?
2. How to focus on broader political issues? It was very interesting that when we heard the Bahraini and Egyptian experiences mentioned, among the broad demands that you described as deep and fundamental as a new constitution. Whereas in the Tunisian and Jordanian experiences, we heard some coverage of political issues but they tend to focus on smaller range issues rather than fundamental political reconstruction.
3. The relation with established opposition forces and parties: on the one hand they might be conceived as natural allies and on the other hand they might be suspicious of other competitors. The established political opposition is hampered in most countries are hampered by a very restrictive legal environment.
4. The question that might have been addressed and was not has to do more with means. We heard mentions of print media and new media… but when I think of opposition movements outside legal frameworks in other regions I think also of certain tools like strikes and demonstrations.

عمرو حمزاوي – لم أستمع إلى التفصيل الذي توقعته حول الشكل التنظيمي في المداخلات. أطلب من الجميع أن يربط بين الشكل التنظيمي ولحظات التطور. في الحالة التونسية كان للأستاذ رضا ملاحظات شديدة الأهمية: الحركة المنجمية حركة ظرفية. انتهى الظرف واستنزفت أهداف الحركة فانتهت. هذا نمط موجود في أكثر من حالة في العالم العربي وفي العالم أيضا. ولكن هناك أنماط أخرى لحركات ذات مطلبيات مستمرة باستمرار المشاكل والأزمات في المجتمع. الحالة الأردنية على سبيل المثال (مشكلات القطاع الصحي والقطاع التعليمي). عندما تبدءون بالتفاعل مع سلطات الدولة ومع الأحزاب ومع الفاعلين الآخرين، كيف لا ينعكس هذا على تطوير أدوات تنظيمية جديدة؟ بمعنى تراكمي، ما الذي تعلمته حملة الخبز والديمقراطية خلال الأربعة أشهر الماضية؟ هل هناك إمكانية للتعويل على الإعلام بقدر أكر مما كنتم تتوقعون؟ هل الذهاب إلى البرلمان أفضل من الاعتماد على النقاش في الإعلام؟ الشكل التنظيمي ليس مقصود به المؤسسات والهياكل بل أيضا الأدوات المستخدمة

بمرور الوقت. نفس الأمر يتعلق بحركة 6 أبريل؟ تحدث أحمد ماهر عن استغلال الساحة الالكترونية لتنظيم مؤتمر ومحاولة الانفتاح على الأحزاب. هل استفدتم بشيء من خبرة العام أو العامين الماضيين؟ هل الحركة الآن في موقع للحكم على الأهمية النسبية للأدوات المختلفة. هل الذهاب إلى الأحزاب أفضل وأسرع بمعنى الفاعلية من التعويل على الصحافة المستقلة أو على نقاشات الرأي العام؟ هذا شيء من محاولة فهم ما يحدث داخل هذه الحركات من أفكار جديدة وإنتاج تعامل جديد مع الأدوات؟

الفوارق ما بين النمط الظرفي ونمط المطلبية الاقتصادية والاجتماعي المستمرة والمطلبية السياسية المستمرة. السؤال لمحمد سلمان فيما خص تيار الوفاء الإسلامي في البحرين. يركز تيار الوفاء على القضايا الجوهرية (الدستور، التجنيس، العملية السياسية) وأنت تقول أن الإنجاز الرئيسي لتيار الوفاء هو إعادة هذه الأمور الرئيسية إلى الواجهة بعد أن هدد الدخول في العملية السياسية من إخلاء النقاش من هذه الأمور الجوهرية. كيف تفسر لمن يدعم تيار الوفاء أن هناك حديث عن نفس المطالب الجوهرية ولكن بصيغة أخرى من جانب الجمعيات الرسمية؟ كيف تضع الخط الفارق بين الذين يتحدثون من خارج العملية السياسية والذين دخلوا في هذه العملية؟ غير صحيح أن جمعية الوفاق لا تتحدث عن القضايا الجوهرية. هي تتحدث عنها ولكن تقول بأن المدخل لها تدرّجي وتوافقي. وكيف تضع الحد الفاصل في العمل على الأرض؟ وأنت تعتبر أن المطالب الجوهرية هي التي تميزك عن الحركات السياسية داخل العملية السياسية.

حسن مشيمع – حول مسألة الوزن السياسي لحركة حق. حتى تيار الوفاء انبثق نتيجة أفكار موجودة سابقا ولكن اعتقالي أدى إلى تحرك على الأرض وتجاوب الناس معه. واضح أن اعتقال رمز في البحرين يشكل أزمة حقيقية وتحفز على التحرك في هذا الظرف.

نحن لم نكوّن الحركة من فراغ. نحن لنا امتداد شعبي سابق، وعندما اعتقلنا في التسعينيات كان ذلك بسبب إدارتنا للعمل السياسي في ذلك الوقت. الالتفاف الشعبي حول الحركة كبير منذ نشأتها وتزايد مع الوقت ونحن لم نطرح المقاطعة بشكل قوي لتجنب المواجهة. كنا نستطيع أن نقدم للناس الكثير من الخدمات ولكنا آثرنا التركيز القضايا الجوهرية. أدركت الجمعيات السياسية الشيعية والسنية والسلفية وغيرها مدى حجم الحركة وبالتالي جاءت المطالبة بضرورة إشراك حركة حق في الحوار.

مسألة العلاقة مع الجمعيات السياسية تأخذ اليوم منحى جديد. حركة حق تدخل اليوم مع جمعية الوفاق في تنسيق وعرضت الجمعيات الأخرى علينا الحوار لأكثر من مرة ولكن كنت أطرح أسس معينة للحوار ليكون سليم. وكنت أطلب أن يكون في الحوار مع الملك أو النظام إعلان رسمي عن انطلاق الحوار وإلا فأنا لا اعترف به.

نعم، صحيح أن الوفاق يطرح المسائل الجوهرية داخل البرلمانية ولكن الأهداف الإستراتيجية المشتركة بيننا التي كانت في السابق تغيرت. الهدف الموجود اليوم لدى الوفاق هو تعديل الدستور الذي كانوا يرفضون ولكن ليس كتابة دستور عقدي جديد منبثق عن البرلمان.. وحتى عندما طالبت جمعية الوفاق تعديل مواد بسيطة في الدستور رفضت السلطة. ونحن نريد دستور صادر عن هيئة منتخبة وهو أرقى وأفضل من الدستور العقدي ولكن العقدي هو المتاح الآن. الدستور الصادر عن الهيئة المنتخبة يمكن أن يتضمن كل المطالب التي تحقق

المشاركة السياسية الحقيقية في المستقبل، لكي يكون عنده سلطة تشريعية حقيقية قادر على إنتاج قوانين لصالح المواطن وقادر على ممارسة دور الرقابة والمحاسبة.

Marina – all presentations are starting from the basic assumption that political systems are closed, and this is why I think you chose to work outside the official political systems. You are not participating in elections. But it seems to me that different groups have adjoined different conclusions concerning what to do when faced by these closed systems. Leftist groups act in reaction to this situation by withdrawing temporarily from direct political action, i.e., not to put political pressure on the governments on main political issues, such as the constitution and so on. The choice has been to go to grassroots politics or the origins of the leftist movements, that is to start from legal issues and bred and butter issues. It is striking how many movements have the words bread and prices in their names.

On the other side, I hear from groups, mainly coming from Egypt and Bahrain, that also have chosen to stay outside the political system but still believe in the possibility of forcing the government to consider some of the very fundamental political issues that the political parties failed in making governments take said issues into consideration. Question addressed to those that have fundamental demands:

- Ahmad Maher expressed political and economic political demands that make a new political system and pose a radical change. If the political system is so closed and you have chosen to work from outside, what is it that make you stand? That at this time it is possible while working from outside to put enough pressure on governments to get those concessions on fundamental issues that the formal political process could not get. These big issues affect the strategies of groups.

فاخر الدعاس – ليس السؤال بكيف نبدأ. نبدأ بردة فعل. أستحضر الانتفاضة في 1987 التي بدأت بحادثة صغيرة وهي إطلاق النار على عمال في غزة كانوا ينتظرون الحافلة. وانطلقت انتفاضة 2000 إثر زيارة شارون للمسجد الأقصى. كان ممكن أن يحصل لهذه الانتفاضة ما جرى لـ6 أبريل أي أن تخفت بشكل تدريجي. إلا أن الحركة الوطنية الفلسطينية استطاعت أن تحول الحدث إلى فعل يومي ورفعت شعار أساسي له كالمطالبة بالاستقلال. تم استثمار ردة الفعل التي تحولت إلى عمل حقيقي على أرض الواقع.

في حملة ذبحتونا لم نقف عند وقف رفع الرسوم إذ أن الدولة كان باستطاعتها تحقيق هذا المطلب وبالتالي نزع مبرر وجود الحملة. غير أننا قدمنا سلسلة من المطالب تبعت الطلب الأول فطرحنا خفض الرسوم الجامعية ومسألة

الحريات السياسية الطلابية بما فيها حق الطلبة بإنشاء اتحاد عام لطلبة الأردن. وحولنا الحملة من واحدة تتبنى مطلبية صغيرة ومحددة إلى حملة عامة تحمل قضية كبيرة ورئيسية جدا في الأردن والعالم العربي والعالم ككل هي قضية التعليم العالي. كما أدخلنا إلى الحملة موضوع التعليم الأساسي الذي لا يزال في بداياته اليوم.

النقطة الأساسية الأخرى التي ساهمت في استمرار الحملة هي وجود أحزاب تحتضن الحملة. أنا استغرب عنوان "خارج الأطر الشرعية" وكأن الأطر الشرعية محرمة. نحن كحزب وكحملة لدينا تحفظاتنا الكبيرة على الأطر الشرعية. لا يمكن إدارة العمل إن لم يكن هناك أداة منظمة تقود هذا العمل. الحزب يسد الفراغ الذي قد ينتج عن رحيل أعضاء من الحملة، والحزب يمكن أن يشرف على الحملة ويؤمّن آلية محاسبة في حال التقصير. وذكاء الحملة أيضا أنها استطاعت أن تحافظ على استقلاليتها بقراراتها وأدواتها وعملها، وفي نفس الوقت تحافظ على مرجعيتها التنظيمية الحزبية.

الحق يضفي الشرعية وحملة ذبحتونا هي أول هيئة تكسر قانون الاجتماعات العامة في الأردن. قررنا الاعتصام أمام مجلس النواب وأرسلنا تبليغ إلى المحافظ وليس طلب موافقة. أصرينا على الاعتصام بالرغم من رفض المحافظ ولم تستطع قوات الأمن الموجودة التدخل.

عمر إحرشان – إلى أي مدى تتمتع الحركات الاحتجاجية وخاصة تلك التي استمرت لمدة طويلة بتدبير ديمقراطي داخلها؟

وهل هناك تداول على المسؤوليات داخلها؟ هذه أمور أساسية وإلا هم كفاعلين جدد تغيب داخل تنظيماتهم وآلياتهم الأسس التي ينادون بها.

إلى أي حد هناك توازن بين النتائج التي حققتها الحركات الاحتجاجية والجهود التي بذلت والمدة الزمنية التي قطعت من اجل تحقيق مطلب معين. ربما هناك مطلب ثانوي وقد بذلت فيه جهود كبيرة جدّاً وأخذ وقتاً طويلا جداً والنتائج هزيلة.

لاحظت من خلال التقييم وخاصة لتلك المتخصصة في مجالات معينة وخاصة الاجتماعية. كلما طالت مدة عمل الحركة كان التقييم سلبيا في اتجاه معين. لماذا؟

ما هو الترتيب الذي يزن ثقل الحركات الاحتجاجية، بالإضافة إلى عدالة القضية من خلال هذه الأمور الأربعة:

- هل هي جماهيرية الحركة؟
- أم طريقة التعاطي مع الفاعلين الرسميين من خلال الضغط عليهم؟
- أم هو حضورها الإعلامي؟
- أم هو ضغطها على الداخل من الخارج (وهنا المقصود أيضا المنظمات الدولية كمنظمات حقوق الإنسان ومنظمة الشفافية الدولية الخ)

ما هي حدود انفتاح الحركات المتخصصة (الاجتماعية والاقتصادية) على أطراف أخرى؟ أحيانا تكون المبادرة من طرف اليسار. وكيف يمكن أن يدبر الانفتاح؟

تتعلق الملاحظة الأخيرة بالجانب المفاهيمي. يجب التمييز بين الحركات الاحتجاجية المنظمة والانتفاضات الشعبية. الانتفاضات الشعبية عادة لا تبرز بقيادات واضحة وتحمل شعارات عامة كما أنّه ليس لها أفق سياسي

كما أنها قد تتحول إلى حركة احتجاجية ولكن هناك الكثير من الانتفاضات التي لا تتحول في هذا الاتجاه. وهناك أيضاً حركات احتجاجية تبقى ضمن إطارها النخبوي دون أن ينتج عنها انتفاضات شعبية.

جيلبير ضومط – إلى أي مدى نستطيع نحن كحركات احتجاجية أن نقدم بديل يتخطى فكرة أنها لدينا مطالب واحتجاجات على ممارسات في السلطة؟ إلى أي مدى لدينا سياسات مبنية على معارف يمكن طرحها كبديل نستطيع أن نطرحها في المجال السياسي العام والاقتصادي والاجتماعي تخرج من المطالبة بشعارات. لست مرتاحاً مع التعريف "حركات احتجاجية" وذلك لأن هذا التعريف ليس فيه مدلول بنائي ويقف عند الاحتجاج على واقع. إلى أي مدى يمكن أن نستمر في حال تبنى النظام شعاراتنا، أي ما الضرورة لوجودي بعدها. في حال عرضت السلطة وزارة على كل حركة من الحركات الممثلة اليوم، هل نستمر في النضال من أجل القضايا التي كنا نتبناها؟ أم هو صراع على السلطة أكثر مما هو صراع على قضايا. فإما يتوقف نضالي عندما تتبناني السلطة أو عندما انقلب عليها إن كان هذا الأمر متاح. وبالتالي الصراع حقيقة هو على السلطة وليس على بدائل سياساتية.

سمير ديلو – ملاحظتان حول مسألتي التطور والتفاعل في المثلين المصري والتونسي لأني أضعهما على طرفي نقيد بخصوص بعض الجزئيات. بقدر ما كان المثل التونسي تفصيلياً وتدقيقياً في طلباته وفي ذلك كانت قوته وضعفه، بقدر ما كان المثل المصري إجمالياً وعموماً في طلباته وشعاراته وفي هذا كانت قوته وضعفه. سؤالي حول المثال المصري: خيل إلي أني سمعت عن مؤتمر عام كل شهرين ومؤتمر تقييمي كل ستة أشهر. ألا تبدو في ذلك مفارقة بين العجز عن مواجهة إشكالية التنظيم والانتقال من الحركة الاحتجاجية العفوية والتلقائية التجميعية إلى الحركة الممأسسة والمهيكلة؟ وهذه الأشكال تتطلب إعداد دقيق وتنظيم شديد.

خيل إلي أيضا في المثل التونسي عدم وضع الإصبع بشكل أكثر دقة على التطور الكمي والنوعي في العمل. بحسب اطلاعي على الملف، هناك جملة من النقاط التي يجب رصدها. في ردة فعل السلطة كان هناك تعامل طريف نوعا ما كانت هناك أحكام قاسية ولكن كان هناك إفراج سريع عن الموقوفين أيضا. أكثرالأحكام طولاً لم يتم قضاء إلا عُشرها ربما. حكم بعشر سنوات على قيادات الحوض المنجمي وأفرج عنهم بعد سنة. أيضاً اتحاد الشغل التونسي كان موقفه في البدء سلبيا. عمد إلى تجميد القيادات النقابية التي شاركت في الحركة ولكنه عاد وتراجع إثر ذلك ورفع قرار التجميد وتم التعامل مع هؤلاء كأبطال. أيضاً، تغير الخطاب شبه الرسمي المحيط بالسلطة. فبعد إدانة الحركة لدى انطلاقها تم تبني مطالب الحركة والإفراج عن قياداتها. أيضا المد التضامني (وهذا فعل في المجتمع) من قبل المحامين والمنظمات والجمعيات التي تبنت المطالب ووقفت مع المساجين وكان يتم زيارتهم ومساعدة أهاليهم. فكيف يتم تقييم ذلك في إطار تراكمي وفي النظر إلى المستقبل؟

عصام الخواجا – ليس هناك "الشكل التنظيمي الأمثل" لعمل أي حملة أو حركة احتجاجية يمكن أن يتم سحبه أو تعميمه على كافة الحركات. سر نجاح أي حركة هو أنّها تبتدع شكل العمل والتنظيم الذي يخدم تحقيق أهدافها. في حالة حملة الخبز والديمقراطية، رأت مكونات الحملة أن الشكل التنظيمي الموجود هو الأنسب مع حفظ الحق لكل من المكونات أن تطور آليات عملها. على سبيل المثال، تعقد لجنة المتابعة اجتماع دوري كل أسبوعين. هناك مكتب دائم يتابع التطورات بين الاجتماعين وهناك الهيئة العامة التي لم يتم تحديد مدة اجتماعها وهذا الموضوع مقصود: ليس هناك قناعة بأن هذا الشكل قد يفيد. هذا يعني أن الشكل يتطور.

القضية الثانية: ما هي الأشكال المؤثرة التي تخدم تطوير الحضور؟ يجب استنفاذ كل الأشكال. نعتقد أن مساحة العمل الديمقراطي تعاني من تضييق. وإن وصفت الأمر بالأرقام يبلغ التضييق نسبة 80% ولكننا نحن لم نستخدم ال20% بشكل كامل. يجب أن نعمل للوصول إلى أقصى حد ولحظتها سيصل تراكم هذه الحركة إلى مرحلة إما الاصطدام بالسلطة وآليات عملها والقوانين المانعة لتطور الحريات وبالتالي تفرض الحركة حضورها في اللحظة الفاصلة، أو أن نفس مكونات السلطة ترفع السقف لأنه أسلم للحياة الداخلية. يجب أن ننظر للأمور بهذه الديناميكية.

(الأسئلة التي طرحها عمر: ما هي الظروف التي تحدد جماهيرية كل حركة؟ )

بالترتيب:

- عدالة القضية
- كيفية التقاطها وكيفية عرضها
- أصبح الحضور الإعلامي ملحّ لدوره الهام في التأثير على الرأي العام
- النفوذ الجماهيري ولكن هذا يأتي نتيجة العنوانين الأول والثاني

أحمد ماهر – الاستفادة من التجربة: أدركنا بسبب وجود أعضاء من مختلف الإيديولوجيات والأحزاب داخل الحركة وما تسبب به من انشقاقات ومشاكل بسبب العمل لمصلحة الأجندة الحزبية على حساب الحملة أنه لا يجوز المزاوجة بين مسؤولية حزبية ومسؤولية داخل الحركة. وتعلّم البعض الفصل بين الانتماء الحزبي والنشاط من ضمن الحركة.

محمد سلمان – نحن لا نلغي الجمعيات السياسية الرسمية وإنما طرحنا عليها التنسيق والتفاهم. ماذا يميزنا عن جمعية الوفاق؟ أولاً، جمعية الوفاق الإسلامي محكومة بقانون الجمعيات السياسية 2005 وهو يضع سقف منخفض للعمل السياسي. من أهم البنود لهذا القانون أنه يمنع العمل السياسي للجمعيات خارج البحرين ويفرض على الجمعيات السياسية أن تكشف عن خصوصياتها كأسماء المنضمين إليها وهناك خصوصيات تتمتع بها أي جمعية سياسية/حزب سياسي في أي نظام ديمقراطي. نختلف بأدوات العمل السياسي. تيار الوفاء الإسلامي ليس محكوما بقانون التجمعات والتظاهرات. نحن نؤمن بأن العمل السلمي الاحتجاجي الفاعل كفيل بأن يحقق المطالب وهناك خطوات سلمية احتجاجية بإمكانها أن تؤلم النظام وتشكل ضغط سياسي يحرجه خاصة في القطاعات الحيوية كقطاعات السياحة والاقتصاد والإعلام والتظاهر والتواجد في المناسبات الدولية كسابقات الفورمولا وان. نحن نؤمن أن هناك مساحة للتصادم مع السلطة من خلال العمل السلمي. بينما جمعية الوفاق لا تؤمن بهذا النوع من العمل السلمي ولا توجد لديها الإرادة لاستخدام هذه المطالب. هناك فارق بين أن لديك مطالب سياسية معينة وبين أن لديك إرادة لتحقيق هذه المطالب وأنك تستخدم الأدوات الفاعلة لتحقيقها. أيضاً الفرق بيننا وبين الوفاق هو في المطالب، الكلام حول وجود مثل في المطالب هو أمر غير دقيق. تطالب الوفاق بتعديل مواد في الدستور وأمين الجمعية صدر عن الشيخ علي سلمان تصريح للصحافة قبل أيام يقول: نتحشم من الملك إحداث تعديلات دستورية. كيف يريد أن يحقق تعديل دستوري من خلال نداء للملك؟ هل هذه آلية دستورية؟ هذا تأسيس لعرف سياسي وعرف قانوني خاطئ. هذا لا يؤسس لحياة برلمانية وحياة دستورية

صحيحة. حجّم وجود الوفاق داخل البرلمان وأدائها الضعيف فيه العمل السياسي. لذلك نحن ارتأينا العمل من خارج الأطر السياسية الرسمية.

بالإمكان أن نقوم بعمل احتجاجي سلمي فاعل وننظر حتى للعصيان المدني وهو عمل مشروع لكل الشعوب الحرة بما فيها شعب البحرين.

نحن قادرون على ذلك والدليل أنه من 1994-2000 حصل نوع من التغيير والانفراج السياسي بفعل العمل من خارج الأطر الرسمية. حصل تحرك شعبي واسع حين لم تكن هناك حياة سياسية وأدى إلى نوع من الحرية السياسية والإعلامية في البحرين. ولذا نحن نؤمن بجدوى التحرك من خارج العملية السياسية الرسمية.

رضا الرداوي - الواقع في تونس مبني على مصادرة السلطة للفضاءات العامة وللشارع ولأي إمكانية وجود علني للأحزاب والمنظمات والجمعيات. هذه المصادرة في العقد الأخير طالت أحداث ذات بعد قومي أو إنساني، فمثلا أثناء الحرب على لبنان في 2006 لم يستطع مناضلو الأحزاب والمجتمع المدني عموماً أن يلتحموا بالشارع بسبب التوجس البوليسي الكبير، إلى درجة أن الجميع اكتشف حالة اختطاف للشارع.

أمام هذا الواقع ظهر اتجاهين في الشارع التونسي: الأول هو العنف المتمثل بالجهادية السلفية في أحداث سيدي سليمان. تم في هذه الحادثة، ولأول مرة في تونس التوجه إلى رفع السلاح ومحاولة إعداد حركة مقاومة ذات طابع جهادي إسلامي وحوكموا. حتى أن صابر الرقوبي وهو أحد قياداتها حكم عليه بالإعدام غير أن الحكم لم يطبق حتى اليوم. أتت الأحكام قاسية طبقاً لقانون مكافحة الإرهاب. هذا الحدث هو توجه جديد في الساحة لأن عملية اختطاف أو احتكار الشارع والساحات سيؤدي بالضرورة إلى التطرف.

الحركات الاجتماعية في تونس جاءت كمحاولة لاسترجاع الساحة والشارع. ومن هنا لم يكن هناك خروج على الشرعية. عندما تقدم الجمعيات في تونس طلبات للحصول على تأشيرات على مدى عشرات السنين ولا تلقى رد من وزارة الداخلية بقبول أو رفض يعتبر ذلك مصادرة لحقها في التنظيم. "الحرية والإنصاف" منظمة ذات منحى إسلامي تعنى برصد واقع اختراقات حقوق الإنسان في تونس كانت قدمت طلب تأشيرتها منذ سنوات واضطرت إلى مباشرة العمل على الأرض بدون تأشيرة وهي اليوم موجودة كفعل واقع. وهي نفس الحالة بالنسبة للمعهد الأعلى للحريات الذي تقدم بطلب تأشيرته عام 1999 ولم يتلقى الرد حتى هذه الساعة.ولم يكن أمام القوى في تونس إلا أن تخرق قواعد كان قد سبق للسلطة أن خرقتها. حق التنظيم هو حق دستوري وعندما يتم منع تنظّم الناس قانوناً فإن تنظمهم بدون إذن قانوني هو إجراء شرعي كونه يتناسب مع الدستور. وبالتالي فالعمل خارج الأطر الرسمية لا يعتبر عمل غير شرعي. هو العمل الشرعي المتاح في ظل الواقع السلطوي في تونس. التفّت الجمعيات الحقوقية والسياسية في تونس حول تلك المطالب لأنها تحولت من مطالب جزئية إلى مطالب أحزاب سياسية. وكان الإفراج عن الموقوفين مطلب رئيسي وأساسي في كل الدعوات التي وجهت وفي كل الندوات التي أقيمت وهذا ما دفع السلطة إلى الإفراج عنهم بسرعة.

عارض الإتحاد العام التونسي للشغل في البداية الحركة (المنجمية) لأن نقابيين يقفون على يساره شاركوا فيها. وقد رفعوا شعارات أعلى من سقف قيادته التي اعتبرت في حالات معينة أنها أصبحت قريبة جداً من السلطة. زكّت هذه القيادة النقابية في هيأتها الإدارية ترشيح الرئيس في الدورة الحالية. هذا من حيث مركزيتها النقابية غير أن القواعد النقابية كانت مختلفة في موقفها وضغطت على قيادات الإتحاد مما دفع الأخيرة شيئاً فشيئاً نحو

تبنّي هذه المواقف خاصة وأن عدد كبير من الموقوفين هم منخرطين في الإتحاد ومناضلين سابقين على مدى عشرات السنين.

المعاملة كأبطال: ربما لأنهم استحقوا ذلك وربما أيضاً لأن خروجهم السريع حوّلهم إلى أبطال وكانت هناك محاولة بالدفع بهم إلى فوق ليكفّوا عن إعادة إنتاج حركت احتجاجية جديدة. إذاً هي محاولة للاحتواء أكثر منها محاولة للتقدير.

جيلبير ضومط - عنوان الورقة هو تنامي الحركات المدنية وتراجع النظام الديمقراطي. وهنا أفترض أن النظام الديمقراطي لا يلحق بالتنامي السريع للحركات المدنية في السنوات الأخيرة. سأتحدث عن جمعية نحو المواطنية كتجربة ممأسسة وبنفس الوقت عن الحملات المتفرعة عنها. كان هناك عدة حملات مدنية في السنوات الخمس الأخيرة في لبنان. لماذا أستخدم "حركات مدنية" وليس "حركات احتجاجية" في الحالة اللبنانية، كيف نختار قضايانا، وما هي التحديات التي نعيشها؟ وأعود لإلقاء الضوء على تحدي السلطة من خلال قدرتها على استيعاب هذه الحركات وإعاقة تطورها. وأخيراً أعرض كيف يمكن للحركات المدنية في لبنان أن تعيد تموضعها لتزيد من أثرها على السياسات العامة وأداء السلطة وتطور المؤسسات الديمقراطية.

أولاً، الإطار السياسي قبل 2005: المجتمع المدني في لبنان شهد مبادرات ولكنه كان يعاني من ضغوطات النظام السوري في لبنان. قبل 2005 كنا نقوم بلقاءات حوارية ندعوها "بوستروقراطية" وهي عبارة عن حوارات بين الشباب في المقاهي، وكانت الأجهزة الأمنية تمنعنا من القيام بهذه اللقاءات عبر التهديد أو الحضور إلى أماكن اللقاءات. وكان هناك مبادرات أخرى مثل "بلدي بلدتي بلديتي" و مكافحة الفساد وأخرى تتعلق بذوي الحاجات الخاصة. كما كانت هناك مبادرات أخرى ولكن لم تخرج من عزلتها السياسية إلا بعد أحداث 2005 وتحرير لبنان من النظام السوري. بعد 2005 بدأنا نرى تنامي سريع للمجتمع المدني وبدأ حراك سريع عددياً أي حوالي 1200 جمعية في فترة أقل من خمس سنوات وعلى الأقل هناك 600 جمعية مسجلة خلال السنتين الأخيرتين. وبموازاة هذا النمو هناك 9 أو 10 اغتيالات كبيرة حدثت، هناك حرب إسرائيل على لبنان في 2006 . وفي 2007 و2008 سيطر شبه جمود على النظام السياسي على عدة مستويات: دخلنا في حالة فراغ دستوري، تعطلت مؤسسات الدولة ولم تعد موجودة، ازدادت النزعة الطائفية كما لم يسبق لها من قبل فهناك شركات لا توظف إلا من طائفة معينة، ووسائل إعلام تطرد الموظفين المنتمين إلى أطراف سياسية لا تتوافق مع إداراتها، وتدهور الوضع الأمني إلى مستوى العراك بين فئات الشباب والطلاب وفي الأحياء.

وصلنا إلى أحداث 7 أيار وقتال الشوارع في بيروت وتم بعد ذلك التوصل إلى اتفاق الدوحة.

لماذا أصّر على استخدام تعبير "الحركات المدنية": كلمة حركات احتجاجية فيها سلبية. يمكن أن يحتج أحد على أمر معيّن دون حيازة بديل. بنفس الوقت ليس هناك مركزية للسلطة في الواقع اللبناني. هناك مركزيات متعددة وديكتاتوريات طائفية. أحاول الخروج هنا من لغة اليسار: أي أنا أحتج كطرف مدني ضد مهما فعلت وأعبر دائماً بسلبية. الحركات المدنية في الواقع اللبناني هي الحركات التي لا تنتمي إلى جهات سياسية أو حتى طائفية ودينية. كما أنها تطرح بدائل سياسية أو سياساتية من أجل تطوير النظام.

لماذا تتنامى الحركات المدنية ولماذا يتراجع النظام الديمقراطي؟ كان هناك منافسة سياسية بين فريقي 8 آذار و14 آذار المجموعتين اللتان تشكلتا بعد اغتيال رفيق الحريري. تستمد المجموعتان قوتهما (المالية

والإيديولوجية والسياسية) من الخارج، وبالتالي مصادر تأثير المجموعتين ليست قدرة الشعب على المطالبة والمحاسبة والمشاركة في الحكم كما في الأنظمة الديمقراطية. لا يمتلك المواطنون قدرة المعرفة ولا الفرصة لمحاسبة النظام. هناك صعوبة أيضاً في تشكيل نواة سياسية إذ يشترط الدخول إلى الحلبة السياسية إيجاد مصدر قوة خارجي كما باقي المجموعات بسبب عدم جهوزية المواطنين في الداخل. بنفس الوقت تمتلك المجموعات السياسية التاريخ والمال والإعلام. وبالتالي تشكيل حزب سياسي بالمعنى التقليدي هو أمر في غاية الصعوبة.

يبقى المجتمع المدني اللبناني هو البديل الوحيد وهو لا يسعى للسلطة ولكن يمكن أن يقدم بدائل سياسية. تأسست جمعية نحو المواطنية في نهاية 2004 وبداية 2005 وانبثق عنها مجموعة من الحملات هي : "حلوا" و"أوعا" و"خلص" .

جمعية نحو المواطنية: تأسست تزامناً مع خروج النظام السوري من لبنان وبالتالي هناك إمكانية لحصول فراغ بسبب وجود نخبة سياسية متحالفة مع النظام السوري. قررنا أنه يجب أن نتحرك كشباب لنؤثر على النظام ولا ندعه يتطور كما هو يريد. اجتمعت مجموعة من الأشخاص وأخذت ستة أشهر من النقاش لوضع الرؤيا والرسالة. وشكّل تحديد الهوية الخاصة بالجمعية أحدى أهم التحديات.

لماذا نحو المواطنية؟ لتحييد الانتماء الطائفي عن الانتماء الوطني: يمكن أن ينتمي الأفراد إلى طوائف وأحزاب وإيديولوجيات ولكن ما يحكم علاقتنا هو عقد اجتماعي خارج أطر الانتماء والهوية. وضعنا عقد اجتماعي واتفقنا عليه وتمأسسنا.

وجدنا نظام داخلي فيه هيئة عامة وهيأة إدارية وموظفين يتقاضون أجر وخلقنا لجان حول قضايا مختلفة. هدف الجمعية الوصول إلى دولة مدنية ديمقراطية عادلة.

وضعنا 4 استراتيجيات/وسائل عمل:

1- المعرفة ضرورية لمشاركة الناس بفعالية. فكرنا في تأمين معلومات للناس لتستطيع أن تشارك وتحاسب. المواطنون لا يعرفون كيف يتم اتخاذ القرار في مجلس النواب بوضوح. يجري التصويت في مجلس النواب برفع الأيدي. ينظر رئيس المجلس إلى القاعة ويقول صدّق. ولكن إذا كان هناك تصديق على سياسة زراعية أو قانون الملكية أو أي قانون للمواطن في مصلحة مباشرة لا أستطيع أن أحاسب. أنشأنا مرصد للأداء النيابي lpmonitor.org يحتوي معلومات عن أداء كل نائب والقوانين التي صوّت عليها. بعدها أنشأنا مجموعة من النشاطات التي تعّرف الناس بآليات التصويت، دور وسائل الإعلام وكيف نراقب، ما هو النظام النسبي والنظام الأكثري، ما هي أسس الترشح....توجهنا إلى طلاب المدارس والشباب والبلديات لتنمية مهارات الضغط والتأثير. بعد أن عرفت الناس كيف تؤثر فيجب ممارسة التأثير.

2- تُعرف نحو المواطنية بمدى تواجدها إما عبر حملات وشبكات أنشأناها أو عبر أخرى شاركنا بها ( مثل الشبكة الوطنية للحق بالحصول على المعلومات، والحملة الوطنية لتعديل قانون الإثراء غير المشروع، المقاومة اللاعنفية أثناء حرب تموز 2006، التحالف الوطني من أجل موازنة تشاركية ومواطنية لتعديل نظام الموازنة).

3- نحن اليوم في طور إعداد دراسات وسياسات عامة محددة وعلمية متينة وإما لدينا مشاريع قوانين بديلة وجاهزة.

4- خلق فسحة عامة و نظمنا حوارات في المناطق وحوارات غير رسمية تأتي إليها الناس لتناقش قضايا تعنيها. وهناك على الأقل عشر مجموعات انطلقت في السنوات الأربع الأخيرة وأخذت هذه التجربة كنموذج.

الحملات المتتالية التي بدأت في شهر كانون الثاني 2007 حتى اتفاق الدوحة في 2008:

- أطلقنا حملة مع ناشطين آخرين بعنوان حلوا. في 25 /2007/1 وقع اشتباك بين مجموعات طلابية قضى حصيلتها 7 شبان. التقينا في 2007/1/29 وقررنا عمل شيء لكي لا تنزلق الأمور نحو حرب أهلية. لم نطلق الحملة باسم "نحو المواطنية" حتى لا تتورط الجمعية في مسألة شديدة الحساسية السياسية. وبالتالي خروج حملة تتضمن شباب من الجمعية بعنوان آخر يجنب الجمعية من الدخول في الصراع السياسي المباشر. أيضاً لا يحب الكثير من الناشطين الانضواء تحت هوية معينة ويفضلون المشاركة في وضع هوية. كنا 10 حين شخصنا وشكلنا نواة هذه الحملة. في 9 شباط أقمنا سلسلة بشرية على خطوط التماس في شارع بشارة الخوري. شارك 500 شخص في السلسلة وأقمنا طاولة حوار رمزية.
- جمعنا 12 مجموعة شبابية جديدة رغبت في القيام بنشاطات مشابهة وتعمدنا عدم دعوة الجمعيات التقليدية عن سابق تصور وتصميم وذلك بسبب وجود رواسب عند أعضاء هذه الجمعيات التقليدية منذ فترة الحرب وما بعد الحرب كعدم الاستعداد لمقابلة سياسيين. واخترنا إسماً آخر للحملة "أوعا" حتى لا تصبح "حلوا" جهة سياسية بعينها. (أوعا يا لبناني ما تنزلق بحرب أهلية، أوعا يا سياسي ما تورطنا بحرب أهلية). شارك في الحملة 4000 مواطن من خلال بصم يدهم السواء على حائط أبيض ونقلها الإعلام. كانت الفكرة منها إيصال رفضنا للحرب الأهلية وعلى أساسها تم تطوير ورقة أرسلت للسياسيين كنوع من الالتزام الأخلاقي لعدم التحريض والتصعيد الطائفي.

تتابعت الحملات وبدأنا نعاني ففكرنا بالقيام بعمل أكبر. نظمنا مؤتمراً صحفياً دعي إليه 70 مثقف صحافي وناشط في المجتمع المدني ووضعنا خارطة طريق لإنهاء الجمود السياسي. تزامن تحضير هذه الورقة مع مؤتمر سان كلو فبدأ انهيار الحملة. دعي إلى مؤتمر سان كلو للحوار اللبناني في فرنسا 3 أشخاص من المجتمع المدني. ثم أتى برنار كوشنير إلى لبنان. ودعا 7 جمعيات تقليدية ودعا المجتمع المدني فقررنا إطلاق حملة وقال أحدنا خلص فأطلق كوشنير حملة "خلص" وهنا زاد عدد الجمعيات التقليدية إلى 25 وبدأت الصراعات حول من يأخذ القرار وانفصلنا.

قمنا بعدد من الأنشطة ككسر المنطقة الأمنية أمام مجلس النواب وطوقنا الأمن ثم قمنا بموكب سيّار مكون من سيارات دفن الموتى جال على بيوت السياسيين قبل الدخول في مرحلة الفراغ الدستوري.

كيف نختار قضايانا كمجتمع مدني؟ هناك ثلاث عناصر.

1- الوضع السياسي دائماً ضاغط في الخمس سنوات الماضية فحملاتنا السياسية كانت دائماً ردة فعل. الآن بدأنا التفكير بحملات إستراتيجية تتعاطى مع قضايا إصلاحية. منذ التسعينيات إلى اليوم، الحركات النقابية شبه معدومة وتفتقر للقدرة والمصداقية ومسيّسة لأقصى درجة.
2- السبب الثاني الذي يؤثر على قراراتنا هو التمويل. التمويل الخارجي اليوم هو الذي يحدد القضايا التي يمكن أن نعمل عليها وهو اليوم معني بالإصلاح الديمقراطي وليس معني بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية

من خلال المجتمع المدني. ويعتبر أن الدولة تقوم بهذا الدور اليوم. فالمجتمع المدني محصور بالقضايا السياسية وليس هذا بالضرورة خيار المجتمع المدني.

3- مؤسساتنا المدنية ليست ناضجة بعد لا في الحكم ولا في الاستراتيجيات. جمعية نحو المواطنية تتطور بسرعة ولكن معارفنا لنتمكن من تحديد أولوياتنا تتكون اليوم. قدراتنا المؤسساتية ليست ناضجة بشكل جيد لنتمكن من تحديد أولوياتنا خارج العنصرين الأولين.

ما هي التحديات التي نعاني منها في الجمعية والحملات؟ إلى أي مدى نستطيع مأسسة العمل المدني والمحافظة بنفس الوقت على الذهنية النضالية. كلما زادت المأسسة يفقد العمل عفويته ويقل الحماس وقدرة الأفراد على طرح أفكارهم ضمن هذا الإطار.

التحدي الآخر هو كيف يمكننا أن نقوم بتحركات ردة فعل تتجاوب مع الواقع وهي مهمة وفي نفس الوقت قضايا تتطلب حركات إستراتيجية وطويلة الأمد.

كيف يمكن أن ننتشر في كل البلد وبالتالي نصل إلى القرى والمناطق دون أن نخسر وحدتنا إن على صعيد المبادئ أو من حيث القضايا. نريد أن نتوسع دون أن نخسر نفسنا.

التحدي الأخير هو الصراع الكبير على السلطة داخل المجتمع المدني. هناك العديد من الناشطين الذين يتوسلون المجتمع المدني للوصول إلى السلطة. هناك دائماً صراع داخل الجمعية عندما يظهر أحدهم في الإعلام أو خلال فترة الانتخابات النيابية. أيضاً، العلاقة مع الممولين والسياسيين تخلق صراع. إذا سبب الخلافات داخل المجتمع المدني هي هذه العلاقات التي تشكل مصدر لسلطة داخلية. إمكانية تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية بين ناشطين في المجتمع المدني وأطراف سياسية دائما موجودة وتؤثر سلباً على المجتمع المدني.

كيف تستوعب السلطة المجتمع المدني؟ هناك 5 أساليب:

1- التوظيف: معظم قيادات 14 آذار في 2005 أصبحوا موظفين إما في أحزاب أو مؤسسات عامة ويتقاضون أجوراً مرتفعة جداً أو عبر التزام مشاريع من وزارات معينة.

2- التعيينات في الوزارات والإدارات العامة.

3- إغلاق الإعلام أمام الناشطين. أجرت إحدى الوسائل الإعلامية برنامجاً حول "خلص" ولم نكن موجودين. القرار السياسي يمنعنا من الظهور على الحلقات الحوارية المؤثرة والهامة.

4- الاتهام بالتبعية السياسية لأطراف معينة بهدف كسر مصداقيتنا. يتسبب هذا الأمر بجعلنا عرضة للجاذبات السياسية.

5- التهديد بالمصالح

ماذا يجب أن تفعل الحركات المدنية في لبنان لإعادة تموضعها وزيادة تأثيرها؟

- عزل الوظيفة العامة عن الانتماء السياسي. دعم الوزارات والإدارات العامة بخبرات معينة.
- التحول إلى قوى ضاغطة: لم يعد مسموحاً أن تقدم قوى المجتمع المدني خدمات بديلة عن الدولة
- يجب تبادل الأجندات عبر تبني مختلف الحركات المدنية قضايا بعضها البعض

- تطوير قدرة المجتمع المدني تكنولوجياً. ليس التكنولوجيا فقط Facebook و Twitter. من خلال خبرتي في مراقبة الانتخابات تبين أن التكنولوجيا تؤمن لامركزية المعرفة كسر حصريّتها من قبل السلطة لأن النظام كان مبني تكنولوجياً.

لا عيب في أن تفكر الحركات المدنية بأن تصبح أحزاب سياسية في المستقبل إذا تراكمت لديها الخبرة والنضج وأصبحت تمتلك برامج ومعرفة.

فاخر الدعاس- هل برنار كوشنير أطلق حملة خلص؟ ماذا تعني بالمقاومة اللا عنفية في حرب تموز، هل القصد أنها مقابل المقاومة؟ أين أصبحت نحو المواطنية؟ هل تعمل فقط عبر رصد على الانترنت أم لها تواجد على الأرض؟

يجب من الخروج من لغة اليسار المعارض دائماً للسلطة أحياناً يكون في السلطة وأحياناً يؤيد بعض مواقف السلطة. أن لست مع تعبير "تحرير لبنان بعد الخروج السوري" مع تحفظاتي على الأداء الأمني السوري في لبنان.

عصام الخواجا – هناك غياب أفق ورؤيا مستقبلية واضحة. هل يخدم هذا الموضوع الفكرة، أم ممكن أن تبتعد الفكرة عن الأساس الذي انطلقت من أجله أساساً بفعل انعطافات: ليس هناك ناظم أساسي واضح، جسمه الأساسي واضح وإن غابت التفاصيل.

التوسع دون الخسارة: كيف يمكن أن تكون هذه المعادلة مفيدة في تطوير حركة تريد أن تحدث تغيير في الاتجاه الإيجابي؟

رضا الرداوي - عندما انطلقت حملة خلص انضم 25 جمعية تقليدية. كيف صار الانضمام وعلى أي أساس؟ هل هناك اتفاق على برنامج وعلى آليات عمل وعلى هيكل تم بناؤه من 25 جمعية؟ أي أن عملية الدخول نفسها تفترض القبول بقانون أساسي أو ميثاق عمل. فكان لا بد من وجود آلية لاتخاذ القرار. كيف لم يتم الاتفاق على ذلك؟ هناك انسحاب لاحقاً، ما هي أسبابه وهل هناك نوع من الجمعيات هو الذي انسحب؟

في التقديم كان هناك حديث عن نحو المواطنية كجمعية وكتجربة. ولكن في العرض تم التحدث عن الحركات المدنية أي أنه تم الخروج من تجربة نحو المواطنية إلى تقييم للساحة اللبنانية عموماً وكل الحركات المدنية. هل يمكن اعتبار تجربة نحو المواطنية دليل أو مثال على كل الحركات المدنية في لبنان؟

بول سالم – في تقييمك لما حصل لحركة المجتمع المدني أنها أفرزت مفاهيم معينة وأنها أوصلت وزير هو زياد بارود إلى وزارة الداخلية وهي وزارة مهمة، وله تأثير كبير على الانتخابات وإدارة الانتخابات (التشريعية) وفي العام القادم هناك انتخابات محلية وربما لامركزية إدارية. أنت أشرت إلى استيعاب. أكيد هناك شيء منه (cooptation) وربما تذويب ولكن في حالة الوزير بارود هناك تطعيم أو تأثير. فما هو التقييم الأوسع من أنها فقط حالة استيعاب؟ حالة ملفتة أنّه في دولة عربية أتى وزير داخلية من المجتمع المدني وبرأيي لا يزال يلتزم المبادئ بشكل عام ، ولم يتم استيعابه. وهذه تجربة مهمة ولها تأثيرات على قضايا مدنية تهمنا جميعاً.

مريان مزيان – سأتكلم على تجربتين في الجزائر:

1- حركة وطنية سميت بالعروش

2- الحركة الاحتجاجية النقابية

حركة العروش: لقد كنت في البداية عضو في هذه الحركة.

الحركة الاحتجاجية في الجزائر عام 1988 أدت إلى الانفتاح السياسي والنقابي في الجزائر. ثم ساد فراغ بين 1992 و2002 والسبب معروف. في 2001 وبعد الأحداث الدموية لمنطقة القبائل الكبرى التي مات فيها 128 شخص، ظهرت حركة احتجاجية سميت بحركة العروش. وتوسعت هذه الحركة في الجزائر لتصل إلى 20 ولاية من 48 ولاية. للحركة برنامج اقتصادي سياسي كامل. في السياسة، الحركة تعمل من أجل جمهورية جديدة. توجد في البرنامج أكثر من 15 نقطة تتضمن الحريات الفردية والحريات الجماعية وتداول السلطات. بعد مظاهرات واعتصامات وإضراب عن الطعام دامت ل18 شهراً، حاولت السلطة لأن تنشئ حركة موازية للعروش لتكسرها. فشلت المحاولة وسقطت الحكومة آنذاك. وبعد تغيير الحكومة بدأت المفاوضات بين حركة العروش والحكومة الجديدة. أدت المفاوضات إلى اعتراف رسمي باللغة الأمازيغية كلغة وطنية وأدخلت في الدستور.

الأحزاب السياسية التي لها وزن في المنطقة كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال والحركة الديمقراطية الاجتماعية كانوا يستخدمون اللغة الأمازيغية كمطلب في كل الحملات الانتخابية. لم يصلوا إلى تحقيق هذا المطلب وتعاملت الحكومة مع حركات العروش فقط. عمدت الأحزاب إلى احتواء حركة العروش لاسترجاع الحقل السياسي الذي فقدته، نشأت صراعات بين السلطة والأحزاب من جهة وبين حركة العروش والأحزاب تسببت في النهاية إلى دخول السلطة إلى منطقة العروش. وفي 2002، سمح لجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بالحصول على 7 من 14 مقعد في البرلمان. بعد أن أدركت الأحزاب الوضع الذي وصلت إليه، أمرت مناضليها بالانخراط في حركة العروش. كان الدخول سهلاً إذ أن منظمة العروش ليست عامودية بل أفقية. في الوقت الذي كان المجتمع ينتظر التكامل بين حركة العروش والأحزاب السياسية، حدث انفجار من الداخل حركة العروش. اليوم باتت الحركة موجودة بالاسم فقط ولكن النشاط متوقف منذ 2002.

في 2004، تمكنت الأحزاب السياسية من استرجاع مكانتها في منطقة العروش. حصل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على 7 مقاعد في البرلمان.

أما بالنسبة للحركة النقابية، في 2003 نشأت حركة احتجاجية دامت لأكثر من 60. شلّت الإضرابات جميع الثانويات على كامل الأراضي الجزائرية. وكان الشعار آن ذاك " الجوع ولا رجوع".

العلاقة بين الأحزاب والحركة النقابية: انتهزت الأحزاب الإسلامية في البرلمان الفرصة للضغط على الحكومة لكي تكشف سلبيات عدم احترام الدستور وخاصة المادة المتعلقة بالحريات النقابية والحريات العامة. دائماً تستغل الأحزاب السياسية الفرصة لطرح أسئلة شفوية موجهة إلى البرلمان وخاصة أسئلة تتعلق بمطالب النقابات المستقلة. وهذا يتيح أيضاً للأحزاب استرجاع تعاطف المجتمع وخاصة المعنيين بالإضراب.

عبد السلام أديب – لا أعتقد أن الحركات الاحتجاجية في المغرب كانت عفوية. وإنما لديها خلفيات وبالتالي وزن سياسي في المغرب. هناك وضع سياسي واجتماعي واقتصادي في المغرب دام لمدة 30 سنة أي منذ التقويم الهيكلي في المغرب. النظام السياسي هو تحالف طبقي يسيطر على السلطة بقوة والدستور ممنوح ونظام

الحكم فردي يفرض السياسات الاقتصادية والاجتماعية متبعاً توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد أدى هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي إلى فوارق طبقية شاسعة في المغرب. من جهة هناك مكتسبات وتكديس ثروات لدى الفئات الحاكمة ولدى الرأسمال المحلي والدولي. وبطبيعة الحال هناك تدهور اقتصادي واجتماعي لدى الطبقات العاملة والفلاحين. أدى توقف التشغيل إلى اتساع رقعة الفقر والأمية والبطالة. وتوقفت الدولة عن إعطاء عدد من المكتسبات السابقة من خلال تفكيك المرافق العمومية مثل الصحة والتعليم وخوصصة الخدمات العمومية. الشغل متاح فقط للفئات النافذة والحاكمة، وتعيد الفئة الحاكمة إنتاج نفسها على مستوى السلطة من خلال تزوير الانتخابات وإبقاء النظام السياسي على جموده.

على المستوى الاقتصادي تملك الشركة التي يملكها الملك (لونا) 90 % من الاقتصاد المغربي وتمتلك 70% من المصارف العمومية.

عندما وجدت الطبقات الوسطى والكادحة أن النظام الاقتصادي والسياسي القائم لا يلبي مصالحها وهناك أيضاً العولمة التي تستأثر بها الولايات المتحدة والمنظومة الرأسمالية، ظهرت الاحتجاجات. نشأت 3 محاولات للإجابة على هذا الواقع:

1- الإجابة الإسلامية: رأت الحل في الرجوع إلى السلف الصالح
2- اليسار: الطبقة الكادحة هي التي يجب أن تمتلك السلطة ولو بالقوة وتطبيق النظام الاشتراكي
3- المنظمات الحقوقية: رأت أنه يجب الحفاظ على حد أدنى من الحقوق (الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية) مهما كان شكل النظام، اشتراكي أم رأسمالي أم إسلامي.

هذه التوجهات الثلاث هي التي نجدها فاعلة في الحركات الاجتماعية وليس هناك حركات عفوية.

في بداية الألفية الثالثة، بدأت الحركات الاحتجاجية تتخذ شكل شبكات ولم تعد فئة معينة تحتج. أصبح عدد من الهيئات السياسية والجامعية والحقوقية والنقابية يجتمعون في هيئات وينظمون حركات احتجاجية للمطالب المختلفة.

في هذه الإطار ظهرت تنسيقية مناهضة الغلاء وتدهور الخدمات العمومية واستنكرت منذ البداية سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية. طالبت الحملة بتخفيض الغلاء. هناك سياسة أصبحت متداولة منذ 2005: يتضاءل الربح بالنسبة إلى رأس المال فيتم اللجوء إلى تعويض الربح من خلال استغلال الطبقات الكادحة عبر رفع الأسعار لأن المنتجات المحتكرة من بضعة شركات وفي نهاية السنة تحسب هذه الفوائد على أنها عائدات وأن الدولة حققت نسبة نمو عالية.

في 2006 انطلقت تنسيقية مناهضة الغلاء ضد رفع أسعار السلع والخدمات العامة الأساسية. انطلقت من 40 تنسيقية لتبلغ 74 ووصولاً في النهاية إلى 90 تنسيقية ولازال هناك بعض المدن والقرى تؤسس تنسيقيات .

بعض التنسيقيات وسعت المطالب إلى مجالات أخرى، مثلاً في مدينة الحسيمة البحرية تتضامن مع عمال الصيد البحري في مطالب اجتماعية ومع "الجزارين" ضد غلاء الرسوم والضرائب. باتت التنسيقيات مفاوض أساسي مع السلطات المحلية.

تقوم التنسيقيات باحتجاجات كل شهر. كل حركة اجتماعية محلية تقوم بوضع برنامج نضالي يتضمن 2 أو 3 وقفات احتجاجية أو مسيرات شعبية خلال الشهر. وتتراوح الوقفات بين 500 و12000 شخص.

في مدينة بوعرفة خرجت مسيرة مكونة من 12000 امرأة ورجل للاحتجاج. سكان هذه المدينة لا يسددون رسوم الماء والكهرباء منذ شهر سبتمبر 2006 بسبب ارتفاع ثمنها وعدم تمكّن المواطنين الكادحين والعاطلين عن العمل من تسديدها. حاولت السلطة أن تنتزع عدادات الماء والكهرباء فتظاهر الناس وبالتالي أعيدت العدادات وحتى الآن ليس هناك حل.

أصبحت هذه الوقفات الاحتجاجية مكلفة بالنسبة لميزانية الدولة. هناك دراسة للسلطات تقول بأن كل وقفة احتجاجية تكلّف الدولة (لقمعها ومراقبتها) 20 مليون سنتيم مغربي أي حوالي 342,000 دولار أميركي في السنة. في بعض الأحيان تسمح السلطة بالقيام بحملات احتجاجية وفي أحيان أخرى تقوم بقمع فتكون هناك كسور وجراح وتكون الكلفة أكبر. في بعض الأحيان تحاول الدولة احتواء الاحتجاجات ومفاوضة الهيئات التنسيقية لحل بعض المطالب. وكان هناك مفاوضات في مدينة طنجة حيث توصلت تنسيقية مناهضة الغلاء والسلطات المحلية والشركة التي تؤمن خدمات الماء والكهرباء إلى التوصل إلى توافقات لتقليص الكلفات وتحسين شروط التعامل. تم الاتفاق بين السلطات المحلية في الدار البيضاء وتجار الجملة لتخفيض أسعار الخضار.

التنسيقية المحلية هي تنظيم مرن. يتم دعوة الجميع من أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات حقوقية ومواطنين لاجتماعات مفتوحة. من يحضر الجمع العام يشارك في نقد الواقع والنقاش العام واتخاذ القرار والخروج إلى الشارع.

يتم تمويل المظاهرات أو الوقفات الاحتجاجية من مساهمات الحضور في القاعة بعد تحديد كلفة النشاط. وتنتدب لجنة متابعة لتدبّر جميع الأعمال الاحتجاجية أو المفاوضات. مثلاً يتم انتداب 7 إلى 10 أشخاص ويمكن أن يغيروا بعد 6 أشهر. يقوم 6 أو 7 أشخاص بتحديد جدول الأعمال والدعوة إلى الاجتماعات ومفاوضة السلطات الخ... ولكن هذه الأشياء ستتغير فيما بعد.

تعقد ملتقيات وطنية للتنسيقيات على الصعيد المركزي/الوطني. أولها عقد في 27 أكتوبر 2006. حضر الاجتماع حوالي 45 تنسيقية لمناهضة الغلاء وتم انتداب لجنة متابعة وطنية مكونة من 12 شخصاً. تم الأخذ بعين الاعتبار المكونات الحقوقية والسياسية والنقابية والجامعية. عملت لجنة المتابعة مدة 9 أشهر. قامت بأعمال كبرى مثل ندوة وطنية ووقفات احتجاجية و2 مسيرات وطنية. بعد انتخابات 2007 وقع خلاف سياسي ما بين المكونات السياسية داخل التنسيقية الوطنية. بدأت محاولة الهيمنة السياسية على التنسيقيات أدت إلى انفجار وفتور لبعض الوقت داخل التنسيقيات. لكن العقل تحكّم في ما بين المكونات وحدث اجتماع مؤخراً تم فيه الاتفاق على تدبير آخر أكثر مركزية. تم وضع مجلس وطني مكون من 54 عضو ومقسم بالمقص ما بين المكونات داخل التنسيقيات ثم انتداب لجنة متابعة وطنية من تسعة أشخاص هي كذلك تمثل معظم الحساسيات وهذا الشكل التنظيمي الوطني سينعكس الأشكال التنظيمية المحلية. تلجأ نفس المكونات الوطنية إلى التنسيقيات المحلية لإفراز لجان متابعة محلية مكونة من مختلف الحساسيات. على المستوى المحلي هناك مجلس متابعة

فقط من دون مجلس محلي. بدأت هناك اجتماعات كل شهر ووضع برامج نضالية ووضع نسبة التمويل لكل مكوّن.

ليست هناك علاقات كبرى مع الأحزاب اليسارية الرسمية، وتقتصر العلاقة على خروج احتجاجات كبرى إلى الشارع فتلجأ الأحزاب اليسارية الرسمية إلى إرسال بعض مناضليها للحوار مع مكونات تنسيقية لإيجاد مكان لها داخل الاحتجاجات وربما لأن تطلعاتها انتخابية.

في ظل هذه الأوضاع يصبح للتنسيقيات وزناً كبيراً لفرض بعض أشكال المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على السلطات.

محمد العجاتي – سأتكلم اليوم عن المرحلة الثالثة لحركات الاحتجاج في مصر وهي حركة الاحتجاج الاجتماعي. سبق نشوء هذه الحركة تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد نظيف. تنبع هذه الحكومة من لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي والتي يرأسها جمال مبارك. كما يسيطر على هذه الحركة عدد كبير من رجال الأعمال وقد دخلوا بنفسهم في الحكومة و عددهم إلى 6 أو7 تربطهم صلات قرابة ونسب. وجاءوا بطريقة مباشرة أي أن الذي يعمل في الطب استلم وزارة الصحة والذي يعمل في توكيل السيارات أتى وزيراً للنقل، الخ. أظهرت هذه الحركة الفجوة الطبقية الموجودة داخل المجتمع بسبب السياسات التي اتبعتها المجموعة الوزارية ووسعت الحديث حول التوريث في الداخل لأن هذه المجموعة هي مجموعة جمال مبارك.

في هذه الفترة أيضاً تحول الخطاب الرسمي المتعلق بالسياسة الخارجية من دعم القضايا القومية إلى النغمة حول شعار مصر أولاً. لم ترفع الحكومة الشعار الجديد بشكل مباشر ولكنه تردد كثيراً في وسائل الإعلام الحكومية بشكل كثيف وفي العديد من خطابات المسئولين.

على المستوى الاقتصادي بدأت تظهر بشكل واضح عن طريق الدعاية والإعلام القرى والمنتجات السياحية وفكرة المناطق السكنية المغلقة (compounds) التي يسكن فيها الوزراء. سكن وزراء المجموعة السابقة في عمارات أو فيلّات وسط الأحياء السكنية. أما معظم وزراء المجموعة الجديدة فيسكنون في ضواحي القاهرة في مناطق مقفلة. واكبت هذه الفترة ظهور القنوات الفضائية المصرية بشكل مكثف وهي تتبع رجال أعمال نافذين. وإنما من باب المنافسة مع الجزيرة والفضائيات العربية، أخذت هامش من الحرية السياسية وبدأت تغطي مواضيع لم يعتد المواطن المصري أن يشاهدها ومن ضمنها الحركات الاحتجاجية. ظهرت ونمت أيضاً الجرائد المستقلة مثل المصري اليوم والشروق لاحقاً أو جريدة البديل التي صدرت عن اليسار المصري وكانت وظيفتها الأساسية رصد الاحتجاجات الاجتماعية لدرجة أن خبر عن مدرسين وقفا أمام مبنى وزارة التربية والتعليم احتجاجاً في الصفحة الأولى. كان هناك إذاً قدر من المبالغة. ولكن ساهم هذا الأمر في نشر الثقافة وإظهار وتشجيع الحركات الاجتماعية.

التطور الكمي والنوعي: بالرغم من امتداد إرهاصات المرحلة إلى فترة سابقة من بعد الانتخابات الرئاسية في 2006، ابتدأت أولاً باحتجاجات عفوية تخص الخبز والماء وحوادث الطرق وثم تطورت لاحقاً لحركات تطالب بزيادة الأجور ودفع بدل الوجبات في المصانع. ثم بدأت تطالب بمطالب هيكلية كالتبعية لوزارة معينة أو البقاء ضمن الشركة الأم.

تزايد عدد الاحتجاجات مع مرور السنين:

| السنة | عدد الاحتجاجات |
|---|---|
| 2005 | 206 |
| 2006 | 272 |
| 2007 | 614 |
| 2008 | 609 |
| 2009 (لغاية شهر يوليو) | 605 |

كان التجمهر العفوي ولازال إلى حد ما الشكل الأساسي ففي 2008 كان هناك 253 تجمهر و 194 اعتصام. أخذت الاحتجاجات هذين الشكلين في أكثر المراحل. ولكن في 2008 تخطت الإضراب عدد التظاهرات. سجل في 2008 122 إضراب وأقل من 60 تظاهرة. وهذا يعني ببساطة أن هناك زيادة في حدّة الحركات الاحتجاجية.

أكثر عدد في 2008 كان من العاملين في الهيئات الحكومية. 267 إضراب أو احتجاج قام بهم العاملين في الهيئات الحكومية و235 قام بهم العاملون في القطاع الخاص، و107 قام بهم العاملون في القطاع غير الرسمي.يشكّل القطاع الغير الرسمي في مصر جزء كبير من الاقتصاد المصري وقام سائقي الشاحنات بأبرز إضراب به هم. ليس لسائقي الشاحنات رابطة وليس لهم نقابة وهم في طبيعتهم لا يلتقون لأنهم يستمرون في التنقل في مناطق مختلفة. كان هناك قرار في مصر بإيقاف المقطورات خلال أربع سنوات ثم فجأة قررت الحكومة تخفيض المهلة لسنتين و قدمت مشروعاً لمجلس الشعب وعنى هذا الأمر وجوب تخلي السائقين عن شاحناتهم بعد ثلاثة أشهر. قاموا بالإضراب وشلوا حركة النقل في مصر وشكلوا من بينهم وفد للتفاوض ونجحوا في الحصول على مطالبهم.

واضح أن هناك تطور في آليات العمل. فكرة الروابط تنتشر وخصوصاً في القطاع الغير الرسمي، فهناك مثلاً رابطة سائقي التك تك (التك تك هو دراجة بخارية تجر صندوق واسع ويستخدم لنقل راكبين أو ثلاثة ويستخدم في الأحياء الشعبية أو العشوائية التي لا تستطيع أن تسير فيها السيارات). وقع إشكال في الإسكندرية واتهم سائقي لتك تك أن رجل شرطة قد أضرم النار في آلية زميل لهم، تشكلت بعده رابطة للدفاع عن سائقين الذين لا يمتلكون الرخص أصلاً وهذا شكل تنظيمي سابق لقانون.

قمة هذه الاحتجاجات ما قام به موظفو الدوائر العقارية في الإعلان عن تشكيل نقابة مستقلة لأول مرة منذ سنة 1952. قال رئيس هذه النقابة أن التعبير غريب ولن يستعمل إلّا في بلادنا لأن النقابات في جميع دول العالم مستقلة بطبيعة الحال. هم حالياً يعانون من مضايقات.

الأثر على السياسات العامة: في البداية كان هناك شكل من أشكال التعنت من الحكومة، لكن بعد أحداث المحلة في 6 أبريل 2008 تغيّرت الإستراتيجية تماماً : "أعطوهم ما يريدون ولنرتاح"، والدليل على ذلك أن وزير المالية قال بأنه لن يتم ليّ ذراعه تعرض لضغوطات باتجاه إعطائهم الحقوق. أما على مستوى السياسات المؤثرة كالخصخصة، ليس هناك مطالب من هذا النوع للتأثير على هذه السياسات. ولكن نتج عن هذه الاحتجاجات تعطيل سياسات بعينها، مثل تأخر قانون الضريبة العقارية لسنتين، كما تم تأجيل إعادة تنظيم هيكل الدوائر العقارية.

هناك تأثير آخر وهو الحصول بسهولة على مطالب وذلك لأنها منفصلة عن القوى السياسية. أي تجد الحكومة أنه ممكن التعامل معها والقبول بمطالبها طالما ليست هناك قوى سياسية تقف خلفها.

التفاهم بين مؤسسات الحكم والحركات الاحتجاجية: الشيء المهم هنا هو أن بالرغم من وجود التسامح، يدير الأمنيون المفاوضات وليس السياسيون. تبدأ المفاوضات مع اللواء في أمن الدولة أو وزارة الداخلية (حتى لو تفاوض بشكل إيجابي معهم وأوصل مطالبهم) ولكن لا تفاوض معهم وزيرة القوى العاملة إلا لاحقاً عند التوصل إلى حل. زادت نسبة استخدام التكنولوجيا ومن قبل فئات لم يتوقع أن تستخدمها وهناك تطور في الشكل التنظيمي ولكن ليس هناك ابتكار. لكن هناك إنتاج لقيادات جديدة. نشاهد اليوم في الإعلام فلاح عادي وليس مسيّساً ولكن يتكلم بمستوى عالٍ من التسييس. وهذا مؤشر على انتشار الاحتجاجات في مناطق مختلفة والقيادات تخرج من نفس الأحداث نفسها.

العلاقة مع الأحزاب: الحركات منفصلة عن الأحزاب السياسية وإذا تواجدت قيادة في الحركات من قيادات الأحزاب السياسية مثل حالة عمال الضرائب العقارية التي يوجد فيها عضو قيادة حزب الكرامة الذي هو تحت التأسيس (ناصري). تعمد هذا القيادي فصل عمله الحزبي عن عمله داخل الحركة، إلى حدٍ أنه منع أعضاء الحزب من زياراته. هناك تقييمات متضاربة حل هذا الشأن: البعض يرى أنه سلبي لأنه يفصل القوى السياسية عن الحركات الاحتجاجية وآخرون يرون بأنه إيجابي لأن الحركات تستطيع أن تتطور من ذاتها وتحقق مطالبها. هناك قوى تحاول أن تلعب دور همزة الوصل بين الاحتجاجات المختلفة مثل مجموعة التضامن ولكنها لا تزال صغيرة الحجم ومحدودة الفعالية. هناك انفتاح فيما بين الحركات على المستوى المهني، أي عندما يضرب العمال في المحلة يتضامن معهم عمال منسوجات كفر الدوار في إضراب موازٍ أو على الأقل ببيان تأييد. غير أن هذه الأمور محصورة في الشركات التي يحصل التضامن فيما بينها تاريخياً.

أن أرى أن ابتعاد الأحزاب عن الحركات الاحتجاجية عامل إيجابي لأن هذه الأحزاب أصبحت معوقة للعمل السياسي.

فاخر الدعاس – الحالة الأردنية تشهد اعتصامات وإضرابات أمام مجالس الأمة والنواب والوزراء للمطالبة بمطالب ليست مهمة كثيراً. مثلاً يعتصم سائقي السرفيس لأن موقفهم تغير بمسافة 100 متر. لا أستطيع أن أقيس على هذه التحركات مدى وجود حراك شعبي حقيقي يمكن أن يقود لتغيير. أعتقد أن ما يحصل هو تفريغ

للحراك الحقيقي. في الأردن، أول أمر يقوم به المتظاهرون هو رفع صورة الملك وتأكيد دعمهم للحكومة التي يعتصمون ضدها ولمواقفها... وكأنهم يحاولون الإثبات أنهم ليسوا معارضة ويرفضون تدخل الأحزاب بحجة عدم الدخول في السياسة. يظهر هذا مدى قوة السيطرة الأمنية للحكومات، كما يظهر مدى ضعف المعارضة. ما يحدث في مختلف البلدان هو حالات فردية ليس بينها رابط وهذا ما يخيف. لا يوجد ناظم يمكن أن يوجهها إلى الأفق التغييري الجذري.

يول سالم – هل هذا النمط الذي نراه نمط طبيعي في مسار النظام السلطوي؟ لا بل مفضل لأنه أفضل من عمل الأحزاب السياسية الفعلية وأفضل من انتخابات المجالس الفعلية. هل نحن أمام حالة مريحة جداً للنظام وهو يتعايش معها بشكل جيد؟ يلفتني الرقم الرسمي في الصين للإضرابات والإعتصامات والانتفاضات الذي يبلغ 188 ألف في العام 2008 (في نظام سلطوي منظّم). هل هذه حالة طبيعية ومريحة لنظام سلطوي؟ أم هي بدايات ضغط وتأزم سلطوي للنظام. كما ذكرت مارينا سابقاً قد تبدأ حركة بإضراب تك تك وتنتهي بثورة تقلب النظام. لست أرى في الحالات التي نستمع إليها نموذجاً من هذا النوع إلا في حالة البحرين.

عمرو حمزاوي – الملاحظة الأولى متعلقة بالأثر السياسي على النظام وهو سؤال شديد الأهمية. مما استمعنا إليه في الحالة التونسية والمصرية والجزائرية والأردنية، النظم لا تشعر بصعوبة كبيرة في إدارة مشاهد الاحتجاج. ربما غياب وضعف الأحزاب يساهم أيضاً في إراحة الأنظمة، طالما أنهم يستطيعون التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمنطق الجزر المعزولة التي لا رابط بينها. ولكن يوجد هناك وجه آخر معاكس وهنا تكمن صعوبة الأنظمة السلطوية العربية في إدارة مشاهد الاحتجاج. هذا الوجه يتعلق ليس بانتشار وشيوع ثقافة الاحتجاج وإنما هناك قطاعات واسعة تتزايد من المواطنين في المغرب والجزائر وتونس ومصر أصبحت تدرك أنّه إن وقع عليها ظلم تستطيع أن تعترض بشكل معين. هذا تغيّر كبير لأن المواطن في الحالات السابقة كان ينتظر أن تغيّر الحكومة من سياساتها بضغط عبر مقال في الصحافة أو عمل ما يصوّب السياسة. وفي بعض الحالات تفاجأ الأنظمة أن المواطن يصل إلى قطاعات غير متوقع وصول الاعتراض إليها. ما حدث في الحالة المصرية من احتجاج المواطنين على ممارسات القوى الأمنية هو في غاية الأهمية. وصل الأمر بنا الآن في مصر أن 3 ضباط من رجال الأمن حكم عليهم بالسجن بسبب ممارستهم للتعذيب في السجون المصرية.

أشار جيلبير إلى مسألة الحق في المعلومة: هناك مشكلة رئيسية للحركات الاحتجاجية باختلاف مطلبيتها تتمثل بغياب المعلومة الأساسية التي تمكنها من طرح مطلبية محددة. انت تعترض على سياسات الخصخة، فأنت علة ماذا تعترض؟ أين هي الأرقام؟ حتى اليوم، في الحالات العربية لا تعمل مؤسسات بجدية على فكرة انتزاع الحق في الحصول على المعلومة، ما هي الأرقام الحقيقية لما تحصل عليه الدولة من ضرائب الخ.

جيلبير ود. عبد السلام أشارا إلى مسألة التمويل: علينا أن نرصد الاقتصاد السياسي للحركات الاحتجاجية. سألت فرح السؤال في الأمس ولم يُجب عليه. أشار جيلبير إلى مسألة التمويل من الخارج والضغوط بأجندات محددة. د.عبد السلام أشار إلى نموذج تمويلي مغاير بحيث تجمع النفقات من الأعضاء (بصورة قاعدية وشعبية).

الملاحظة الأخيرة تتعلق بوهم التكنولوجيا (أطرح الموضوع بطريقة استفزازية). من خلال الاستماع إلى الحالات هناك شيء من الوهم بالنسبة للفاعلية وللحضور الشعبي والتأثير المجتمعي له علاقة باستخدام

التكنولوجية الحديثة. أنا أدعو لإضراب ولا تهتم الحكومة ولا يهتم الحزب ولا يهتم العدد الأكبر من الفاعلين في مساحة الاحتجاجات. فهناك إذاً مسألة وهم التكنولوجيا في مقابل العمل وبناء القواعد الشعبية على أساس مطلبية محددة.

عمر إحرشان – شجعت تنسيقيات مناهضة الغلاء على مقاطعة الانتخابات في عام 2007. ولكن وصلنا في تجربة التنسيقيات إلى فشل طريقة التدبير الديمقراطي (مسألة مهمة في التقييم). رجعنا تنظيمياً إلى المركزية ونظام الكوتا بين التنظيمات اليسارية الجذرية.. هذا أمر قد يؤثر في المستقبل على طبيعة النموذج الذي تطرحه هذه التنظيمات في تدبير قضايا الشأن العام. وربما قد يتطور الوضع إلى نوع من الضبط السياسي لحركة المواطنين التلقائية. لأن الأحزاب ربما لها مجموعة من الضوابط بحكم علاقتها مع السلطة، وخاصة أن بعض هذه التنسيقيات تعمل من داخل المجال الرسمي قد تشتغل بأجندة الدولة.

في كل قضية، ولو بسيطة جداً، الحركة فيها احتجاجية. وخاصة حين تلجأ إلى رفع صور الملك، وهذا الموضوع محط إشكالية كبيرة في المغرب. إذا رفعت صورة الملك فلن تتعرض للضرب. وثانياً، أنت تطالب بالتحكيم الملكي. وهذه من أسس المشروعية التي يقوم عليها النظام الملكي وهو نظام يضع الملك فوق النزاعات. ثم إنها تؤشر إلى حجم الانغلاق في اللعبة السياسية. اللعبة السياسية أصبحت عاجزة عن تحقيق حتى أبسط المطالب. لماذا؟ هناك عدم إقتناع بجدوى الفاعلية في الحقل الرسمي وثم حجم البيروقراطية التي تتسع يوماً بعد يوم بين الحاكم (والحكومات) والمحكوم. نحن في العالم العربي نسير في اتجاه حكم تكنوقراطي أكثر من السير في اتجاه حكم سياسي. الوزير التكنوقراطي لا يعرف الأثر السياسي والوقع الذي يتركه قرار بسيط.

المسألة الثالثة متعلقة بالدور السلبي لهذا النوع من الحركات الاحتجاجية. بالقدر الذي تتخدل فيه الدولة لفك الأسباب التي قامت عليها الاحتجاجات البسيطة، فإنها في المقابل تقنع المواطن، ولو بشكل غير مباشر، بعدم جدوى الأحزاب والنقابات. الآن أخاف، أن يتطور النقاش داخل المجتمع أنه يمكن للدولة أن تسير بدون أحزاب وبدون مؤسسات. وغرض الأحزاب ليس فقط أن تضع المطالب بل أيضاً أن تؤطّر الشارع. حينما تحقق الدولة هذه المطالب وتنزع الصفة التأطيرية من الأحزاب والنقابات تصبح الدولة هي المؤطر الوحيد والبرنامج هو برنامج الدولة والوسائل الناجعة لتحقيق الطالب هي وسائل الدولة. وبالتالي نفرغ الدولة من عمقها وحقيقتها. وهذه خطورة هذا النوع من الاحتجاجات. صحيح على أن تعبر الاحتجاجات عن الغضب الشعبي ولكن يجب أن تندرج ضمن برنامج تغييري شامل.

أحمد ماهر – تقوم حركة 6 أبريل بحرب اللا عنف التي بدأت مع حركة كفاية في 2005. مثلاً، إذا اعتقل أحد، نقيد نفسنا بسلاسل بالسور حتى يتم إطلاق سراحه.

كنت في حركة التضامن في رحلة تأسيسها. أغلبية الحركة يساريين ثوريين (تروتسكيين). كانت الفكرة منذ البداية كيفية الربط بين الحركات المطلبية والعمالية عموماً. حصل خلاف بين الثوريين التروتسكيين وباقي التيارات على فكرة التواصل مع العمال من أجل التغيير السياسي. ما حصل في 6 أبريل، خرج العمال في المحلة يطلبون بالأجور والمرتبات وعندما وجدوا صوراً للرئيس مبارك تم تكسيرها. أراد الزملاء في اليسار الثوري تحرك العمال من أجل العمال،بينما أردنا نحن تسييس المطالب الاجتماعية والعمالية.

اتصل بنا شاب على الفيسبوك من عشوائية الهجانة يطالبنا بالوقوف مع سكان العشوائية من أجل الحصول على ماء الشرب ومنع إزالة العشوائية.

حسن مشيمع – أعتقد أن الاحتجاجات المتعلقة بالقضايا الجانبية التي لا تأخذ بعد قضية متكاملة كالتي تطالب بتغيير الدستور لا تشكل مشكلة لتعامل النظام معها كما في البحرين. قد يتعامل مع تظاهرة بالآلاف بشكل طبيعي ويتعامل مع شخص واحد بشكل غير طبيعي. يسمح النظام في البحرين بأن تخرج مظاهرة تدعم القضية الفلسطينية أو من أجل العراق ولا يصدها لأنها لا تتعارض مع أجندته. هناك رموز في البحرين يخرجون في هذه المظاهرات ولكن لا يخرجون في مظاهرات تطالب بقضايا محلية.. إذاً أصبحت الاحتجاجات التي تعبر عن قضايا جزئية هروب من عدم الاستطاعة من المطالبة بالقضايا الكليّة. يستفيد النظام من الاحتجاجات الجزئية ليظهر نفسه بأنه يستجيب للناس، وهو يستفيد خاصة من تلك التي ترفع صورة الملك أو علم البلد التي تظهر وكأنها تستجدي لوصول إلى الحقوق. أنا لا أعتقد أن هناك انفكاك بين القضايا الاجتماعية والسياسية، الفصل بين المطلبيات يضعف المعارضة الجدية ( الحقوقي لا يتدخل في السياسة).أصبح النظام يستخدم مسألة التسييس ضدنا. يستوعب النظام شخص لا يمتلك الخبرة السياسة ويفهم مسالة التفاف النظام.

في بداية الإصلاحات السياسية، طلب مني مستشار الملك تقديم القضايا التي أطالب بها. جمعت بعض القضايا المتفرقة والخدماتية وذهبت بها إلى المستشار. قال المستشار أن الملك مستعد أن يدفع 2 - 3 مليون ولكن ليس بعنوان حقوقي. طلب المستشار تقديم المطالب بعنوان تبرع. وهذا موجود اليوم في البحرين: السكن مكرمات، والوظيفة مكرمات، الخ. المعارضة الحقيقية يجب أن تلتفت إلى هذه المسائل لأنّه إذا غاب الجانب الحقوقي، تضعف المعارضة في كل العالم العربي.

محمد العجاتي – أكثر مرحلة من العنف في مواجهة الحركات الاحتجاجية في مصر كانت في المرحلة الأولى التي تخص الاحتجاج من أجل العراق وفلسطين. كان هناك تسامح أكبر مع حركة كفاية لإعطاء صورة ديمقراطية لما يحدث قبل فترة الانتخابات، كما أن هناك تسامح أكبر اليوم. فالمسألة لا تتعلق في الحقيقية بكون المطلبية تتعلق بشأن خارجي أم داخلي. المسألة تتعلق بدرجة بسبات الحكم في فترة من الفترات.

رفع صور الملوك والرؤساء يزعجني شخصياً ولكنه يضع هؤلاء أمام مسؤولياتهم. هناك مشكلة طبعاً في الاستجداء وقد اتبعت حركة خبراء وزارة العدل ولم تلقى أي تعاطف شعبي وانتقدهم الناس بشدة وهذا جزء من تغير الثقافة.

عبد السلام أديب – تنامي الحركات الاحتجاجية في العالم العربي إيجابي جداً لأن هذه الحركات كانت منعدمة في السابق في العالم العربي نظراً للاستبداد الموجود. ثقافة الاحتجاج موجودة في أميركا اللاتينية وأدت إلى تغييرات جذرية.

في المغرب، تسير الأمور في اتجاه ثلاث اتجاهات للحركات الاحتجاجية.

المجموعة الأولى: الحركة السياسية الدستورية وتعبر عنها حركة الحريات والحقوق الأساسية التي تطالب بتعديل الدستور وفصل السلطات.

المجموعة الثانية: حركة اجتماعية ثقافية اقتصادية تطالب بجميع المطالب المنضوية تحت هذا العنوان وهي الأساس لأنها تهتم بالقوت اليومي للمسحوقين. في هذا الجانب يمكن أن تكون هناك حركة واحدة تجمع الجميع. في المغرب هناك فكرة خلق ما يسمى حركة التضامن الاجتماعي وتضم جميع تنسيقيات مناهضة الغلاء وجميع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

المجموعة الثالثة: هي المجموعة المناهضة للحروب والإمبريالية والتدخل في الخارجي في الشؤون الداخلية. في المغرب تتم مناهضة منتدى المستقبل بقوة وفي الأردن، المشاريع الأميركية الصهيونية.

يمكن أن يكون هناك حركة واحدة تجمع جميع المكونات أو يمكن حصول توافق بين المكونات الثلاثة عن طريق خلق حركة احتجاجية وليس خلق حركة سياسية من أجل الوصول إلى السلطة.

في موضوع التدبير: لا أعتقد أن هناك نموذج يمكن اعتباره إيجابي أو سلبي. يمكن أن يكون هناك تدبير مرن ويؤدي إلى نتائج وجربناه. ويمكن أن يكون هناك تدبير سري لأن التدبير المرن يمكن أن يخترق من قبل النظام أو قوى لا تسعى إلى التغيير. كذلك بالنسبة للتنظيم المركزي المقسم بين مجموعة من المكونات السياسية يمكن أن يكون إيجابي إذا كان يحمل مشروع مجتمعي أو يقدم نتائج للمواطنين. ويمكن أن يفشل إذا كان يفتش عن أجندة أخرى ليست لمصلحة المواطنين. المواطن واعي وهو الذي يختار أن يسير في الحركة الاحتجاجية أم لا.

ضروري أن تتمتع الحركة الاحتجاجية باستقلالية على مستوى التمويل وأن لا تقبل أي شكل من أشكال التمويل المشبوه أو الذي يمكن أن يتحكم بالحركة الاحتجاجية ويخدم أجندة مخالفة لمصلحة الطبقة العاملة أو الطبقة الكادحة.

مريان مزيان – ملاحظة ومقارنة مع عبد السلام أديب في المغرب. يوجد في الجزائر ما يسمى بتدعيم الأسعار. وهذا التدعيم أدى إلى عدم تحرك المجتمع في الجزائر. على سبيل المثال استعملت الجزائر أكثر من 10 مليار دولار لتدعيم الأسعار في 2007 و2008. اشترت السلطة السلم المدني بهذه السياسة. ولكن الخطر يكون في تخفيض أسعار النفط.

نشاط الأحزاب هو محتشم في فترة الانتخابات الرئاسية. كل مشارك في هذه الانتخابات يستفيد من 200 ألف دولار ومهما كانت النتائج. نلاحظ في الانتخاب الأخير أن لويزة حنون التي كانت تعارض التزوير الانتخابي لم تتجه إلى الاحتجاج كما حصل في بلدان أخرى من مسيرات ضد التزوير في الانتخابات الرئاسية. دخلت الأحزاب السياسية المشاركة في لعبة التزوير للدخول إلى البرلمان. حالة الطوارئ في الجزائر جعلت الحياة السياسية في الجزائر ميتة.

**الجلسة الختامية**

عمر إحرشان – المسألة الأولى: دواعي بروز هذه الحركات الاحتجاجية أحصرها بخمسة أسباب. تحدثنا عن:

- حالة تعبير عن مخاض قد يتولد منها أشكال جديدة من التنظيمات في الممارسة السياسية.
- التدهور الحاصل في تدبير السياسات العمومية
- تدهور الثقة بالفاعلين السياسيين الرسميين من نقابات وأحزاب

- الحرص عل رفع السقف السياسي للمطالب لكي تطال المطالب الأساسية وأقصد بالذكر المطالب الدستورية
- هوية هذه الحركات وأنواعها من حيث الامتداد الجغرافي ومن حيث مجال العمل بين التخصصية والشمولية ومن حيث الارتباط بالنظام والأحزاب
- العوامل التي تؤدي إلى قوة أو ضعف هذه الحركات الاحتجاجية سواء من حيث الأشكال التنظيمية التي تعتمدها أو من حيث الخطاب أو من حيث العلاقات التي تنسجها داخل المجتمع سواء مع الأحزاب أو مع النظام أو مع الخارج أو مع الجماهير.

هناك نقطة كان ينبغي أن نعالجها من اليوم الأول وهي مسألة التمويل.

الخلاصة: تجربة حركات الاحتجاجية التي دارسناها مفتوحة على كل الاحتمالات: إما أن تطور أشكال جديدة وإمّا أن تؤدي إلى انتكاسات. ويمكن أيضاً أن تمثل حالة إحباط جديدة للجماهير التي تنتظر منها الشيء الكثير. من إيجابيات الحركة أنها لحد الآن تساهم في إيجاد نوع من الفرز السياسي داخل الحقل السياسي بناءاً على مطالب محددة. ومن فائدة هذه الحركات أنها ساهمت في إعادة نقاش القضايا الأساسية إلى الواجهة وخلق دينامية في الحياة السياسية. إثارة قضايا مهمة مثل التهميش والعزلة السياسية والإقصاء الاجتماعي وإلى ما هنالك.

لقد عبر مختلف المشاركون عن تفاؤل بالنسبة لمستقبل الحركات. ثم إن اختلاف الفعالية لهذه الحركات في العالم العربي تتحكم بها مجموعة من العوامل: الطبيعة السياسية التي تعمل فيها هذه الحركات، التشريعات فيما يختص بالحريات العامة (عامل أساسي)، ثم طبيعة العلاقات بين التيارات السياسية والإيديولوجية المختلفة داخل المجتمع. كلما نضجت العلاقة بين التيارات كلما زادت فاعلية ودينامية ومجالات عمل هذه الحركات الاجتماعية والعكس صحيح. يجب التمييز على المستوى المفاهيمي بين حركات احتجاجية تقودها تنظيمات ذات مطالب سياسية جذرية وبين حركات تلقائية هي أشبه بالانتفاضات وبين حركات تستعمل الأساليب النضالية الإصلاحية وبين حركات احتجاجية تستخدم أساليب الاستجداء بدون أساليب نضالية.

كانت هناك مجموعة من التخوفات من أن تصبح الحركات متنفساً للحركات السياسية التي لم تستطع أن تحشد جماهير من أجل مطالب سياسية دستورية فتلتجئ إلى بعض المطالب الاجتماعية. أو هناك تخوف من أن تصبح متنفساً لهذه الأنظمة لأنها قد تستجيب لمطالب بسيطة، فتنصرف الجماهير عن الحركات السياسية المعارضة الجذرية أو أن تظهر بمظهر النظام المنفتح والمحاور والمساعد لتلبية المطالب. أثار انتباهي في النقاش أن غالب الحركات الاحتجاجية وخاصة المتخصصة منها إنما تعمل بمنطق دفاعي وبناءاً على أجندة مبنية على قرارات الدولة. أخشى أن الدولة أحياناً قد ترفع السقف، مثلاً ً تريد الضريبة وتتوقع أن تزيد 15% فتعلن عن زيادة 30%، فتنشأ حركة احتجاجية بنفس دفاعي وبمنطق رد الفعل وتطالب ب20% عوضاً عن 30% وقد تصل المفاوضات إلى 15%. في هذا نوع من الإنهاك. ينبغي أن نبحث عن حركات احتجاجية تستعمل نفساً هجومياً أكثر وتفتح قضايا قبل أن تطرحها الدولة.

أستغفر الله.

سمير ديلو – ما كان واضحاً أمامي إلى حد ما هو غياب النقد الذاتي. في الحديث عن التجارب المختلفة تم إرجاع العوائق إلى عوامل ثلاث:

- حصار السلطة والتفاعل مع السلطة
- طبيعة البيئة التشريعية والقانونية
- طبيعة التفاعل مع بقية الفاعلين السياسيين في الساحة.

الملاحظة الثانية: هناك بعض التشابه، بالرغم من الاختلافات، في نوعية العوائق التي تمس التجارب وتتعلق أساساً بالعجز النسبي عن المراكمة والتطوير، خاصة في الجانب الهيكلي والمؤسسي والتنظيمي. أيضاً هناك عوائق تحول دون التفاعل الجيد مع بقية مكونات الساحة السياسية.

الملاحظة الأخيرة، وعي على شكل أمل أو نداء، أعتقد انه هناك عائقين: عائق على المستوى الداخلي وعائق على المستوى الإقليمي. تعلمون أن أكثر المؤسسات العربية نجاحاً وانتظاماً في الانعقاد هو مجلس وزراء الداخلية العرب الذي ينعقد في تونس. وتعلمون أن المجتمع المدني يتأخر بأشواط بعيدة في مستوى التنسيق مقارنة بمستوى التنسيق التي وصلت إليه المخابرات في الأنظمة العربية. أرجو أن يستمر التواص بيننا بعد هذا اللقاء.

أنا اعتقد أن جناحي المجتمع المدني والحياة السياسية هم الإسلاميون والعلمانيون ولا مجال للانتقال الديمقراطي والصمود في وجه هجمات السلطة إلا بالحوار.

حسن مشيمع – هناك غياب الشراكة الحقيقية في أنظمتنا العربية. السلطة التشريعية شكلية تعبر عن النظام أكثر مم تخدم مصلحة المواطن. بالتالي كل القضايا الأخرى هي قضايا جزئية مقارنة بالقضايا الدستورية المفصلية. في البحرين لدينا مشكلة أن التجنيس وكل القضايا الأخرى لا يمكن المطالبة بمعالجتها إن لم يكن هناك دستور ديمقراطي يفرز لنا سلطة تشريعية حقيقية. لا بد أن تكون هناك قضايا مركزية مشتركة يتم التركيز عليها ووضع الأدوات والآليات للوصول غلى تحقيق هذا الشيء المشترك في العالم العربي.

أنا لن أرجع إلى الثورة الفرنسية والتغييرات التي حدثت في بريطانيا . كانت هناك أنظمة استبدادية في العالم الغربي قبل أن يتحرك نحو الديمقراطية. المفكرون والمثقفون هم الذين قادوا حركة التغيير في فرنسا وبريطانيا وأميركا: أما في العالم العربي، طبقة المثقفين بعيدة جداً من أخذ موقعها من ساحة التغيير والإصلاح. المطالبة. لا شك أن وجود المثقف والمفكر على رأس هذه المطالب سيعززها ويعطيها دفعة قوية من حيث الأفكار ومن حيث الاعتبار. أعتقد أن هناك حالة حصار على المثقف والمفكر وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فسنعاني كثيراً.

تتطلب عملية التغيير في العالم العربي تأصيل ثقافة المقاومة المدنية لأن معظم الحركات تتحرك من واقع الخوف من الأنظمة المتسلطة من قبل المثقف وغير المثقف التي تمنعها من القيام بمسيرات وتظاهرات. ساهم عامل الخوف في بقاء وتجذّر الأنظمة الحاكمة العربية. في التاريخ ما خاف الناس حر الموت أو حر السيف ذلّوا. كل إنسان يستمر في الخوف على موقعه ومصلحته لن يتغيّر واقعه. لا بد أن تسود ثقافة المقاومة والتضحية. لا يعني هذا أنني أدعو إلى العنف ولكن نحتاج إلى مقاومة مدنية تحرج النظام وتضغط عليه. بعض الأمثلة من البحرين التي شاركت بها وكان لها تأثير. عندما حصل انقلاب على الدستور العقدي الموضوع في

1973، يفترض ولأن الدستور عقدي، يعطي شرعية لآل خليفة كونه الاتفاقية الوحيدة المبرمة بين طرفين. لم يوافق كل الشعب على الدستور الجديد وبالتالي يشكك بشرعية آل خليفة. لم تستغل المعارضة هذه النقطة التي تشكل لها نقطة قوة ونقطة ضعف للنظام. كان هناك خوف من التصادم. الجانب الثاني، بقي الملك والعائلة الحاكمة يركزون على الملكية الدستورية. مفهوم الملكية الدستورية في كل العالم أن العائلة لا تحكم بينما في البحرين أفراد العائلة الحاكمة موجودين في جميع المراكز الحكومية. لم يستغل أحد هذه النقطة ويطالب بتطبيق صحيح للملكية الدستورية وإلا سيكون هناك استمرار في الاحتجاج.

القضاء في البحرين ليس مستقل وقد سبق ورفضت حضور المحكمة بسبب عدم اعترافي بالقضاء. اضطرت السلطات في نهاية الأمر أن تعتقلني السلطات من منزلي بعد رفضي للذهاب إلى المحكمة. عقدت مؤتمر صحفي من المنزل ونقله الإعلام وهذا سبّب حرجاً للنظام. بعدها اضطر الملك أن يطلق سراحي بعد أن أمر باعتقالي.

The role of think tanks: ليست مهمة هذه المؤسسات عقد ورش العمل وتمويلها فقط. من المؤكد أن النتائج ستنقل إلى صناع القرار. هذا دور كارنيغي الآن: يجب نقل النقاش الى صناع القرار في الخارج ليكون هناك نوع من الضغط وليس التدخل.

فاخر الدعاس – أتحفظ على ما ذكره حسن مشيمع من إيصال الصوت إلى السيد الأميركي لكي يتعطف ويحاول أن يغير في الأنظمة. نحن هنا لنتواصل مع مؤسسات مجتمع مدني محترمة ومركز دراسات محترم نستطيع أن نخرج بأفكار مشتركة ولكي نستفيد من تجارب بعضنا البعض. بعد انهيار المنظومة الاشتراكية فرض على الأنظمة العربية إيجاد هامش من الديمقراطية. أجبر هذا الواقع الأنظمة العربية أن تفكر ملياً في كيفية الخلاص مما أجبرت عليه من خلال حزمة من القوانين التي وضعتها.

القسم الذي دخل في السياسة الرسمية عليه أن يلتزم بالقوانين فوضعت قوانين تحول هذه الحركات إلى ديكور تتكلم بين الفينة والأخرى. الخطاب الرسمي يعتبر أن هناك إطار ديمقراطي وأي حزب خارج هذا الإطار الرسمي لديه أهداف عنيفة وبالتالي لدى السلطة كامل الحق في ممارسة كامل سلطتها للقضاء عليها. يمكن للسلطة أن تتغاضى عن حزب معين لفترة ولكنها تنقض على أعضائه وتعتقلهم. على سبيل المثال، قدمنا في حزب الوحدة الوطنية ثلاث طلبات للقيام بنشاطات شبابية وتم رفضها بالكامل. تستدعي وزارات الداخلية طلاب أعضاء في الحزب وتحقق معهم بحجة قضية سرقة أو ما شابه.

التيار الإسلامي الذي كان مدعوماً في مرحلة ثم انتقل جزء منه إلى التعامل العنيف، أصبح اليوم الجزء الفاعل فيه هو داخل العملية السياسية. وتشير الوقائع اليوم إلى انحدار في قوة ونفوذ التيارات الإسلامية كما هو ظاهر في مصر والأردن والمغرب والكويت. دخل هذا التيار إلى العملية السياسية من أجل التغيير من الداخل غير أن قواعده ما زال عقلها متطرفة أو راديكالية والقيادة تميل إلى المهادنة. القواعد مستاءة من عدم الوفاء بوعود التغيير.

في التسعينيات كان هناك هدوء كامل في الحراك السياسي ونستثني الهبّات الشعبية العفوية إثر مجزرة في غزة ومجزرة في الحرم الإبراهيمي والدخول إلى العراق...

بعد ذلك بدأت مرحلة ما يسمى بالإصلاح الإقتصادي التي اتسمت بمواجهة يومية مع المواطن فيما يتعلق بقوته اليومي. أدى الأمر إلى ظهور الحركات العفوية. الحركات العفوية مهمة إذا تم الاستفادة منها والتعامل معها من قبل المعارضة. ولكن إذا تم التعامل معها بنفس الأسلوب الحالي فالحكومة هي أكثر الناس ارتياحاً.

عمرو حمزاوي – أريد التطرق إلى النقاش الذي دار بين الأستاذ فاخر والأستاذ حسن حيث أن مؤسسة كارنيغي مهتمة أيضاً بفهم الدور الذي تقوم به. نحن في المقام الأول والأخير مؤسسة بحثية. نقوم بدراسات ويهتم الباحثون إن في بيروت أو في واشنطن بفهم ما يحدث في السياسة العربية. حصيلة البحث تخرج في أشكال مختلفة: أوراق، أبحاث، مقابلات إعلامية، كتابات صحفية وهناك حوارات تحدث ولكن ليس بصورة دورية أو جمعية بين باحثين وصناع القرار إن في الولايات المتحدة أو في الدول الأوروبية أو في الدول العربية أيضاً. هي حوارات طبيعية تجري بين الباحثين وبين صناع القرار في كل مكان. طبعاً، صناع القرار في العالم العربي غائبون عن الاهتمام بما يأتي به البحث العلمي. هذه الحوارات الطبيعي لا تأتي ضمن محاولة التأثير المباشر على السياسات الأميركية والأوروبية وغيرها. الهدف الرئيسي من هذه الورشة هو هدف بحثي ومعرفي والحصيلة يتم استخدامها من جهات مختلفة بطرق مختلفة.

أين نقف الآن من الأسئلة التي بدأنا بها الورشة؟

- هناك تنازع بين الإيديولوجي والحزبي والبعد عنهما. من واقع العروض المختلفة أحد التحديات التي استمعنا إليها هو ضبط علاقة الحركات الاحتجاجية أو المنظمات الاحتجاجية مع المكون الحزبي والمكون الإيديولوجي. في أكثر من حالة تم التعبير عن رغبة حقيقية داخل الحركة المعنية في البعد عن الأحزاب والإيديولوجيات باعتباره السبيل الوحيد للتجميع والخروج من حالة الانقسامات التي عانت منها السياسة العربية طويلاً. و عدد آخر من الحضور يعتبر أن الانفتاح على الأحزاب هو احد المهمات الرئيسية الملقاة على عاتق الحركات الاحتجاجية، وأحد الطرق الفعلية لتطوير أدائها فيما بعد. المشكلة الكبيرة في موضوع الإيديولوجي والحزبي هو حضور أو غياب المشروع الكبير (بلغة عمر إحرشان). الإيديولوجي والحزبي هو القيمة الرئيسية في الحياة السياسية لأنه يطرح مشاريع كبيرة للتغيير. إن غاب الإيديولوجي والحزبي، هل هناك قدرة للحركات الاحتجاجية على تطوير مشروع تغيير حقيقي؟ وهل هذه الصياغة تمكن الحركات من تبنّي أهداف كبيرة كتغيير الدستور وإصلاح الحياة السياسية من دون امتلاك أدوات فعل لتحقيق الأهداف؟ هل يمكن أن تتبنى أهداف حزب وأنت لست بحزب.

- التحدي الثاني: كيف تنظر نخب الحكم السلطوية في العالم العربي إلى تطور الحركات الاحتجاجية: هل هي ترتاح لهذا التطور أم لا؟ يعود هذا السؤال إلى قضية وجوب رصد إن كانت الزيادة في الاحتجاجات أو في الطاقة الاحتجاجية أو في الحريات المتاحة في مساحات معينة تعود بالخصم على مساحات أخرى. مما يعني، إن كانت التظاهرات والاعتصامات والإضرابات فيما خص المطلبيات الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية البعيدة عن السياسة الرسمية تعود بالخصم على ما يمكن أن يحدث داخل السياسية الرسمية، فالنظم ترتاح ويكون انزعاجها أقل. ولكن إن أسسّ الفعل خارج مساحات الحياة السياسية الرسمية لمزيد من الفاعلية في الحياة السياسية الرسمية، وأعتقد أن التجربة البحرينية تذهب في هذا الاتجاه، السياسة الرسمية فقدت الفاعلية فالمسائل السياسية الجوهرية لا تطرح فيتم الضغط عليها من خارجها لتطرح.

- مسألة ثقافة الفاعلين وأدوار الفاعلين. أنا أشرت إلى مسألة وهم التكنولوجيا. هناك فوارق يجب أن ترصد بين النضال النقابي داخل حركة نقابية معينة وبين من يتحرك على الفضاء الافتراضي. هناك فروق نوعية هامة بين ثقافة الفاعلين وكيفية تحديدهم للأدوار والمهمات والأهداف وأيضاً للسقف. أنا لمست، وهذه لغتي أنا، مساحة تواضع شديد من قبل نقابين أو سياسيين لهم تراث طويل من الفعل. هم عملوا على أرض الواقع وأدركوا حدود الممكن. وهناك مساحة من التفاؤل الكبير لدى من يعمل ضمن الواقع الافتراضي لأن الأفق مفتوح ولا حدود له: "نظم مسيرة إلكترونية" (كما أشار فاخر). هذه قضية حاسمة وهي مرتبطة بالأشكال التنظيمية للحركات.

النقاش:

بول سالم – لا شك في أننا أمام مواد ومظاهر حراك سياسي واجتماعي ملفت ومهم. لدينا كمؤسسة بحثية تحدي يتعلق ببعض الأسئلة البحثية والمفاهيمية وأمامنا تحديات بالتعريف والقياس والفهم. هذه نقاط مهمة للمشروع البحثي الذي نريد القيام به.

في موضوع التعريف: هناك حاجة للتعريف الأدق. نحن تحدثنا عن حركات عفوية ومبادرات مجتمع مدني مؤطر ومنظم، مبادرات انطلقت من نقابات وأحزاب. إذاً نترك هذه الندوة بأسئلة حول الشيء الذي نحاول فهمه.

ثانياً، هناك حاجة لقياس الكمية والحجم. في بعض البلدان هناك أرقام. يجب أن نمتلك معرفة كمية لنتمكن من معرفة ما إذا كانت هذه الظاهرة فعلاً ظاهرة اجتماعية أم هي مجموعة نشاطات قد تحصل في أي وقت. وهنا أهمية نوعين من المقارنة عندما نحصل على هذه المعلومات. أولاً، مقارنة زمنية. هل على مد السنوات التي شهدت احتجاجات نحن أمام ظاهرة كمية ونوعية جديدة؟

ثانياً، يجب أن نقارن الحالة العربية بحالة أميركا اللاتينية أو أوروبا الشرقية أو آسيا أو أفريقيا وما هي الدروس التي يمكن أن نستقيها.

أيضا قياس تقدم أو صعود الحراك الاحتجاجي على حساب الحراك الآخر (حراك برلماني، مجتمع مدني، الخ)؟ أم هو حراك يغذي الحراك الآخر. ولكن يجب قياس الحراك الأوسع لنستطيع فهم أهمية هذا النوع من الحراك في حد ذاته.

علينا تحديد النظريات والمفاهيم في علم الاجتماع وعلم السياسة التي من خلالها نقارب هذه الظاهرة. هناك من قال أنها ظاهرة تؤدي إلى إضعاف الحركة السياسية المؤطرة وإراحة النظام. إذاً علينا أن نرصد الأدبيات التي خرجت في هذا الصدد لنستفيد كباحثين ولنفيد الناشط العربي في هذا الشأن.

الفهم: ما هي الروابط الشرائحية أو الطبقي؟. إن كانت حركة شبابية فلها معنى معين يرتبط بدخول الشباب حديثاً إلى الحياة السياسية. إن كانت تضم شرائح عمالية معينة أو طبقات معينة فهذه لها معاني تتعلق بالشرائح التي تمثلها. أيضاً ينبغي فهم الاقتصاد السياسي لهذه الحركات والحراك الجيلي.

عبد السلام أديب – ملاحظة حول استبعاد البعد الدولي والتركيز على الحركات في أطرها المحلية وكأنها معزولة. أعتقد أن هناك علاقة وثيقة بين ما يحدث داخل كل دولة وما يحدث على المستوى الدولي. يجب فهم

تأثير الحروب والأزمات في ضوء النظام السياسي الإقتصادي النيو-ليبرالي العالمي. ( Neo Marxist presentation)

عصام الخواجا – كل ما يجمع هذه الحركات أساسه في تناقضات اجتماعية ومصالحية بين طبقات المجتمع والشرائح الفئات الاجتماعية التي لا تأخذ صفة الطبقة المتكاملة، وأعني بهذه الشرائح الطلاب وقطاعات عمالية معينة لم تأخذ حقوقها. هناك طبقات متضررة وهناك السلطة إلى جانب الطبقات التي تستفيد. الحركات المعزولة لن تبقى معزولة. نحن نتحدث عن مرحلة ليست هي النهاية. هذه الحركات هي كالدوائر التي تبدأ صغيرة وبعضها قد ينتهي والبعض الآخر مرشح لأن يتسع ويلتقي ويؤسس للتغيير. هل يمكن أن تتحول إلى مشروع تغييري كبير ولكن ليس بالضرورة أن تصل هذه الحركات نفسها إلى التغيير. نحن نتحدث عن جزء وكل متكامل يوجد تفاعل فيما بينه. التراكم لهذه الدوائر ليس كمي بل تفاعلي.

التواصل المباشر مع الناس هو الأساس والتكنولوجيا عنصر مساعد. هناك غياب لدور الدولة في عملية التطوير والتغيير. البنية الفوقية في المجتمع تستطيع أن تلعب دوراً من خلال التشريعات والقوانين ومن خلال التعليم. التعليم وتمليك الجيل الجديد منهج التفكير العلمي هو العنصر الأساس في خلق وعي جديد وفهم جديد. منهجنا التعليمي تلقيني وليس علمي نقدي وبالتالي يعطل قدرة الفرد على الإبداع.

أحمد ماهر – الانترنت مجال واسع في مصر حيث يوجد هناك 20 مليون مصري عل الانترنت منهم 2.5 مليون على فيسبوك. طبعاً العمل على الأرض هو الأهم ونحن لا نريد أن نتحول إلى مسيرة الكترونية. لقد جذبنا العشرات من خلال الإيميل للمشاركة في تحركات على الأرض. هو وسيلة يمكن استخدامها للحشد وتوظيف الشباب في العمل السياسي، وخلق إعلام بديل في ظل التعتيم الإعلامي، وتغيير أفكار الشباب وتوعيتهم سياسياً باستمرار.

عمرو حمزاوي – كم عدد أ ونسبة من يستخدم الانترنت بين الشباب المصري وفي أية أماكن. يجب أن يكون لدينا فهم سوسيولوجي وإلا نكون مساهمين في صناعة الوهم. قرأت انه هناك ما دون 5 % من الشباب المصري يستخدم الوسائل الالكترونية الحديثة بما فيها الانترنت.

جيلبير ضومط – أنا لست باحث ولا أتمتع بالرفاهية لطرح الأسئلة ولكن كممارس أتوقع أجوبة من الدراسة. والسؤال الأول الذي أريد إجابة له هو هل مدخل التغيير من خلال الاقتصاد أو السياسة أو الاثنين معاً.؟ هل هناك ضرورة لأن يكون للحركات المدنية إيديولوجية أو عمق فكري أو تكون محددة أكثر بقضايا ومصالح؟ هل يجب مأسسة الحركات المدنية وما نوع المأسسة ممكن أن تزيد من فعاليتها. كيف يمكن أن نزيد من أثر حركة اجتماعية خارج الهدف الذي حددته لنفسها؟. هل يمكن لحركة احتجاجية أن تكون تحضير لثورة أو لعملية إصلاح تراكمي؟ أي نهج هو أفضل للحركات الاحتجاجية؟

طارق المطيري – ما هو الفرق لأن تصبح الحركات الاحتجاجية بديلة عن الحركات السياسية الموجودة أصلاً على الساحة؟ خصوصاً إذا كانت تقدم نفس المطالب. أتوقع من وجود فرق بين الحركات الاحتجاجية والحركات السياسية. إن كان الفرق هو البعد عن والإيديولوجية فهو ليس إيجابية بل هو تسطيح وتهميش للحالة السياسية. كما أن انسياق الجماهير وراء الاحتجاجات السياسية لغايات مصلحية سيؤدي في النهاية إلى انفراط هذه الجماهير أيضا لغايات مصلحية أخرى. فلو تدفع الحكومات للشعوب فستنحاز الأخيرة لها وتبتعد عن الحركات

الاحتجاجية. لقد نجحت الحكومات في إلهائنا في مسألة الخبز والتأمين الصحي وهذه ظواهر للأزمة وليست الأزمة بحد ذاتها. الأزمة هي في القيادة والسياسات. يجب أن تملأ الحركات الاحتجاجية فراغ انعدام الثقة بين المواطنين والأحزاب والحكومات.

محمد العجاتي – الواقع الافتراضي كان مفيداً لـ6 أبريل في البداية ولكن انكشف حجم الحركة عندما نزلت إلى الشارع. إذا المعيار لنجاح النضال الافتراضي بكيفية انعكاسه على الشارع إيجاباً أو سلباً. يجب أن نسأل كيف تنفتح الأحزاب على الحركات الاحتجاجية وليس العكس. الأحزاب مخترقة ولكن الحركات الاحتجاجية ليست مخترقة بعد. فإن حصل الانفتاح ربما يتم اختراق الحركات من قبل الأحزاب. الأحزاب تضع خطوط حمراء بينما تتخطاها الحركات، فممكن للأحزاب أن تنزل من سقف الحركات. ما أراه اليوم أن هناك حركات احتجاجية وليس حركات اجتماعية بعد.

الإيديولوجية موجودة في الخطاب. مثلاً الإضرابات العمالية توجد فيها نزعات يسارية. الإضرابات الثقافية فيها نزعة دينية. رفع الإيديولوجية في ظل غياب السياسة سيؤدي إلى تفكيك الحركات.

النظام ينزعج من تطور المطالب. 70% من الذين شاركوا في إضراب المحلة طوروا مطالب جديدة في تحركات أخرى.

رضا الرداوي – عدم تغيّر الواقع في العالم العربي يشكل عبء على الذين يحاولون تغييره وهذا العبء يجعل الفاعلين في المجتمع المدني والأحزاب مشاركين في إعادة إنتاج الأزمة. تصبح الحركات الجذرية والسلطة في نفس الحقيبة. وفي هذه الأزمة تبدو الحركة الاحتجاجية على أنها المنقذ أو البديل. ولكن هذا البديل لديه إشكالية جوهرية تتعلق في ضرورة أن يكون التغيير ناتج عن عملية ديمقراطية والبديل بنفسه يجب أن يكون ديمقراطياً. الأدوات التي نشأت ضمن الحركات الاحتجاجية ولدت بمحض الصدفة أي أنها لم تتعرض لمحرقة التجارب الديمقراطية وأصلاً لم تكن مشكّلة كأداة ديمقراطية لإحداث التغيير. أصبحت هذه الحركات بقدر ما هي منتشرة وجماهيرية تفرغ النقابات والأحزاب والحركات السياسية من مضامينها لأنها تأخذ منها جماهيريتها. وتأخذ أيضاً جماهيرية السلطة وتحتكرها لنفسها. تصبح تركيبات جماهيرية غير محددة وغير متجانسة وتعجز عن تحقيق مهمات في الواقع وتسير من دون غاية. وهنا يجب على الأحزاب التي لديها إيديولوجيا ومشروع تغيير كبير أن تلتحق حالاً وفي أسرع وقت بهذه الحركات (الركب الكبير) التي تتشكل ككتلة الثلج وتكبر إلى ما لا نهاية. ينبغي على الأحزاب أن تعيد تركيبتها الإيديولوجية والحزبية لقيادة الحركة الاحتجاجية.